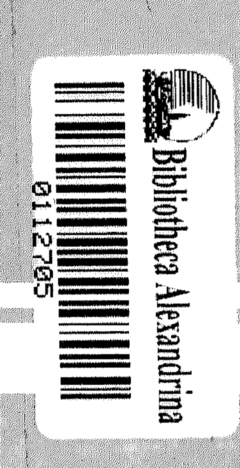
نايف صياغه

الحياة الاقتصادية في مدينة دمشق في منتصف القرن التاسع عشر



دراسات اجتماعية (٢٣)

الإشراف الفني

زهير الحمو

الخطـوط :

عبد الرزاق قصيباتي

الحياة الاقتصادية

في مدينة دمشق

في منتصف القرن التاسع عشر

الحياة الاقتصادية في مدينة دمشق : في منتصف القرن التاسع عشر /
نايف صيافه .ـ دمشق: وزارة الثقافة ، ١٩٩٥ .ـ ٢٢٠ ص؛ ٢٤ سم .ـ
(دراسات اجتماعية ؛ ٢٣) .

١ ـ ٩٥٦١١١ر٣٣٠ ص ي ا ح   ٢ ـ العنوان   ٣ ـ صيافة
٤ ـ السلسلة

مكتبة الأسد

الايداع القانوني : ع ـ ١٥٧٧ /١٠/١٩٩٥

الإهـــداء

إلى الروح الطاهرة التي بثت بي روح العلم والتحصيل...

أمـــي

- والتي سهرت ومنحتني وقتها ورعايتها ...

زوجتـــي

- والذين أطمح ليكونوا رواداً في البحث والعلم والمعرفة...

ابنائـــي

- وإلى محبي دمشق اينما وجدوا ...

المؤلـــف



المقدمة

بدأ الاهتمام يزداد ــ منذ فترة ــ بالتاريخ الاقتصادي ، والاجتماعي لبلدان الوطن العربي ، وبخاصة في العصر الحديث . وقد نشط المؤرخون الاجانب في هذا الميدان ، وأخذ بعض الدارسين العرب يتناولون هــذه المواضيع بدورهم مما أفاد في التحول عن المفهوم التقليدي للتاريخ الذي كان يهتم فقط بأخبار الطبقة الحاكمة اكثر من غيرها ، ويروي بالاسماء ، والتفاصيل ، أخبار حروبهم ، ومؤامراتهم ، ومنجزاتهم ، دون التعرض الى دراسة حياة طبقات الشعب الاخــرى ، والبنــى الاجتماعيــة ، والاقتصادية . وبتطبيق هذا المنهج الجديد ، أصبح التاريخ السياسي نفسه اكثر عقلانية . كما أن التاريخ الاقتصادي ، والاجتماعي ، أصبح هو الاخر وسيلة فهم اساسية ليس فقط للاحداث السياسية ، وانما للاتجاهات الفكرية التي تسود ، أو تنحسر من فترة لأخرى ، ومــدى ارتباط ذلــك بالطبقــات الاجتماعية التي تتبنــى هــذه الاتجاهات ، أو تعارضها .

وشهد منتصف القرن التاسع عشر متغيرات هامة على مختلف الصعد الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، بفعل تأثير الثورتين الأوروبيتين: الثورة الصناعية ، والثورة الفرنسية ١٧٨٩ ، وما أحدثتاه من ثورات متلاحقة في أوربا وخارجها ، واضطرت الدولة العثمانية نتيجة ذلك الى ادخال الاصلاحات في بلادها ، وفي الولايات العربية الخاضعة لها ، ولكنها كانت اصلاحات هدفها خدمة الطبقة الحاكمة ، واحكام سيطرتها .

اما على صعيد الوطن العربي ، فان القرن التاسع عشر يعد نقطــة تحول هامة في تاريخه ــ سواء في المشرق أو المغرب ــ بسبب شدة المجابهة

بينه وبين الدول الاوروبية الصناعية التي تحولت الى استعمار اقطاره ، واخضعت اقتصاده لخدمة مصالحها الراسمالية . وفي المجال الاقتصادي ـ الذي يعني به هذا البحث ـ فقد تبدت المجابهة على صعد متعددة أهمها : التجارة ، والصناعة . وكانت ردود الفعل المحلية هامة لانه رغم شدة المجابهة لم تستسلم الفعاليات المحلية للتحدي الاوروبي ، بل طورت انشطتها الاقتصادية للتأقلم مع الواقع الناشيء ، ونتج عن ذلك فرز اجتماعي ، وطبقي جديد ، فظهرت البورجوازية المحلية المرتبطة بالغرب ، وحدثت تبدلات موازية على المستويين السياسي ، والفكري .

ولهذه الاسباب مجتمعة تمّ استعراض بداية عهد التنظيمات الخيرية التي اعلنها (السلطان عبد المجيد) اثر استلامه السلطة في الامبراطورية العثمانية عام ١٨٣٩ م ، وبعد انتصار ابراهيم باشا على جيوش الدولة العثمانية في عهد والده (السلطان محمود الثاني) .

لقد حاول السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ — ١٨٦١) أن يجري تجديدات في الامبراطورية في بداية عهده ، فأعلن الاصلاحات السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية في الامبراطورية . هذه الاصلاحات بمجملها كانت اصلاحات لخدمة الطبقة الحاكمة بغية احكام السيطرة ، والقضاء على الفوضى والتسيب .

وصاحب ظهور هذه الاصلاحات متغيرات اقتصادية ، واجتماعية ، وسياسية ، بعد أن اخذت التجديدات الصناعية والاقتصادية تتغلغل في المنطقة اثر دخول الاجانب الى دمشق[1] . ومنذ ذلك التاريخ بدات

---

(١) دخل اول قنصل بريطاني دمشق في ٢١ رمضان ١٢٤٩ هـ ١٨٣٤ م وذلك في عهد حكومة ابراهيم باشا ، وكان قبل ذلك التاريخ في بيروت منذ ٤ سنوات ممنوعا من دخول دمشق انظر ز. ي. هرشلاغ ، مدخل الى التاريخ الاقتصادي الجديد للشرق الاوسط ص ٤٣ .
كذلك ، نعمان افندي قساطلي ، الروضة الغناء ، في دمشق الفيحاء ، بيروت ، ١٨٧٦ ، ص ٨٩ .

تظهر ملامح تحطيم المجتمع الاقطاعي القديم ، حيث ادى التوسع في عملية التنظيم الاقتصادي ، والسياسي للمجتمع الى تحطيم النظام الزراعي التقليدي المتعفن . واخذت المواجهة الغربية باقتصادها القوي، وثورتها الصناعية الناشئة ، وسلعها المصنعة التي غزت أسواق دمشق ، تنافس منتجات الحرفيين ، وصناعاتهم التقليدية في دمشق ذاتها . وظهرت مؤسسات اجتماعية ، واقتصادية جديدة ، حددتها المصالح الاجنبية ، ودعمتها فئات كانت تنحو الى التحرر من الطبيعة المحافظة للمجتمع التقليدي المحلي .

كما لوحظ تغيّر الكثير من العادات واساليب السلوك القديمة ، وبروز بوادر اجتماعية ، واقتصادية ، غير معروفة سابقا .

اما من الناحية الزراعية ، فقد بدأت الدولة العثمانية اصلاحاتها ـ في هذا المجال ـ تظهر لأول مرة ، وتمّ ذلك في أول بادرة اصلاح مشهورة أعلن عنها في (خط شريف كلخانة) الصادر في ٣ تشرين الثاني ١٨٣٩ م. ويذكر ان حكم (محمد علي باشا) في دمشق بإدارة ابنه ابراهيم قد نقل دمشق وبلاد الشام في بضع سنوات(١) ، من العصور الوسطى ، الى العصور الحديثة(٢) .

وبعد ان عادت ولاية سورية الى السلطان العثماني بدعم من الدول الاجنبية الغربية ، ظهرت تنظيمات اخرى في عامي ١٨٤١ ـ ١٨٥٦(٣) . وكان لقانون الاراضي الصادر عام (١٨٥٨) صدىً واسعاً ، ومتغيرات اجتماعية ، واقتصادية . وهكذا كان لهذه الفترة الزاخرة بالاحداث ،

---

(١) دام حكم محمد علي في دمشق من عام ١٨٣١ ـ ١٨٤٠ .

(٢) سعيد عبد الفتاح عاشور ، المجتمع السكاني في العصر العثماني من العصور الوسطى ، والحديثة . بحث في كتاب (المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام ، الجزء الاول ، ص ٢٦١) .

(٣) ١٨٤١ ظهور وكلاء الدولة (مجلس الوزراء) ١٨٥٦ ظهور خط شريف همايون .

تأثير كبير على الاقتصاد السوري ، وخاصة الاقتصاد الدمشقي باعتبار دمشق مركز الفعالية العظمى في الولاية . فهي المدينة الاهم في كل المنطقة من حيث المكانة الدينية ، والاقتصادية . الى جانب احداث ومتغيرات حصلت في المركز (استنبول) مثل : (الغاء الديوان السلطاني) ، وقيام (مجلس وكلاء الدولة) عام ١٨٤١ ، والمناداة بالمساواة بين الطوائف ؛ ومحاولات القضاء على الرشوة ، والفساد ، وضبط الانظمة والضرائب ، وتحديد الخدمة العسكرية ، ومنع قتل النفس دون حكم ، واعلان الحريات العامة .

كما شهدت الامبراطورية أول عملية تحديث للمدن ونموها ، واخذت الحياة ـ داخل دمشق ـ تتغير تحت تأثير التقنيات المستوردة ، والعلاقات الاقتصادية ، والاجتماعية الجديدة .

فكان من نتائج بداية الاحتكاك بالحضارة الغربية الوافدة ،بروز تيار قوى يدعو لتغيير القديم . وبدا ذلك تغييرا سطحيا كالزي ، حتى اصبح الاهالي يعرضون عن شراء الحاجيات المحلية ويبدون الرغبة في اقتناء المواد الاجنبية التي تدل على العصرنة ، وتقليد الحياة الاوروبية في اللباس ، والمسكن ، وطرق المعيشة بشكل عام .

الى جانب هذا كانت هناك فئات قليلة من الذين عارضوا ذلك التيار ، حيث دعت هذه الفئات الى المحافظة على القديم ، معتبرين ان هذا الاتجاه ، انما هو نوع من الغزو الخارجي الدخيل . واخذت تتكوّن طبقة برجوازية من التجار ، واصحاب المصانع ، وتجار الاستيراد والتصدير ، والوسطاء ، والسماسرة ، والمرابين . كما انضم الى هذه الطبقة ابناء الاقطاعيين ، واصحاب الاعمال الحرة ، وابناء الاثرياء ، بحكم انتمائهم العائلي ، وارتباطهم اقتصاديا بالطبقة المذكورة .

وفي الزراعة بدأت تتكون ملكيات ، وحيازات متوسطة ، الى جوار المدينة بهدف تمويل السكان . كما ظهرت بعض المناطق الزراعيةالمرتبطة بالتصدير ، والتجارة ، والصناعة ، والخدمات ، والحرف الناشئة حديثا .

وشهد قطاع الصناعة نشوء طبقة فقيرة عمالية ، عملت في قطاع الصناعة ، والبناء ، والخدمات والنقل ، وغيرها . وهذه الطبقة تكونت من عامة ابناء الشعب ، ومن الحرفيين السابقين الذين تضرّروا بالغزو الصناعي الاوروبي ، وبعض أبناء القرى القريبة من دمشق ، والاحياء الفقيرة المحيطة بالمدينة .

وظهرت تعابير جديدة ، كالمانيفاكتورة ، والورشة ، والكارتيلات التجارية . وفي هذه الفترة التي اشاعت فيها الرأسمالية حرية المزاحمة لتصدير السلع ، فان الراسمال التجاري الاجنبي اصبح هو الغالب بين اشكال الرساميل ، والتي تنحو الى تأمين المواد الاولية لمصانع أوربا . حيث اصبح السوق المحلي مكانا لتصريف السلع الاجنبية ، وتحقيق ارباح اضافية تتناسب ونفوذ الراسمال السياسي ، واخضاع السلطة المحلية لنفوذه . وتبدّى هـذا الراسمال الى جانب الشكل التجاري تحت شكل جديد هو (الراسمال المصرفي) .

وغزت البنوك الاجنبية مدن الامبراطورية العثمانية ، فلعب هذا الراسمال دورا اساسيا في حياة دمشق الاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية فيما بعد .

ومن جهة أخرى ، شاع استعمال العملات الذهبية ، والمسكوكات الأخرى ، كالليرة الذهبية بانواعها : (المحمودية ، والمدوحية ، والمجيدية) نسبة لاسماء السلاطين العثمانيين ــ والليرة العثمانية .

كما عرف لأول مرة اصطلاح (مصاري) نسبة للمصريين الذين دخلوا دمشق مع ابراهيم باشا . وكذلك شهدت دمشق في هذه الفترة بداية التعامل بالنقد الاوربي .

لقد كان التعامل بشكل عام بالقرش الفضي الصاغ الميري(١) . كما أن عمليات البيع والشراء ، بدأت تأخذ شكلا جديدا ظهر من خلال وثائق المحكمة الشرعية ، كانتقال العقارات المدنية بين أشخاص يسكنون دمشق ، أو بيع عقارات بين الدمشقيين الذين توسعت أملاكهم خارج دمشق ، وعكست الاوضاع الاقتصادية الفئات المختلفة ، والطبقات الاجتماعية المتمايزة بحيث وجدت صلات متنوعة بين ثرواتهم وأعمالهم ، وبين عقاراتهم . فالبيوع المتناثرة في وثائق المحكمة الشرعية بدمشق في ذلك التاريخ ، أوضحت الواقع الاجتماعي للطبقات المتوسطة ، والدنيا ، والتي تتصل حالاتها الاقتصادية بحيازة الارض والعمل بها . وكذلك الفئات الغنية التي تمتلك الدكاكين في الاسواق المختصة ، والطواحين ، والخانات . كما أن عمليات تغيير الحي بنقل السكن الى حي أكثر وجاهة ، يتفق مع الوضع الاقتصادي ، ويدل على درجة الثراء ، وبمقارنة سنة بسنة أخرى . وكذلك يتضح وقوع أزمات في حرفة ما ، كحدوث حالات بيع عديدة في الاسواق المختصة بوقت قصير . وزاد من تلك التعقيدات الاقتصادية ، بروز أزمات اجتماعية ساهم الاوروبيون في نشوئها . وخير مثال على ذلك : أحداث عام ١٨٦٠ في كل من لبنان وسورية ، وما نتج عنها من دمار اقتصادي .

الا أن المجتمع الدمشقي حرص على طابعه العربي ــ الاسلامي أمام الادارة العثمانية الفاشلة في ادارة البلاد . وأدى تيار الحضارة الغربي الى نشوء تأثير حضاري مستمد من الحضارة الوافدة ، والتي بدأت

---

(١) عبد الكريم رافق ، غزة ، دراسه عمرانية واجتماعية واقتصادية من خلال الوثائق الشرعية ١٢٧٣ ــ ١٢٧٧ هـ ١٨٤٧ ــ ١٨٦١ م ، ص ٨٧ .

تطرق أبواب دمشق بشكل خفيف في تلك الفترة ، وظهر جليا فيما بعد عند بزوغ عصر النهضة العربية .

وبرز من خلال معالجة الحياة الاقتصادية : دور المرأة الدمشقية، وحضورها القوي والفاعل ، الى جانب الرجل ، وخاصة في مجال الزراعة . الى أن دورها في التجارة كان قليلا ، وكذلك في الصناعة ، وظهر ذلك من خلال صكوك البيع المثبتة في سجلات المحكمة الشرعية بدمشق . فقد تم رصد مئة حالة بيع وشراء ، بدمشق كان أكثر من نصفها نساء قمن بالبيع ، أو الشراء مباشرة ، أو بواسطة وكيل شرعي . كما اشترت النساء الطواحين ، والدباغات ، ومعاصر الزيتون[1] . وكان أكثرها في غوطة دمشق ، والقرى المحيطة ، حيث عملت جنبا الى جنب مع الرجل ، ومازالت على تلك الحال حتى وقتنا الراهن .

ولما كان تاريخ دمشق يشكل ركنا أساسيا في الوطن العربي من جهة ، والاساس في بحثنا هذا من جهة أخرى ، فقد دأبتُ على دراسته، وجمعتُ مصادره ومراجعه المتعلقة لأتمكن من تصور الحالة الاقتصادية في هذه الفترة ، متتبعا المحاولات التي قامت بها الدولة العثمانية ، وولاتها ، وما طرأ على دمشق من تطورات اقتصادية انشأتها الظروف التي أدت الى تكوين الحالة الاقتصادية التي اقتضت دراسة كافة النواحي من زراعة ، وصناعة ، وتجارة ... الخ .

ولا يسعني أولا وآخرا الا أن أسجل شكري لكل الذين ساهموا في اخراج هذا البحث .

والله ولي التوفيق

المؤلف

(1) انظر سجل رقم ٣٧١ ص ٤٥ تاريخ ٨ محرم ١٢٥٨ هـ ١٩ شباط ١٨٤٢ م .



الفصل الأول

الزراعة

١ ـ لمحة تاريخية عن نشوء الملكية الزراعية في سورية :

قام الانتاج في المجتمع الاقطاعي على مبدأ استغلال الفلاحين من قبل طبقة الاقطاع على مختلف فئاتهم من مدنيين ، ورجال دين ، ورجال دولة . ففي أوربا تكون المجتمع الاقطاعي الغربي من طبقتين رئيسيتين متصارعتين هما : الاقطاعيون ، والفلاحون ، الى جانب فئات قليلة مثل : التجار ، والحرفيين . وأدى صراع الطبقتين الرئيسيتين الى انهزام الاقطاع منذ نهاية القرن الثامن عشر .

أما في المشرق فقد كان للاقطاع وجوه أخرى مختلفة عن الاقطاع الاوربي ، فالنظام الاقطاعي في المشرق تمثل عموما في رجال الدولة المقيمين في المدن . وظهرت هذه الفئة في الوطن العربي بشكل قوي منذ القرن التاسع عشر الميلادي ، واستمرت حتى أواخر الخمسينات من القرن العشرين ، ولازالت بقاياها موجودة هنا وهناك وبأشكال مختلفة(١) .

نوع الملكية :

بقي نظام الاقطاع في الدولة العثمانية على سابق عهده حتى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ، وأمام استبداد الاقطاعيين

بالاراضي ، وامتناعهم عن تقديم الاموال المترتبة على اقطاعاتهم فقد انتقل كثير من الاقطاعات – وبمرور الزمن – الى حكم التملك الشخصي.

ولجأ السلطان (سليم الثالث ١٧٨٩ –١٨٠٧ م) الى وقف الاقطاعات المنحلة ، وادخال ايرادها في الاوقاف العامة . واستمر هذا الوضع في عهد السلطان (محمود الثاني ١٨٠٧ – ١٨٣٩) لأن الزعماء الاقطاعيين كثيرا ما اتفقوا مع الولاة على شق عصا الطاعة ، وامتناعهم عن تقديم الخدمات المطلوبة منهم للدولة . الا أن الاجراءات التي اتخذها السلطان (سليم الثالث) بوقف الاقطاعات المنحلة كان لها أثر هام في الغاءالنظام الاقطاعي فيما بعد . وفي العقد الاخير من حكم السلطان (محمود الثاني) حدث تحول هام في الارض والزراعة في بلاد الشام عامة ، واستطاع (محمد علي باشا) أثناء حكمه في سورية أن ينهي الاقطاع كنظام(٢) . وشهدت الزراعة في سورية ابان عهد الادارة المصرية تنظيما زراعيا متقدما اذا ما قارناه بالانظمة السابقة، فقد أدخل (محمد علي)تحسينات هامة على الزراعة ، فحرر الفلاحين، ومنحهم حق الشكوى على الملتزمين بغية ربطهم مباشرة به،وأزاح الملتزمين الذين كانوا يشكلون حاجزا بينه وبين الفلاحين ، حتى أن هؤلاء الفلاحين استهتروا بالملتزمين بعد أن كانوا أذلاء أمامهم ، وألغي الاقطاع ، وسادت المساواة بين الطوائف ، واعمرت القرى ، واستصلحت بعض الاراضي الزراعية ، وبلغ عدد القرى التي اصلحت حتى عام (١٢٥٢ هـ – ١٨٣٦ م) ٨٥ قرية تضم (١٠٣٧) فدانا من الاراضي الصالحة للزراعة . وتركت الحملة المصرية آثارا واضحة على جميع الأصعدة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية والادارية . وعلى الرغم من المزايا العديدة لتي أتصفت بها ادارة ابراهيم باشا في بلاد الشام ، الا أن الضرائب الكبيرة ، والتجنيد الاجباري ، ومصادرة الحيوانات وتسخيرها لنقل مؤن وعتاد الجيش ، واحتكار المحاصيل الزراعية ، اضر بالزراعة ، وافقدها العناصر الشابة(٣) ومع ذلك فان الزراعة بلغت درجة من التحسن بفضل اجراءات الامن التي اتخذها المصريون(٤) يضاف اليها الغاء الاصول الاقطاعية قبل أن تلغيها

الادارة العثمانيــة رسميا عــام (١٨٣٩) أثناء صدور خط كلحانــة ، وكان لذلك فائدة كبيرة في تحسن زراعة القطن(٥) وبعد خروج المصريين من بلاد الشام كثرت الرشاوى ، ونقصت المداخيل ، وكثرت غارات البدو على الزروع ، وفقد الامن على الحياة والاملاك معا ، وعادت الفوضى الى سابق عهدها(٦) . كانت الاراضي الميرية والتي تعود رقبتها لبيت المال خاضعة للسلطان(٧) وكان الاخير مالكا للارض حكما وله الحق أن يتصرف بأمورها . وعلى الرغم من أن العثمانيين ادخلوا نظام الاقطاع العسكري الى الاناضول ، والبلقان ، الا انهم لم يتمكنوا من ادخال هذا النظــام الى جميع الاقطار العربية(٨) . ولكن هذا لا يعني أن السلطة العثمانية لم تمس الملكية الزراعية الاقطاعية ، أو الفلاحية في الاقطار العربية ، بــل سعت ــ وفي مختلف العهود ــ للسيطرة ، والاســتيلاء على الاراضي ، وتحويلها الى ملك للسلطان ، أو للدولة الاقطاعية . فقد منحت الدولة العثمانية حكام الولايات ، والالوية ، اقطاعات مقابل دفع هؤلاء مبلــغ للسلطان ، وضريبة محددة للخزينة ، وهذا المنح لا يعني تملك الارض ، ولا يتعدى كونه تفويضا بحق جباية الاموال ، مع الحرص على بقــاء الارض بيد الفلاح مشروط بدفع الضرائب الى صاحب الاقطــاع ، أو أو من ينوب عنه(٩) وحدث بعد ذلك تحول كبير في حيازة الارض الحــق ضرراً بالغاً بالفلاح ، فقد تحولت اراض واقطاعات الى أملاك خاصة بطرق شرعية كالتي يمنحها السلطان ، أو غير شرعية بوضع اليد عليها ، ثم تتحول الى اوقاف من قبل ملاكها الجدد ، اضافة الى الاراضي التي حولها السلاطين من أملاك دولة الى أوقاف عامة(١٠) وتزايدت هــذه الاراضي الموقوفة عما كان عليه الوضع سابقا ، وقسمت الى قسمين :

١ ــ القسم الأول :

هو ما كان ملكا شخصيا واوقفه صاحبه وفقا للشرع ، واعتبر هذا النوع عائدا للوقف ، وتجرى عليه شروط الوقف ، ولا يخضع للمعاملات القانونيــة .

٢ ـ القسم الثاني :

وهو الاراضي التي اوقفها السلاطين أو من ناب عنهم ، فقد جرى بحقها المعاملات القانونية ، وبقيت رقبتها لبيت المال .

اما الأراضي الملك ، فقد قسمت الى قسمين ايضا :

الاول : اراض مملوكة من قبل الاقطاعيين ، أو أمراء ومتنفذين ، وتجار ، ورجال دولة .

الثاني : الاراضي الفلاحية : وهي ملك الفلاحين الاغنياء ، والمتوسطين ، وبعض الفقراء . وكانت حيازة الارض تجري بطرق شتى : كاحياء الموات ، او الاستيلاء عليها بالقوة ، او شرائها باسعار زهيدة(١١) وقد زخرت المراجع بمئات الامثلة عن محاولات الاستيلاء على الاراضي المروية في غوطة دمشق ، او محاولة الاغنياء استرداد جزء من اراضيهم بثمن زهيد ، أو توسيع ملكيتهم باستغلال حاجة الفلاح ، أو الاقطاعي ، أو الملاك(١٢) ويروي كردعلي(١٣) عن/كيوان/عامل السلطان في دمشق كيف استولى على بساتين (الربوة) و (المزة) وما زالت المنطقة تحمل أسمه حتى اليوم. كما سجلت معظم الاراضي باسم متنفذي المدينة، حيث طمع الفلاح المظلوم بحماية المتنفذين الذين سارعوا لحمايته ، وبسطوا نفوذهم على أرضه . وهذا ما يفسر امتلاك عدد من عائلات دمشق الغنية لعديد من القرى المحيطة بالمدينة ، كما استولى الصيارفة ، والتجار ، والمرابون ، والميسورون على أراضي الفلاحين ، والملاكين العاجزين عن دفع ديونهم نتيجة الازمات الزراعية ، او عند عجزهم عن دفع الضرائب المترتبة عليهم . وتحول حق التصرف في الارض من قبل الفلاح ــ بمرور الزمن ــ الى ما يشبه (حق الملك) من حيث الاستثمار ، او التأجير والرهن ، والتنازل ، والبيع ، مع استمرار بعض الفوارق منها :

ـ ان حق التصرف يسقط بعد استعمال الارض لمدة خمس سنوات تعود بعدها الارض للدولة(١٤) ومنها ايضا :عدم جواز وقف هذه الاراضي للاعمال الخيرية الا بعد الحصول على موافقة الدولة .

وبهذا الاسلوب تم تحويل كثير من الاراضي الميرية الى املاك خاصة أو وقف وامتلاك هذه الاراضي عن طريق السلب ، والتحايل ، اصبح قاعدة تقريبا لتلك العهود . فقد كان الوقف وسيلة لخلق الملكيات الزراعية الكبيرة ودعمها(١٥) فاراضي الملك ، والوقف ، والميرية هي الانواع الاساسية للارض من حيث الوضع القانوني . فالاراضي تضم أملاك الدولة (كالمستنقعات المجففة ، والمواقع غير النافعة لاحد ، والاراضي المتروكة ، والساحات ، والبيادر ، والمراعي) أما أملاك الدولة الخاصة (أملاك الحاكم الاسلامي) فهي تضم مساحات واسعة . فقد بلغت املاك السلطان (عبد الحميد الثاني) في سورية وحدها (١١١٤) قرية تقدر بحوالي ١٥ مليون دونم(١٦) وزعها على المقربين ، والموالين وانصاره المقربين ، والباقي استثمر من قبل ادارة خاصة ، وشكل لها ديوانا خاصا اسماه (ادارة الجفتلك الهمايوني) وعادت بعد عزله الى الاراضي الميرية(١٧) .

الاصلاحات :

بعد خروج محمد علي من سورية ، وعودة العثمانيين اليها عام ١٨٤١ طاف رجال الوالي العثماني في ولاية سورية يشرحون مضمون خط شريف كلخانه الذي صدر بتاريخ ٢٦ شعبان ١٢٥٥ هـ ٣ تشرين الثاني ١٨٣٩م وأهم ما جاء في هذا الخط : وضع حد للفوضى التي كانت تسود الاراضي العثمانية عامة قبل هذا التاريخ . وتبين للوهلة الاولى أن الدولة جادة في السيطرة على أراضيها(١٨) فألغى القانون الالتزامات ، والخراج . واصبحت الاراضي الزراعية بموجبها تدفع العشر التي تمت جبايتهعن طريق الالتزام وتولى الموظفون الجباية مباشرة بعد أن كانت هذه الضرائب تستوفى في الاصل عن الاراضي العشرية

وبنسبة ١٠٪ من المحصول الزراعي ، و ٢٠٪ من المحصول الطبيعي ، ثم شملت الاراضي الحراجية بدءا من عام ١٨٥٥ ، واصبحت نسبتها ١٢٫٦٣٪ ، كما أقر الخط ضريبة الويركو(١٩) واعتبرها من الضرائب المباشرة ، وبموجبها قسم الويركو الى قسمين :

اولا : ويركو التمتع وقرض التجار تبلغ نسبته بين ٣٠ ــ ٤٠ من الالف من مجموع الربح السنوي .

ثانيا : ويركو الاملاك الذي خول زعماء القرى توزيع ضريبة الويركو على قراهم . وبهذا وضع بيد هؤلاء الزعماء سلطة مكنتهم من السيطرة على الفلاحين .

واعتبر الخط ان الخدمة الالزامية العسكرية دون نظام هي أحد الاسباب التي الحقت الضرر بالزراعة ، ووعدت السلطة بابقاء الايدي العاملة في الزراعة والتجارة ، وعدل القانون من استخدام العساكر طيلة الحياة ، والاستعاضة عنه بطريقة المناوبة ، وان تكون الخدمة اربع ، أو خمس سنوات ، وبذلك الغي الاقطاع العسكري ، واختفت مساوئه ، كما الغيت مصادرة الاموال(٢٠) والبدع ، والضرائب غير الرسمية ، ونظمت الضرائب بفعل القوانين والانظمة ووضعت في دور الاصلاح والتجديد ، واصبحت ضريبة الويركو ، والبدل العسكري ، ورسم الاغنام ، من الايرادات الرئيسية في ولاية سورية ، بالاضافة الى رسم الطابو والمحاكم ، وبعض رسوم متنوعة ، وحاصلات متفرقة . واجاز الخط ايضا وجود سماسرة يتعهدون دفع الاموال مع فوائدها عن الملتزم الذي يتأخر عن دفع الاموال في حينها ، وبقي هذا الحال حتى عام ١٨٥٦ عندما الغاه خط (شريف همايون) .

ــ كان لاعلان خط كلخانة هذا صدى عميقاً ، فقد رحب الأهالي بالاصلاحات الجديدة ، وشعروا لأول مرة أن الدولة جادة في إزالة الظروف السيئة التي استمرت طويلاً ، وبذلك أوحت الى الدول الأوربية

أن هناك اصلاحاً يجرى في الدولة العثمانية ، والحقيقة هي أن هـذا الاصلاح مجرد دعاية قامت بها الدولة اتقاء التدخل الأوربي في أمورها تحت شعار (ضعف الدولة وعجزها عن إدارة رعاياها ، وخاصة رعاياها المسيحيين)(٢١) . إلا أن التغيير الجذري الحاصل أدهش عامة الناس . فالوالي الذي كان يقتل ، ويستغل ، وينهب سابقاً ، أصبح الآن يعلن أن السخرة والظلم ، والغرامات ، والتكاليف الشاقة ، الغيت وأصبحت في عداد الماضي . واعتبر هذا الانقلاب خطوة إصلاحية هامة من جانب السلطة العثمانية . كما سعت السلطة الى تدعيم حكمها المركزي في بلاد الشام عامة ، مستفيدة من اثار الحكم المصري بقضائه على حكم الباشوات والمتنفذين(٢٢) .

ومن هنا كان لهذا الخط أثر هام ، وأهداف بعيدة ، منها : محاولة السلطان ضمان المساعدة من الدول الأوربية ، وليس اصلاح الخلل الداخلي فحسب ، بل ضَمِنَ أيضاً الأمان على الروح ، والعرض ، والمال ، واصلاح الادارة ، واجراء القرعة العسكرية دون تعسف ، وجباية الأموال وتوزيعها وفق مقتضيات الشريعة ، والقضاء على الرشوة . وكان من جراء ذلك أن تحسنت الحالة المالية ، وسمع الموظفون الجدد شكاوى المظلومين إذ أخلص الاداريون الجدد في عملهم ، وطبقت الدولة العدالة في جمع الضرائب ، وصُرفت أموال الدولة في موضوعات أساسية شرعية ذات فائدة(٢٣) ، وألغيت الامتيازات .

الخط الهمايوني ١٨٥٦ م :

صدر هـذا الخط في عهد السلطان عبد المجيد (جمادى الآخر ١٣٧٢ هـ ١٨ شباط ١٨٥٦ م) وتم اعلان هذا الخط بعد انتصار الدولة العثمانية وحلفائها (انكلترا ، فرنسا ، ايطاليا) على روسيا في حرب القرم ، وقبل أسبوع واحد من انعقاد مؤتمر باريس ، حيث اتخذ السلطان من صدور هذا القانون خطوات اصلاحية ـ ايجابية شاملة

لخير رعايا الدولة ، فأقر كافة المبادىء التي وردت في خط كلخانة الآنف الذكر ، وقد تركزت بنود هـذا الخط حـول اقرار حقوق ، ومصالح الطوائف غير المسلمة . واهتم الخط أيضاً بالتأكيد على مبدأ المساواة لكافة رعايا الدولة ، وحقهم في خدمتها . كما ورد بهـذا الخصوص : التأكيد على اتخاذ التدابير اللازمة لاخراج بنود الخط الى حيز التنفيذ ، والسماح للأجانب بالتملك في الدولة العثمانية كالمواطنين الأصلاء ، ومنع موظفي الدولة من الالتزام الضريبي . واعتبرت هذه التعليمات قانوناً معمولاً به بعد أن أحيل الى الصدر الأعظم لتنفيذ مضمونه ، والعمـل بما جاء فيه .

أما في عـام ١٨٥٨ فقـد صدر نظـام استيفاء الواردات العشرية والرسوم ، من الملتزمين . وصدر قانون الأراضي الذي سنفرد له فصلاً خاصاً . ثم صدر عام ١٨٥٩ لائحة تعليمات حول سندات الطابو التي وردت في قانون الأراضي . وقبل هـذا التاريخ لم يكن هنـاك اهتمام بتسجيل الأراضي ، واعطاء صكوك رسمية . كما كانت الأوراق الموجودة بيد المالك ، أو المتصرف بالأرض ، عبارة عن أوراق غير رسمية تسمى (حجة) وفيها شهادة الشهود ، وتوقيعهم بانتقـال الأرض من مالك لآخر ، ويذكر فيها حدود الأرض بشكل غير دقيق . وقد تضيع هـذه الأوراق ، أو تتلف ، حيث لا تسجل لدى دوائر الدولة ، وهنا يكتفي صاحب الأرض بشهادة الفلاحين الشفوية ، وهذا برهان كاف ، وبديل الأوراق ، أو الحجج الرسمية .

طريقة حيازة الأرض :

في أواخر القرن السابع عشر ظهرت طريقة جديدة لجمع العائدات ، والتزام الضرائب(٢٤) . وحصل عدد كبير من التجار الدمشقيين بالاضافة الى الأسر الغنية على ملكيات واسعة وعديدة ، حيث بيعت بعض الأراضي بالمزاد العلني . وقد حقق هؤلاء مكاسب هامـة بعد أن أعلنت الدولة العثمانية تمديد فترة الالتزام السنوي بين عامي (١٨٥٤ — ١٨٥٦) ،

فحصل الأغنياء على حيازات خاصة تمتد ملكيتها طيلة العمر(٢٥) . وهكذا اصبح أصحاب الملكيات الكبيرة اشبه بالمستغلين . ومن خلال سيطرتهم على الفائض الزراعي ، والمزارعين ، والأسواق التي يباع فيها الفائض ، اصبحوا فئة قوية في دمشق وريفها ، وقد يتضح أن هؤلاء اصبحوا أغنياء بسبب طريقة العيش التي يتمتعون بها ، ومن خلال المدارس ، والمقاهي ، والقصور التي بنوها في دمشق وغيرها . وقد انضم هؤلاء في اسر غنية ، وتشكل منهم مجلس المدينة بين عام ١٨٤١ – ١٨٦٠ ، وهذه الأسر المتنعمة كان يطلق عليها تسمية (اهل العرض)(٢٦) . وقد كان في دمشق المدينة خمسون عائلة بارزة الغنى والجاه ، تميز منها بضع عائلات منقسمة من حيث المركز الطبيعي الى فئتين :

الأولى : بيروقراطية مالكة للأرض .

والثانية : علمانية مالكة للأرض أيضاً .

وكانت الأولى هي الأقوى بالنسبة لسيطرتها على المراكز الدينية والبيروقراطية ، وصلتها وثيقة بالسلطة الحاكمة في استنبول ، وثرائها أكبر . وقد امتزجت هاتان الفئتان فيما بعد في طبقة ثرية واحدة ، وشكلتا معا نخبة الصفوة السياسية في دمشق . وتميزت بامتلاك الأراضي الواسعة ، وكانت هناك اسر أقل ثراء منها تمتلك الأراضي والأوقاف ، إلا انها لم تجمع الثروات التي تساوي ثروة الفئتين السابقتين(٢٧) . كما برزت بعض العائلات الميسورة والتي نشات من أصول اقتصادية ، ومعظمها حديث الثراء قبل عام ١٨٦٠ م . وتطور حال هذه العائلات الاقتصادي المتوسط ، الى حالة الثراء الأوسع . فأصبح المرابون الأقوياء ، والأثرياء الكبار منهم بفضل تجارة القمح العائدة للمدينة بالدرجة الأولى . اما ملكيتهم للأرض فبقيت بدرجة متوسطة ، كما تملكت بعض العائلات المسيحية الأراضي الزراعية ، واقاموا صلات مع الأسر الغنية والبيروقراطية . وامتدت ملكيات بعض الأسر خارج مدينة دمشق ، كحوران والجولان . ووصل الحال ببعضهم

الى امتلاك مساحات كبيرة من اراضي دمشق مثل : أسرة (شمدين) . وجاء في كتاب (حلية البشر)(٢٨) أن علي العطار (١٧٤٢ – ١٨٢٧) الذي اثبت انحدار أسرته من سلالة الرسول (ص) قد غير اسمه الى آل الحسيب ، وقام ابنه احمد ١٧٩٢ – ١٨٧٦ بمتابعة طموح أبيه ، وحصل على أرض قرب دمشق منحته اياها الحكومة العثمانية ، وكما غير منزله من حي العقيبة الشعبي ، الى حي القنوات الارستقراطي في الخمسينات من القرن التاسع عشر ، وما أن أتت سنة ١٨٦٠ حتى أصبح احمد الحسيبي واحداً من الأشراف والوجهاء الأغنياء في دمشق ، وكبيراً من زعمائها ، وزعيما لحي القنوات .

كما ورد في سجلات وثائق المحكمة الشرعية بدمشق(٢٩) . أن أحد فلاحي دمشق وهو الحاج (أحمد الشماشرجي) قد اشترى كامل أراضي قرية الديماس . وورد أيضاً : شراء قرية العلاقية منطقة (وادي العجم)، وقرية الشبما بناحية المرج من قبل شخص واحد(٣٠) . وهذايدل على اتساع الشراء لدى اهالي دمشق ، وامتلاك الأسر الدمشقية الغنية بعض قرى الغوطة وما يحيط بالمدينة . ويقوم الشاري بتوزيع الأرض على الفلاحين ، أو يؤجرها القيام بزراعتها ، والاستفادة منها . كما وردت إشارات تدل أيضا على شراء قرى بكاملها بما فيها من حيوانات ، وآلات زراعية ، واشجار مثمرة ، ومياه السقاية . أو استئجار مساحات واسعة للزراعة الصيفية ، والشتوية ، لمدد مختلفة ، وأسعار مختلفة .

هذا الشراء رافقه فقر مدقع . فبعض الأسر لا تعرف إلا العمل في الزراعة ، وكذلك باقي الفئات الشعبية التي تعتمد على جهدها الشخصي ، أو تستأجر الأرض وتعمل بها مقابل أجرة ، أو محاصصة ، أو أجر عيني ، أو أجرة يومية ، أو سنوية حسبما يتفق عليه مع صاحب الأرض وطالب العمل(٣١) . وقد ساعد المتنفذين والأغنياء على استثمار جهود الآخرين تلك النظم التي اعتمدها السلاطين العثمانيين في اقطاع وزرائهم ، أو ممثليهم ، وخدمهم ، مساحات واسعة من الأرض الزراعية،

يتصرفون بها كيفما يشاؤون . فقد خصص بعض السلاطين أراضٍ واسعة للانفاق منها على أوجه الخير ، إلا أن وكلاء هذه الأرض ، والمشرفين عليها ، استغلوها ابشع استغلال . فساموا فلاحيها ابشع أنواع العذاب والاذلال . وعمد بعض الملاك الصغار لوهب أراضيهم للسلطان . أو ممثليه ،طمعاً في حماية أولادهم من الجندية ، ورعايته لهم . وقد ساعد على نقل الملكيات الصغيرة الى ايدي الأسر الغنية أيضا استغلال الأسر المتنفذة ضعف الفلاحين ، وجهلهم ، وتاخرهم . فسجلت أراضيهم بأسماء المتنفذين . وكثير ما اقترنت هذه الانتهازية بتهجير الفلاحين جماعيا وطردهم من قراهم وأراضيهم(٣٢) .

وحيال ذلك قامت الدولة بعدة اجراءات اصلاحية لوضع حد للفساد ، وادارة الأوقاف ، كان من اهمها :

١ — منع نقل ملكية الأرض الموقوفة إلا بموافقة السلطان ، أو من ينوب عنه .

٢ — الاشراف المباشر على الأوقاف ، ولذلك اتخذت الدولة اجراءات سنوية بحيث ترسل تقارير وافية عن الواردات لكل وقف الى استنبول . كما عين في دمشق ادارة الأوقاف كان من مهامها تعيين مفتش للأوقاف ، وتوزيع ريعها على المنتفعين(٣٢) .

الا أن المتنفذين والاغنياء ، حالوا دون تطبيق هذه القوانين حيث كانوا ينتفعون من هذه الاوقاف بالاشراف عليها ، وكان التنافس قائما على أشده بالنسبة للاوقاف الكبيرة . وقد استعملت الرشوة . والوان عديدة من الفساد ، لحيازة هذه الأرض والاستئثار بها . وكثيراً ما ذهب بعض المتنفذين الى استنبول لنيل الاشراف مباشرة من السلطان على وقف ما .

ولهذا طرد بعض المشرفين على الاوقاف لصالح مرشحين أكثر حظوة وأوسع نفوذاً لدى السلطان (٣٤) .

واستغل هؤلاء مال الوقف لصالحهم الشخصي . ومهما بلغت اضرار الوقف من الاختلاسات التي قام بها مديرو الوقف الاقدمون ، فان خلفاءهم لم يتقدموا بالشكاوى ضد سابقيهم ، ذلك لأن في صمتهم ما يتيح لهم السير في نفس الطريق . ولم يكن مفتشوا الاوقاف الذين تولوا مناصبهم بالوراثة احسن من متولي الاوقاف الذين طالما حولوا املاك الوقف الى املاك خاصة عن طريق القوة ، أو الرشوة ، أو الخديعة. وبقيت الامور على حالها حتى عام ١٨٦٣ (٣٥) .

طريقة استغلال الاراضي :

يبدو أن المتنفذين في السلطة هم الاغنياء بحكم انتمائهم الاجتماعي والاقتصادي فالاسر القوية في دمشق كانت تجمع بين رؤساء الحاميات المحلية السابقين ، والتجار والمرابين والبيروقراطيين الصاعدين في سلم الوظيفة وقد جمع هؤلاء ثروات طائلة وعملوا في خدمة الحكومة المركزية العثمانية ، فاوكلت الدولة لهم المراكز العليا فاستغلوا مراكزهم لفوائدهم الاقتصادية (٣٦) .

وكانت بعض اراضي الاغنياء تهمل لاتساعها وعدم اعتماد اصحابها على الارض في معيشتهم مثل اصحاب المناصب الادارية ، أو العاملين في التجارة والصناعة ، او الامراء الاثرياء وغيرهم . اما الملكيات الصغيرة فكانت تستثمر من قبل مالكها مباشرة ، تساعده أسرته في استغلالها .

وهناك طريقة الاستغلال وذلك بواسطة فلاحين موسميين (مرابعين) وهذا النوع يتمّ في الملكيات المتوسطة ، والتي لا يستثمرها مالكوها مباشرة او يانف افراد اسرهم من العمل بها .

وبهذه الطريقة على المالك أن يقدم للفلاح الحيوانات والادوات ، والبذار والسكن أحيانا مقابل أن يحصل الفلاح (المرابع) على ربع المحصول مقابل عمله (٣٧) وفي حالات اخرى كان عمل الفلاح كالآتي :

يقوم الفلاح بحراثة الارض بواسطة دوابه ، ومحراثه الخشبي ، ويقدم البذار اللازم . أما الملاك فلا يقدم الا الارض . وفي موعد الحصاد يرسل صاحب الارض وكيلا عنه يسمى الوقاف لمراقبة جني المحصول فيحصي على الفلاح كل شيء ، ويلزمه باسكانه ، واطعامه ، وخدمته ، والصرف على كل ذلك من حصة الفلاح الخاصة . وكان هم هؤلاء الوقافين الإثراء على حساب الفلاحين ، والملاكين معا ، وكثيراً ما كانت تقسم الحاصلات الزراعية بنسبة (ثلاث حصص) حصتين الفلاح وحصة واحدة للمالك وهذا غالبا ما يتم في الاراضي البعلية ، وكان جشع المالك يلحق الضرر والفقر بالفلاح كفرض اتاوة مثل : السخرة التي يلتزم بها الفلاح مع دوابه ، وان تعمل زوجة الفلاح في بيت المالك وقصره ، وحراثة ارض خاصة للمالك دون أن يعطي الفلاح منها اي نصيب . هذا عدا الزام الفلاحين الفقراء بتقديم هدايا الى المالكين مع سخرة نقل الحطب واصلاح الطريق الموصل الى قصور الملاكين ، وفرض ضرائب نقدية على كل بنت من بنات الفلاحين قبل زواجهما(٣٨) الخ .

اما الاراضي المروية : فهناك نوع من الاستثمار بواسطة المستأجرين حيث يقوم المستأجر بجلب عدد كاف من العمال ، فيعملون بالمياومة ، او لقاء اجرة نقدية . وتقسم الارض هنا الى قطع صغيرة بعد حرثها ، ويسلم كل فلاح قطعة منها ، ويقدم له البذار والمياه ، بينما يقدم الفلاح جهده الشخصي ، ويسمى هنا (البستاني) وتتراوح حصته مابين ٢٠ــ ٣٠ بالمئة من المحصول(٣٩) .

اما في غوطة دمشق : فقد كانت الاراضي مقسمة بنسب غير عادلة ؛ لأن أصحاب الوجاهة والثروة ــ كما رأينا ــ يتصرفون بمساحات واسعة جدا ، والفلاح ليس له في تلك الارض الا مايقدمه من جهد ، وعرق ،

والاراضي الواسعة التي يملكها الاثرياء مصدر ارزاق الفلاحين الصغار حيث يؤمن لهم العمل بها . وكان الاثرياء يخصصون ريع مساحات واسعة من الارض الزراعية للانفاق منها في أوجه الخير ، وبالمقابل كان بعض الفلاحين الصغار يهبون اراضيهم ، ويقدمونها للسلطان ، اولاولياء الامر ، طمعا في حمايته – كما مر معنا – . وقد سجلت اراض واسعة باسم السلاطين العثمانيين بهذه الطريقة(٤٠) وسجلت املاك كبيرة باسم المتنفذين في المدينة ، وسجلت هذه الاراضي في سجلات الطابو لصالح الاغنياء ، وحرم الفلاحون الصغار منها(٤١) . ولولا هذا الظلم الذي لحق بالفلاح لما تيسر لهؤلاء المتنفذين من امتلاك عشرات القرى ، ولما تنازل البعض عن أراضيهم لأصحاب النفوذ لتامين حمايتهم ممّا حرم بعض الفلاحين من الارض عندما ادخل في اذهانهم بأن تسجيل الاراضي انما هي حيلة الغرض منها احصاء سري للخدمة العسكرية . واقترنت هذه الانتهازية بتهجير الفلاحين ، وطردهم من املاكهم وقراهم .

ولعل اكثر الفلاحين تعاسة هم اولئك الذين يعيشون على الاراضي التي يجمع الملتزمون ضرائبها لحساب خزينة الدولة ، اذ ان عقودهم كانت لمدد قصيرة ، وهؤلاء كانوا يلاقون من قسوة الملتزمين الذين يسومونهم العذاب والقسوة وحرمانهم من اتعابهم طوال العام .

وكان أكثر ملاك الارض ظلما اولئك المشرفون على املاك الوقف ، فهم يبغون الثراء جراء عملهم هذا دون النظر الى حالة الفلاح وبؤسه ، وشقائه اضافة الى هذا الشقاء الذي يلاقيه الفلاح من سوء المواسم الرديئة في سنوات الجفاف ، وعدم كفاية المحصول .

ويورد (كرد علي)(٤٢) (انه كثير ما اضطر الفلاح الى ان يقرن زوجته الى جانب فدانه لاستكمال حراثة ارضه) او لضيق ذات يده في ايجاد وسيلة لحراثة الارض او سقايتها وكما أن حاجة الفلاح الملحة الى النقود الكافية لاستثمار أرضه بصورة جيدة اجبرته على الاستدانة واقتراض المال اللازم من المرابين بفوائد مضاعفة .

ومن هنا كانت غلة الارض لا تكاد تكفي للانفاق على حاجاته الضرورية . وقلما نجد فلاحا بالمعنى الصحيح في سعة وثراء(٤٣) فهو يكدح طوال العام ليحصل على نسبة من القوت له ولعياله . والى جانب هذا فان الحراثة ضعيفة حيث لا تحرث الارض عميقا بسبب هزال الابقار التي لا تطعم الا التبن ، من جهة أخرى يستحيل على الفلاح تخزين محاصيله للوقت الذي ترتفع به الاسعار لانه في حاجة ماسة للمال . والسعيد من الفلاحين من لا يثقل الدين كاهله ، وعاش طليقا من براثن المرابين(٤٤) .

وقد يتعرض الفلاح الى كوارث أخرى مثل : غارات البدو على الاراضي الزراعية . والتي تعد خطرا ماثلا على الفلاح ، خاصة في القرى المحيطة بالغوطة . اما الغوطة نفسها فقد كانت محمية الى حد ما حيث كانت المصدر لتموين قافلة الحج الشامي السنوية . ولهذا كانت السلطة تفرض على البدو ضغطاً سياسيا سلمياً أو محاربتهم بالقوة المسلحة احياناً بغية منع غاراتهم على الزروع ، خاصة أيام القحط والغلاء . وكان الفلاح يكثر أحياناً من الزوجات لاستغلال أرضه استغلالا كاملا ، دون الحاجة للعمال الغرباء ، وتوفير اجورهم . ومن الفلاحين من أصبح ذا ثراء ، وانتقل الى اعمال أخرى كالتجارة ، وغيرها . ولكنهم أقلاء . وكان هم الفلاح ان يؤمن قوت يومه ، وانحصر معظم موارد الانتاج بايدي الاثرياء القلائل ، والاقطاعيين ، ولم يبق لصغار الفلاحين الا دخل قليل لا يقيم أودهم ، فاهمل هؤلاء شأن الارض ، ولم يجدوا الحافز لتحسين المحاصيل مما كان له الاثر البالغ في تأخر الزراعة من جهة ، وهبوط الحياة الريفية ، وانتشار الفاقة والمرض من جهة أخرى(٤٥) وكان يفرض على الفلاح تقديم كمية من الحبوب ، او الخضار ، أو الفاكهة كل سنة بحسب الاتفاق . وكثيرا ما كان المالك يسعى بكل جهده للحصول على اكبر نفع ممكن من الفلاح وارضه دون اعتبار لحالة الفلاح ، مع انه (اي المالك) قد لا يزور أرضه الا للنزهة ، واذا ما اقترض الفلاح بعض المال اللازم ، فأن المالك يقرضه المال بفوائد باهظة جدا تصل

أحيانا الى الضعف(٤٦) وقد لا يتفرغ المالك للاشراف على أرضه فينيب عنه وكيلا ، ويصبح هذا الاخير سيدا حقيقيا في غياب صاحب الارض الاصلـي .

وقد أدت هذه الامور مجتمعة الى الحاق الاذى بالزراعة ، والفلاح على السواء . ونستنتج من دراسة واقعها ان طرق المحاصصة تسيء الى استثمار الارض وانتاجها . فهي تثبط همة الفلاح على بذل الجهد اللازم لان نتيجة جهده تذهب الى جيوب صاحب الملك ، وحصة الفلاح الضئيلة لا توفر له شيئا من المال والادخار ، وان حدث ، فان النسبة الكبرى للمالـك .

كما ان محاولة استغلال الارض لأقصى مدى دون العناية باخصاب تربتها يضر بها ، وبالمواسم القادمـة . وان عدم حصول الفلاح علـى القروض الطويلة الاجل ، والاضطرار الى الاقتراض من المالك ـــ وهو الغالب ـــ يترك المجال للأخير الى اغراق الفلاح بالدين حتى لا يترك أرضه ويستغله ظلما دون شفقة .

ونتيجة لذلك فأن الثروة الزراعية تبقى متدنية وتنتهي بافقار الفلاح واهمال الارض .

طـريقة الايجـار :

تجرى هذه الطريقة بين المالك الاصلي ، والفـلاح المستأجر ، حسب اتفاق يحدد المدة ، وبدل الايجار والتعيـين ، وبعض الشروط الاخرى . ومدة الايجار لا تنقص عن سنة ابدا ، كما انها لا تزيد عن ثلاث سنوات . واذا زادت هذه المدة تسمى عقدا ، والعقد عادة يمتد ثلاث سنوات يكون قابلا للتجديد وحسب الاتفاق(٤٧) .

وقد يتوجب على المستأجر أن يؤدي الى المالك بعض الخضار والفواكه مهما كانت ظروف الانتاج . ويحق للمالك أن يأخذ حطام الاشجار اليابسة ، ولا يحق للمستأجر أن يأخذ الا بعض الاغصان فقط .

يبدأ الايجار غالبا مع بدء الزراعات الشتوية (تشرين الاول والثاني) ويجري تسليم الارض بما فيها من مزروعات من قبل المستأجر القديم بعد تقييم ثمن المزروعات ، وما تشمله الارض . وقد كان استيفاء الايجار من المحصول هو الغالب لاعتقاد المالك ان استيفاء الايجار عينا يستوفى قبل نقل المحصول من البيدر ، واعتقاد المستأجر انه ينجو من تحمل الخسارة في حال تردي المواسيم .

طريقة التضمين :

وهذا النوع يجري في الارض المشجرة لاستغلال ثمارها ، وذلك لموسم واحد فقط يشمل في الغالب نوعا واحدا من الثمار . وهنا يقوم مالك الارض بالعناية بأرضه ، وسقاية اشجارها حتى بعد الضمان . أما المستأجر (الضامن) الذي يشتري الثمار على شجره فلا يترتب عليه سوى الجني . وهنا يلعب الوسطاء دورهم في الاقتراض من تجار السوق مقابل تصريف المنتجات اليهم . وقد يختلف وقت الضمان باختلاف المحصول الزراعي ، فيكون عادة في شهر ايار ، وبعد عيد الخضر خوفا من الصقيع الذي يلحق الضرر بالمحصول بينما وقت ضمان الكرمة (العنب) يكون في شهر آب ، وكذلك الزيتون في اشهر متأخر . ولهذه الطريقة سيئات جمة منها : عدم اكتراث الجاني باغصان الاشجار فيكسرها مما يؤدي الى ضعف الحمل في السنة التالية .

طريقة المغارسة :

يقدم صاحب الارض هنا الأرض عارية ، ويتعهد المستأجر بغرسها شجرا مثمرا ، وهنا تكون مدة الاتفاق اكبر حيث تحتاج الاشجار الى امد طويل حتى تنتج ، فالكرمة تحتاج من ٢ ــ ٦ سنوات ، والزيتون من ١٠ ــ ١٢ سنة .

وعندما تبدأ الاشجار بطرح ثمارها يقتسم المحصول بين صاحب الارض والمستأجر بنسبة يحددها الاتفاق وهنا نجد فضلة واحدة هي

ان الفرّاس يشرف على الاشجار ويرعاها ، وليس كالضامن الذي لا يهمه منها الا جمع الثمار لموسم واحد .

الاستثمار الشخصي :

ويتمثل باستغلال الفلاح ارضه بنفسه ، وهنا تسود هذه الطريقة في الارض ذات المساحات الضيقة ، فيستغلها الفلاح بمعاونة افراد اسرته ، فهو لا يحتاج للعمال الا في وقت الحصاد اذا دعت الضرورة لذلك . وهنا يجد الفلاح مايشجعه على تحسين ارضه ، والعمل على اخصابها وتنقيتها من الاعشاب والاحجار فيزيد الانتاج ويمكن تنظيمه ، كما يجد المالك انجع الطرق لتحسين انتاجه ، والعناية بأرضه ، ويجد كذلك طريقة الاقتراض المتوسط ، والطويل ، بتقديم املاكه ، أو قسما منها رهنا ، لقاء ما يستلفه من دين . ولعل هذه الطريقة تفسح المجال والفرص الغنية لاستغلال امثل الطرق للعمل في الارض الصالحة للزراعة ، وتزيد من فرص العمل للفلاحين .

الا أن عمل الفلاح بدائي وآلاته بدائية ، وطرق الحصاد والقطاف الشاقة بعيدة عن التطوير والتحديث . اما الملكيات الكبيرة التي يستغلها اصحابها بانفسهم فهي قليلة ومحدودة . ويعود ذلك الى اعتبار المالكين الاثرياء يفضلون السكن في المدينة وقلة اهتمامهم بامور الزراعة ، واكتفائهم بدخلهم ، وايجار املاكهم ، ويعتبرون املاكهم ومزارعهم موردا يؤمن لهم المكانة الاجتماعية ، والنفوذ السياسي . وكانت الملكية عند هؤلاء تقاس بعد (المرابعين) اي بالاستثمارات العائلية ، فلا يقولون فلان يملك كذا فدانا من الارض ، أو له أرض مساحتها كذا ، بل يقولون ان فلانا يملك خمسين ، او مئة مرابع . وكثيرا ما كان الاغنياء يتباهون بجهلهم حدود املاكهم ، او عدد مرابعيهم ، حيث كان يتولى امورهم وكلاء ، ولا يرى صاحب الارض أرضه الا حين جني المحصول وتوزيعه(٤٨) وكانت الى جانب الملكيات الكبيرة حيازات صغيرة ، او مجزأة الى قطع أصغر ، وهي الشكل السائد في الاستثمار . وقد جمع نظام الملكية ،

ونظام الاستثمار الى جانب مساوىء الملكية الكبيرة على الصعيدين الاجتماعي ، والاقتصادي مساوىء التنظيم المرتبط بالحيازات الصغيرة والمجزاة ، وغير القادر على الاستفادة من تطوير الزراعة ، وتقدمها ، مما يقود الى ضآلة الانتاج ، والمردود ، والتفاوت الطبقي واللامساواة الشديدة في توزيع الدخل الزراعي . وكانت النتيجة استمرار الجمود والاستغراق في التخلف والتبعية ، والاتكالية ، وعدم تحمل المسؤولية ، خاصة عندما يعلم الفلاح أن نتيجة جهده ، وعمله ، سيذهب الى غيره . وانه سيتعرض لشتى الموانع والعراقيل في سبيل ما يمتلك ، وشعوره بعدم تحقيق الآمال المرجوة يقل من عزيمته ، ويوهن ارادته . فلا يبذل الجهد اللازم ويتقاعس عن العمل ، فتسوء حاله ، ويضطرب حال المجتمع ككل .

وهنا نلاحظ ان طرق استغلال الارض قد ارتبطت بحجم الملكية فأصحاب الملكيات الصغيرة . غالباً ما استثمروا ارضهم بطرق مختلفة ، وأدوات زراعية بدائية . وعلى الرغم من كثرة شيوع الأوقاف الخيرية ، والأهلية ، جراء الظلم ، وشدة الاستبداد ، وحرصاً من الاهالي على تجنيب أملاكهم وضياعهم من المصادرة . فقد قام البعض بمحاولات شتى لانقاذ هذه الاراضي من نظام الوقف بطرق شرعية أو بطرق التحايل ، واخرجوا الارض من الوقف الى الملك الخاص . وقد حاول بعض المتنفذين أن يجعل من الغوطة كلها اقطاعاً ، أو يمتلكوا أكثرها بالاغتصاب ، أو بالشراء ، أو المفارسة بالقوة(٤٩) .

لقد اتبع الاغنياء ، وأصحاب النفوذ ، اكثر من طريقة للاستيلاء على أراض الغوطة من مالكيها الاصليين . وقد روى (محمد كرد علي) عن لسان احد معمري المرج الذين ادركوا حكم ابراهيم باشا الشام قال : (٥٠) (ان سبب خروج الاملاك من يد الفلاحين الى الافندية هو أن كل ما كان يقع من دين ، ومظلمة ، وغيرهما . كان يلقى على (حجز

الضيعة) فتجمعت هذه الديون على القرية حتى اضطر أهلها الى بيعها بأرخص الاثمان صفقة واحدة ، ومن الفلاحين من تشردوا في القرى ، أو عاشوا فلاحين عند أرباب الاملاك الجدد . وقد اوشكت (دوما) أكبر قرى الغوطة في القرن التاسع عشر أن تغرقها الديون ، واراد اهلها أن يتنازلوا لدائنيهم عن نصفها ، ويبقى لهم النصف الآخر) . ويضيف .. او لم تلغ قاعدة (حجز الضيعة) لخرجت نصف اراضي الغوطة أو اكثرها من أيدي مالكيها الاصليين ...) .

ومن الوسائل التي لجأ اليها الاثرياء لانتزاع أراضي الفلاحين من أصحابها في القرن التاسع عشر ، الربا ، والتزام الضرائب من الدولة ، فالفلاح الفقير بصورة عامة والذي لا يعيش الا من محصوله السنوي ــ حتى اذا كانت المواسم سيئة ــ مهدد بالهلاك مع اسرته ، فيضطر لالتماس العون من التجار الاغنياء في المدينة ، فيمده التاجر بالمال مقابل فائدة تبلغ أحيانا ٣٠ ــ ٤٠ بالمئة من راس المال . ويتراكم هذا الدين سنة بعد سنة ، والتاجر ينتظر تراكم الديون حتى يتخلى الفلاح عن أرضه للدائن ، ويبقى الفلاح عاملا على الارض التي تحولت من يده الى يد الدائن . وهنا يصبح صاحب الارض الاول ، مزارعا لدى الثاني ، وعلى نفس الارض .

وعندما يتمكن الدائن من الاستيلاء على أراض واسعة بهذه الطريقة يسعى لدى السلطات الى التزام الجباية من فلاحيه ، فيدخل هؤلاء تحت سلطته الفعلية ، ويتحكم بهم كيفما شاء . وهكذا نرى ان الاملاك الواسعة تجمعت بأيدي تجار المدن واغنيائهم ، وتحول المالكون الاصليون الى مزارعين . فالحصة المتروكة لهم كانت لا تتجاوز الحد الادنى للمعيشة ، وكانت الثروة التي تنتجها الارياف يذهب اكثرها الى المدينة حيث الحكام والدائنون ، وارباب الارض والمتنفذون(٥١) .

ومن هنا نجد أن سبب امتلاك القرى ، والمزارع ، والمساحات الكبيرة في الغوطة ، يعود الى سوء التوزيع الذي ساد في تلك الفترة ،

وأن اكثرية الفلاحـين في قرى الغوطـة يعملون رجالا ، ونساء عنـد اسيادهم الذين يعيشون في مدينة دمشق .

بعض المظاهر الاقتصادية للفلاحين :

كانت المحاصيل تزرع للغذاء العادي لدى الفلاحين ، وكان غـذاء الفلاح من محاصيله الزراعية ، كالقمح والعدس ، والشعير ، والبرغل مع اللبـن .

اما اللحوم ، والحلوى ، فلا تؤكل الا في المناسبات ، والأعياد . أما الملابس فكانت من الصوف ، والشعر ، والجلد . وكان البعض يزرع القطن لغزله ، ونسجه في المنازل(٥٢) .

وكان الفلاح يحاول أن يكرس المنتجات المتنوعة لسد احتياجاته . ونجد احيانا أن المناطق التي تطور فيها التخصص قد حصلت عـلى محصولين في نفس المنطقة . وكانت أدوات الفلاح الزراعية تصنع محليا كالمحراث الروماني الخشبي ، الذي تجره الثيران ، أو البغال ، والنوارج لدراسة المحاصيل ، والمذراة ، وغيرها من وسائل بدائية تساعد الفلاح في عمله الحقلي والبيدري . اما المباني التي كان يسكنها الفلاح ، كانت عبارة عن بيت يسكنه وأسرته ، واصطبل لحيواناته ، وجميعها مبني من الطين ، والخشب والحجر والطين أحيانا . وكلها ذات طبقة واحدة . وفي حال الترفه فان بعض القادرين يبنون طابقا ثانيا(٥٣) وكان الفلاح في القرى يعتمد على حيواناته أكثر من فلاحي دمشق الذين لا يقتنون الا الأبقار ، وبعض الماعز ، فهناك فلاحو القرية الذين اقتنوا الماعز والأغنام ، الى جانب حيوانات الحراثة . وكانت حيواناتهم اللبونة (ماعز ـ غنم ـ ابقار) ترعى على مقربة من القرية ايام الشتاء والربيع ، وفي أيام الصيف والخريف فيذهب الغنم والماعز بعيدا الى البادية طلبا للمرعى . ويعتمد هؤلاء الذين يقومون برعايتهم على منتجات حيواناتهم من لحم ، ولبن ، وجلد . ويعيشون في خيام مصنوعة محليا(٥٤) .

وكان هنـاك من يمتلك مغزلا يدويا يحوّل انتاجـه من الصوف • والقطن الى ملابس وخيام وسجاجيد ، وبسط ، يسدون به كفايتهم ويستغنون عن النقود التي توفر لدفع الضرائب والرسوم التي ستدفع نقدا . ولايجاد هذه النقود فانهم يعرضون بعض انتاجهم اليدوي للبيع، او يبيعون قسما من غلاتهم الموسمية . وكثيرا ما كان الفلاحون يجدون صعوبة في ايجاد النقود لدفع الرسوم المترتبة عليهم .

٥ ـ انواع المزروعات :

تربة غوطة دمشق طينية ، كلسية ، جيدة الخصوبة . وقد أولاها الاهالي عنايتهم الكاملة ، وزرعوا الارض الواحدة على مواسم عديدة في السنة الواحدة ، واستغلوها احسن استغلال . ونظرا لجودة التربة ، وغزارة المياه ، ومناسبة الفصول ، فقد تعددت المحاصيل ، واعتمـد أهلها الزراعة بالدرجة الاولى ، وخاصة في الغوطة والقرى المحيطة بها.

وتعد دمشق بحق وليدة الغوطة ، ولا يمكن التفريق بينهما ، فتاريخ الغوطة مرتبط كل الارتباط بتاريخ دمشق ، والعكس صحيح . وهذا الارتباط الوثيق بين دمشق وغوطتها ، يستند الى الطبيعة الطبوغرافية للمنطقة . فأراضي الغوطة التي تتلقى رواسب بردى النهرية ، مـع رواسب السفوح العارية (قاسيون) يشقها بردى ويرويها • ومن بردى أخذت الغوطة دوام اخضرارها ، وخصوبة تربتها . ومن مياهه استقت الارض والانسـان . وقـد أجمع الباحثـون على أن دمشق (جنـة الارض)(٥٥) . لنضارتها وكثرة مياههـا ، وبساتينهـا ، وحدائقها ، فالشجر هو الشكل الخاص ، والمظهر المميز لاراضي الغوطة ، والمحاصيل الزراعية الاخرى تزرع عادة تحت الاشجار المثمرة ، أو في مساحات صغيرة الى جانبها .

وقد اتبع الدمشقيون واهالي الغوطة نظاما خاصا لزراعة الاشجار ، تميـز في مظهرين . الاول : زراعة الاشجار في كامـل الارض وهنـا

تختلف المسافة ما بين الاشجار وباختلاف نوع الاشجار نفسها . وهذه المسافات غير منتظمة هندسيا . ولا يزرع في تلك الحيازات التي غالبا ما تكون كبيرة سوى الاشجار ، وهذا النظام يسمى (مشجر) أما النوع الثاني : فتزرع الاشجار على أطراف الارض المشجرة ، وتترك المسافة الداخلية لزراعة بقية المحاصيل المختلفة ، وهذا النظام يدعى (مسنن) . وتأتي المحاصيل الشجرية بالدرجة الاولى من حيث الاهمية ، يليها المحاصيل الاخرى كالخضار ، والحبوب ، والمزروعات العلفية .

يزرع في الغوطة غالبا محصولان في السنة ، الاول : زراعة شتوية كالحبوب ، والعلف والشوندر .

والثاني : محصول صيفي أهم غلاته : الخضرة ، والذرة ، والنباتات الصناعية ، والقنب ، واليانسون ، والسمسم ، والتبغ ، والقطن .

فالزراعة الشتوية التي تعد مؤونة للماشية والحيوانات في الشتاء كالعلف ، البيقية والحلبة يليه محصول القنب . والزراعة الخضرية وتسمى (صيفية) ثم يتبعها زراعة القمح (شتوية) .

وفي حزيران تأخذ الخضار مكان القمح ، ولاسيما الكوسا ، والباذنجان ، والبطيخ ، (صيفية) وهكذا تتكرر الدورة من جديد كل سنتين .

ويسود في الغوطة نظام زراعي كثيف اذ يستفيد الفلاح من كل شبر في أرضه ، فعلى أطراف الارض تزرع الاشجار المثمرة بكافة أنواعها ، وبين هذه الاشجار تزرع الخضار ، والحبوب ، والمحاصيل الشتوية ، والصيفية . وفي الارض التي تفتقر الى الري الدائم تكثر اشجار الزيتون ، وزراعة الحبوب . ويمكننا أن نميز في الغوطة عدة مجموعات من الزراعات :

١ ـ الخضر والفاكهة .

٢ ـ الحبوب والفاكهة .

٣ ـ الحبوب والزيتون والفاكهة .

٤ ـ الكرمة والحبوب .

فالخضار ، والفاكهة ، يلزمها جهد متواصل ، فالفلاح لا يدع الارض تستريح ، ويكثر السماد لاستغلالها بشكل دائم ، ويستغل موسمين متلاحقين ، ففي الشتاء ينتج الملفوف ، والقرنبيط ، والشوندر ، واللفت ، والجزر ، وفي الربيع (نيسان وايار) الهليون ، والبازلياء . وفي (الصيف) البندورة ، والباذنجان ، والكوسا ، والقثاء ، والفليفلة ، واللوبياء ، والباميياء ، والبصل ، والخيار . ويمكن ان ينتج هؤلاء في موسمين أيضا .

الاول : في (أيار) .

والثاني : في (تشرين الثاني) . اضافة الى رعاية الاشجار المثمرة التي تطرح ثمارها بالتتالي بدءا من العوجا ، والمشمش ، والجانرك ، والسفرجل ، ثم الدراق ، والخوخ والتفاح ، ويليها قطاف الجوز في منتصف أيلول .

أما الحبوب التي تلي زراعتها زراعة الخضر ، وتتم تحت اشجار الفاكهة فتتمثل المحاصيل في :

القمح بالدرجة الاولى : ثم يليه الذرة ، والفول ، والبطاطا ، والبطيخ ، ومعظم زراعاته صيفية . اما زراعة الكرمة (العنب) فقد كانت تقوم مقام الحبوب في بعض القرى مثل قرى (حزة) عين ترما ، وقبر السيدة زينب ، ودوما وداريا .

وقد كان لتأثير المياه على الزراعة اثر بالغ الاهمية ، فالارض التي تروى كل ١٥ يوم مرة قد تصلح لزراعة الاشجار المثمرة ، اما الاراضي التي تروى كل اسبوع مرة فانها تصلح لزراعة الخضار . وقد حددت فروع الماء أنواع الزراعات في الغوطة الى مناطق مختلفة ، فالغوطة الغربية تزرع الخضر ، والفاكهة ، وهذه المنطقة تمتد من الصالحية حتى كفر سوسة ، وتقدم هذه المنطقة جزءا هاما من الخضار التي تستهلكها مدينة دمشق ، والمنطقة الواقعة وراءها تسودها أشجار الفاكهة والحبوب ، وعلى المصاطب التي تحيط منخفض بردى من الشمال ، والجنوب ، تنتشر زراعة القمح واشجار المشمش ، وفي الشرق تتجاور الخضار مع القنب ، والحور . وفي شمال الغوطة تسود زراعة الحبوب، والفاكهة .

وفي المناطق القليلة الارواء مثل : جرمانا ، بيت سحم ، ببيلا ، عقربا ، يلدا ، نجد زراعة الحبوب ، اما الأشجار المثمرة فتبدو متقاربة على أطراف المجاري ؛ متباعدة في الحقول .

والى الشرق نجد أشجار الزيتون في الأراضي التي لا تروى الا كل اسبوعين مرة ، ثم تختفي أشجار الزيتون لتحل محلها شجرة الكرمة (العنب) مثل (دوما) وأصبح لكل منطقة شهرة ببعض المحاصيل تتميز بها عن غيرها مثل : الصالحية تشتهر بالبقول والخضروات ، ومثلها كفر سوسة والقابون ، واشتهرت جسرين بالحلبة والخيار . وعرفت حرستا بالبيقية ، واليانسون ، والسمسم ، وعربين باللوز ، وزملكا بالأجاص ، ودوما بالبطيخ الأصفر ، وبالأخشاب .

الحبوب :

أما الحبوب فقد نالت العناية الكافية من فلاحي الغوطة نظراً لاعتمادها في معيشتهم كونها مصدراً هاماً لعلف حيواناتهم (كالتبن) . وكان القمح والشعير الصنفين الغالبين في الزراعة خاصة في القرى

المحيطة بالمدينة . أما الذرة الصفراء فقد كانت العناية بها غير كافية ، والاهتمام بالقمح يهمل تلك المحاصيل الثانوية . فالقمح يجود في الغوطة والقرى المحيطة بها ، وعلى درجة أكبر في سهول حوران ، وقد زرع أهالي دمشق منه ما يسد حاجاتهم الغذائية نظراً لاعتمادهم على زراعة الخضراوات ، وسهولة بيعها ، وارتفاع أسعارها النقدية . خاصة في الأماكن القريبة من سوق المدينة مثل : جوبر ، بيت سحم ، ببيلا ، يلدا . كما أن الاهتمام بالزراعات العلفية كالحلبة ، والبيقية ، والفصة ، من قبل مربي حيوانات الألبان ، كان لها تأثير على امتداد المساحات المزروعة قمحاً . وقد اعتمد الفلاح في القرى ، والريف المجاور الغوطة ، على القمح اعتماداً كلياً ، لأنه من هذا المحصول يسد نفقاته ، وديونه ، ويدفع أجور أصحاب الأرض . والمياه ، وجباة الضرائب ، وحراس البيادر ، ويخزن مؤونته الشتوية من دقيق ، وبرغل ، والباقي إذا وجد ــ يأخذ طريقه الى سوق المدينة . ويلي القمح من حيث الأهمية محصول الشعير . ويزرع في الغوطة من أجل حبوبه . وتبنه ، لتغذية الحيوانات . أو يستعمل علفاً أخضر لحيوانات الألبان والخيول ، ولا يزرع منه بكميات كبيرة في الغوطة الا ما يسد حاجة الفلاح ، وأكثر مناطق زراعته صحنايا ويزرع كالقمح ، إما مرويا ، أو عفيراً وتفضل زراعة العفير نظراً لتحمله الجفاف . وقد يبقى دون سماد لأن كثرة السماد تسبب الى ميلان الساق ، وتضر بالسنابل . وأما الذرة الصفراء ، فقد تجود في أراضي الغوطة ، وتتم زراعتها بعد جني الفول ، وتعطيها جذور القطاني سماداً طبيعياً ، وتزرع بعد زوال برودة الطقس وذلك في نيسان ، وأيار . اما الذرة البيضاء فتزرع خريفية . وتقطف الذرة الصفراء في آب أما البيضاء فتتأخر حتى تشرين الثاني .

الخضروات :

تنمو الخضار في فترة زمنية بسيطة ، ولكنها تحتاج الى التربة الخصبة ، والمياه الوفيرة . ولأنها ذات رأسمال صغير فان الفائدة التي

يجنيها الفلاح منها كبيرة ، لذلك أقبل فلاح الغوطة على الاكثار منها ، وكما أن تنوعها أفاده في اتقاء شر تقلبات الأسعار . وقد ساعدت مياه بردى على استغلال اراضي الغوطـة في زراعتها استغلالاً موزعاً بانتظام طيلة السنة .

زرع أهالي دمشق اراضيهم الواحدة مراراً ، وأعطتهم غلات متنوعة ساعدهم في ذلك جودة التربة ، وغزارة الماء ، ومناسبة الفصول .

وقد تعددت أنواع الخضار ، فالتربة التي وجدت في الغوطة تعتبر من أجود أنواع الترب لهذه الزراعة ، فقد نمت الخضار بشكل جيد في التربة الرملية الطينية ، فالبطاطا ، والهليون ، والجزر ، والشوندر ، والمقاثي ، والفاصولياء ، والبازلياء والبـذور ، جادت زراعتهـا في هـذه التربة .

أمـا التربة الغرينية : فقـد كانت مناخاً مناسباً لنمو الكرنب ، والقنبيط ، والكرفس ، والخرشوف ، والفول . أما التربة السوداء : فهي وسط مناسب لزراعة معظم أنواع الخضر ، وهذه التربة منتشرة في بساتين دمشق ، وضواحيها ، غنية بالعناصر السمادية ، وتحتفظ بالرطوبة الصالحة لنمو النباتات ، واضافة الى جودة التربة فقد وفر الفـلاح السماد البلدي (العضوي) اللازم للنباتات الخضريـة أيـام الحرث ، وبالكميات المطلوبة في خبرة متوارثة ، ومع وجـود السماد تنوعت زراعة الغلات التي تعطي الأرض نوعاً من السماد أيضاً كالفول ، والحلبة ، والبيقية ، وغيرهـا . وسميت هـذه المحاصيل محاصيل (السماد) . وقد يجهل فلاح الغوطة تعداد أنواع المزروعات الخضرية إذ لا يقدر على احصائها ، واذا ذكرت له نوعاً منها يوافقك على وجوده ، وقد تخضع هذه الغلات لدورات زراعية ثابتة ، فالبستاني داخل الغوطة وخارجها ليس في حاجة الى ذلك ، خصوصاً إذا توفرت لـه وسائل حرث ، وسماد بلدي ، وأياد للتعشيب ، وماء للري . فاذا توفر له ذلك يصبح همه تعاقب الخضار والبقول على أرضه بانتظام ، وقد تقسم

الأرض الى مساكب صغيرة لزراعة الخضار في آن واحد ، حيث لا تلبث في الأرض طويلاً كالخرشوف ، والنعناع ، والطرخون ، والهليون ، والفجل ، والبقدونس ، والهندباء ، والكزبرة ، وتجعل المساكب على شكل أحواض لتسهيل سقايتها . ويلزم تلك الزراعة عناية وجهد كبيرين ، كالتعشيب ، والسماد حول كل نبتة ، مثل السلق ، والخس ، والملفوف ، والقنبيط ، وازالة الأوراق الصفراء ، أو القص ، والتجريز . أما الخضار الصيفية فتتطلب سقاية دائمة منتظمة ، وتتواجد أيضاً نباتات تتحمل الجفاف كالصبار . أما الخضار المبكرة فانها تتطلب عناية فائقة لعدم تحملها الاهمال ، وهناك نوع من الخضار له موعد سقاية كالبندورة ، والكوسا ، والباذنجان ، حيث لا يمكن سقايتها عند اشتداد حرارة الشمس ، كما تتوقف السقاية عند اشتداد سرعة الريح وتتم السقاية ليلاً ، أو في الصباح الباكر ، وكذلك عملية الجني ، فلها موعد خاص كالبندورة والباميا ظهراً ، والكوسا مساء ، لأن ساق البندورة يتأثر عند القطاف ظهراً ، كما أن الكوسا تفقد ماءها بالتعرق عند القطاف ، أما الباميا فتذبل أوبارها الشائكة عند الظهيرة .

أنواع أخرى :

عرفت الغوطة زراعات عديدة منها غلات غذائية ، ومنها غلات ذات قيمة نقدية كالقطن ، والقنب للصناعة . فالقطن ضروري لعمل النسيج ، والقنب لصناعة الحبال ، والأكياس . كما يستخرج من بذوره القنبز غذاء الطيور . ومن بذور القطن والقنب ، يستخرج الزيت الصالح لصناعة الصابون ، كما تستعمل أعوادهما وقوداً منزلية .

وقد كثرت زراعة القطن في أطراف دمشق مثل داريا ، ودامت زراعته مزدهرة حتى منتصف القرن التاسع عشر .

أما التبغ ، فقد بدأت زراعته بين عام ١٧٥٢ ــ ١٧٨٤ واشتهرت منطقة كفر سوسة بزراعته ، ومن أنواعه : (حسن كيف) والعطوس ،

ومنه أيضاً : السبعاوي والكوراني ، وهو المرغوب شعبياً ، والكفر سوساني ، والحسن كيف هو الأدنى(٥٦) . كما زرع التبغ في المزة ، وداريا ، والقدم ، وبساتين القنوات ، وباب سريجة . وقد جنى المزارعون أرباحاً طائلة منه . وقد يزرع بعد جني محصول البطاطا ، وهو غير مجهد للأرض ، ويعتبر من الزراعات السمادية لها ، ويزرع بطريقة البذر ، أو الشتل ، وغالباً ما يزرع بين الملفوف ، والقنبيط ، ويتم القطاف بعد (عيد الصليب) . حيث تشبك الأوراق في خيوط ، وتكدس في صناديق للتخمير ، والى جانب هذه الأنواع هناك : اليانسون، والكتان ، ودوار الشمس ، والفصة . ويتضح مما تقدم أن الغوطة بزراعتها الكثيفة ، وارروائها الجيد ، تعطي أكثر من محصول واحد ، ولا نجد فرصة لراحة الأرض . وبالمقابل نجد الفلاح يمدها بالسماد العضوي الوفير ، وتكون الزراعة في كل شبر من الأرض .

أما خارج الغوطة كالمرج مثلاً : فلا يمكن تعداد المواسم ، وتكون الزراعة شتوية فقط (قمح شعير) فالظروف الطبيعية تفرض حياة اقتصادية انتقالية بين النشاط الزراعي في الغوطة ، وأعمال الري التي يمارسها سكان المرج الذين يعتنون بتربية الحيوانات على حساب المساحات الزراعية .

الأشجار المثمرة :

أشهر ما في الغوطة أشجارها ، وثمارها ، وأزهارها . واعتنى أهالي دمشق بأشجار الغوطة وتفننوا فيها ، ويقال : أنه كان في الغوطة أشجار تحمل الواحدة منها اربعة أنواع من الفاكهة (كالمشمش ، والخوخ ، والتفاح ، والأجاص) ويقول كرد علي(٥٧) : أنه ما يزال موجود الى يومنا هذا ، أشجار من الكرمة تطرح العنب الأبيض والأسود ، والأحمر معاً ، وشجرة التوت تطرح التوت الأبيض ، والأسود . وقد شوهدت شجرة تحمل اللوز ، والمشمش ، والخوخ ، بجذر واحد ، وعلى أغصانها تسلقت شجرة من العنب . وقد كان للأشجار قداسة نظراً لاهتمام

البستاني بالأشجار . وقد وجد في الغوطة النخيل ، واللوز ، والحمضيات . ولا تزال أشجار النارنج ، والكباد موجودة حتى الآن . كما وجدت أشجار البندق والكستناء ، وانتشرت أشجار التوت بشكل واسع في منتصف القرن التاسع عشر نظراً لازدهار صناعة الحرير في تلك الفترة . أما أشجار المشمش ، والجوز ، فهي من اكثر الأشجار عدداً ، وشهرة . وعرفت الغوطة ٢١ نوعاً من المشمش ، و ٥٢ نوعاً من العنب(٥٨) .

ويأتي العنب في المرتبة الثالثة ، وأخذت بعض المناطق شهرتها من هذه الأشجار كعربين التي اشتهرت باللوز ، وزملكا بالكمثرى (الاجاص)، ثم التفاح ، والزيتون ، والأجاص ، والدراق ، والخوخ ، وقد نجد هذه الأنواع في مزرعة واحدة ، أو بستان واحد ، وقلما نجد مزرعة واحدة متخصصة بنوع واحد من الفاكهة ، فالتنويع هو الطابع المميز في مزارع الغوطة وبساتينها . اما التين والسفرجل ، والرمان ، والصبار ، فهي اقل شأناً من بقية الأشجار التي ذكرناها . كما وجدت اشجار الآس ، والزعبوب ، والليمون بأنواعه ، الى جانب الأشجار العقيمة كالصفصاف، والحور ، والغار ، والدلب ، والدردار ، وهذه تزرع للاستفادة من أخشابها .

ومن الأشجار أيضاً : شجر المحمودة ، والاشتوان والراوند ، والحماما .

وهناك أنواع أخرى مثل الترياق ، الفاروق ، الراوندان ، واللوز المر ، والابهل ، والقراصيا ، والزايزفون ، والزعفران ، وأنواع لم يرد ذكرها كالأرز ، والبسلة ، والحلباء ، والقرطم ، وانواع القثاء ، والرجلة، والبقلة اليمانية . ومن الشجر : الغار ، والزعرور ، والبلوط ، والسنديان ، والأترج ، والآس . ومن الرياحين : ورد ، نرجس ، بنفسج ، ياسمين ، نسرين ، نيلوفر ، ريحان ، بان ، هيلان ، زنزلخت ،

والتمر حنا . ومن الأشجار أيضاً : الشوح ، والأوكالبس والأكاسيا ، والمشمش الهندي (أكي دنيا) .

٦ ــ تصريف المنتجات الزراعية :

تقع مدينة دمشق وسط غوطتها ، التي تخرج منها بقولها ، وفاكهتها ، وألبانها . ومن اقليم حوران القريب ، تأتي الحبوب اللازمة ، لدقيقها ، وغذائها اليومي ، وفي سهول المرج ، والجولان ترعى ماشيتها. والريف المحيط بالمدينة وبالغوطة يخدمها ويقع في مجال نفوذها ويمدها بفائض منتجاته ويتزود منها بكل حاجياته لقد تشكلت علاقات تجارية وثيقة بين دمشق والمناطق الزراعية المجاورة ، وقد وصف الأوربيون كيف أن الفلاحين في القرى المجاورة يزودون الأسواق الدمشقية يومياً بالمواد الغذائية الضرورية ، كالطعام ، والخضار ، والفواكه ، والبطيخ ، والفريك ، الى آخر ما هنالك من غذاء . وقد تخصصت قرى عديدة ، وأرياف في نوع واحد من التسويقات في المدينة ، فالقرويون في منطقة داريا يهتمون بالكروم الجيدة ، وسكان القرى الاخرى ينتجون الجبن من اجل السوق الدمشقية ، وأهالي حوران ينتجون القمح ، والفحم البلدي ، وقد اتبع نفس التخصص في مدن اخرى كحلب والقدس .

وهذه المعلومات توضح الأثر الذي تركه التخصص في الزراعة على العلاقات التجارية المحلية ، بينما كانت تجارة المزروعات للفلاحين تزدهر بشكل واضح ، والعلاقات التجارية تدفع نقدا في السوق . اما مؤجرو الأراضي فكانت تجبى منهم الاموال بواسطة جباة تجمع من الفلاحين ضرائب المزارع ، وكثيراً ما كانت المزارع تدفع عينا . ومن هنا نجد أن الفلاح لم يتصل مباشرة بالسوق بهذه الطريقة .

ونظرا لاعتماد السكان في القرى على الزراعة ، فقد كانت القرية تمثل وحدة اقتصادية مستقلة تسعى لتأمين حاجاتها المختلفة ، ثم ترسل بفائضها الى المدينة لتحصل بثمنه على بقية متطلباتها ، وسارت القرية

في عهد العثمانيين ضمن هذا الاطار الاقتصادي المغلق السائر في معظم أجزاء الريف حتى وقت غير بعيد . وكل ذلك فرض نوعا معينا من المحاصيل التي تحتاجها القرية ، بغض النظر عن هذه المحاصيل الزراعية مجزية كانت أم غير مجزية . وتطور ريف المدينة ، وازداد مع الزمن سلطان المدينة على الريف ، فاستلم دفة توجيهه الاقتصادي . وسرعان ما طبع الريف بطابع اقتصادي اقليمي راسخ ، تميز بتركيزه حول المدينة ، وسوقها الاستهلاكي الكبير وحمل الريف اعباء تموين المدينة ، وسد حاجاتها بالغلات الغذائية ، وموادها الأولية اللازمة لاستهلاك المديني اليومي ، أو تموين قافلة الحج الشامي . وكان المؤشر الاقتصادي يدل على أن فائض الريف يذهب الى المدينة ، بينما لا ترد المدينة الى الريف إلا اليسير ، فهي لا توفي ثمن ما يحمل اليها ، لانها تقتطع منه أجرة الأرض التي تملكها ، أو لسداد الفوائد عن الديون التي فرضتها المدينة على الريف . وقد مر معنا كيف اقتطع الاثرياء قرى كاملة من الريف استمدت منها وجودها وغناها . وقد وجد ريف دمشق ليكون لحمة حقيقية لسدى الحياة الاقتصادية في المدينة ، حيث يتم اتصال الوحدات الاقتصادية للمنطقة المحيطة بدمشق . وهنا يمكننا القول أن القروي كان مظلوماً في حركة الاسعار التي يسيطر عليها المستغلون ، ففي كل سنة يجب على القروي ، والمثقل بالديون والحاجات الضرورية ، أن يسلم محاصيله غالبا في وقت انخفاض الاسعار ، فلا يتحقق له من مواسم الخير سوى النفع القليل ، وتأتي سنوات عجاف يضطر فيها للمزيد من الاستدانة . وهكذا فان الاسواق التي يمتلك زمامها الاثرياء في المدن ابقت الفلاح في رق مستمر . اما السوق الخارجية فالفلاح ليس له فيها نصيب ، وبقيت بأيدي الأثرياء من ابناء المدينة وحدهم .

ويمرُّ تصريف المنتجات الزراعية بمراحل ثلاث :

١ ــ التجهيز والتعبئة .

٢ ــ النقل الى الاسواق .

٣ ــ التسويق .

فالمرحلة الأولى تتم في الحقل ، أو القرية ، وبحسب نوع المحصول حيث تضم الخضار في اضمومات صغيرة متجانسة ، توضع في وعاء مصنوع من الخيش (شليف) يحمل على دابة ، اما البندورة فتوضع في صناديق خشبية (سحاحير) مختلفة الحجوم ، تصنع محليا من الخشب ، أما الفاكهة فتحتاج الى عناية اكثر ، وتصنف الى عدة درجات ، وتفرز كل على حدة ، يتناسب فرزها مع سعرها وقابليتها للتلف ، ويغلف بعضها بأوراق الاشجار اوقايتها أثناء النقل .

أما المرحلة الثانية : النقل الى السوق ؛ فهي غالبا ما تنقل على (عربات تجرها الحيوانات) أو على ظهور الحمير ، وهذه الطريقة ما زالت مألوفة الى يومنا هذا ، وخاصة في نقل الخضار ، والفاكهة . وغالبا ما يتم النقل من القرى البعيدة ليلا حتى تصل مع مطلع النهار الى سوق المدينة .

التسويق :

وهي المرحلة الأخيرة ، وتجري عادة في أسواق المدينة كسوق الخضرية الرئيسي لبيع الجملة (سوق الهال) ، ويعتبر هذا السوق مركزا رئيسيا لجميع المحاصيل الزراعية من فاكهه ، وخضار ، وفيه فئة من التجار الذين يرتزقون من مهنة التصريف كوسطاء ، أو سماسرة ، ومنهم تجار الجملة الذين يملكون محلات خاصة ، ويقوم هؤلاء التجار بتصريف المحصول ، وذلك بشراء كامل المحصول من المنتج ثم بيعه لحسابهم الخاص ، أو لحساب الفلاح لقاء عمولة متفق عليها ، وتختلف هذه العمولة حسب نوع المحصول ، وذمة التاجر . كما أن العمولة تزيد في الحاصلات المعرضة للتلف مثل : الخضار ، والبندورة ، وتقل في

الحاصلات الأكثر تحملا العوامل الطبيعية كالبطاطا ، والبصل . وتزيد العمولة أيضا اذا كان الفلاح المنتج مدينا للتاجر خاصة وأن هؤلاء التجار قد يمدون الفلاح بالأموال اللازمة للزراعة قبل جني المواسم نظير فائدة معلومة ، ويكون الفلاح هنا ملزما ببيع محصوله لذلك التاجر الدائن ويشتري الأخير المحصول بالسعر الذي يناسبه دون منافس .

والفئة الثانية من التجار تسمى الوسطاء (السماسرة) فهم يساعدون تجار الجملة في تصريف المحاصيل المعدة للبيع . منهم من يجمع طلبات تجار المفرق ويعمل على تنفيذها ويبيع ويشتري من تجار الجملة بالمساومة لقاء عمولة ، اما الخضرية (تجار المفرق) يشترون ما يحتاجون اليه يوميا من تجار الجملة ، او السماسرة ، لبيعها بدورهم في محلاتهم الخاصة المنتشرة في جميع انحاء المدينة للمستهلك مباشرة . واذا كان سوق (الخضرية) يشكل المركز الرئيسي للمحاصيل الزراعية (فواكه ـ خضار) في مدينة دمشق فهناك سوق (البزورية) الكائن في وسط المدينة القديمة الى الجنوب من الجامع الاموي ويمتد شمالا ـ جنوبا مسقوفا بألواح معدنية على شكل اسطواني ليقي رواده حر الصيف وامطار الشتاء ، وهو المركز الرئيسي لبيع البذور .

ونظرا لكثرة الغلال التي تأتي سوق البزورية ، فان التجار يستأجرون مستودعات ثانوية لخزنها ، وذلك في الخانات القريبة من السوق ، وكان في المدينة سنة ١٨٦٠ م ثلاثون سوقا رئيسية وجميعها تتركز في قلب المدينة اضافة الى الاسواق الأخرى التي تنتشر في انحاء مدينة دمشق لخدمة المناطق السكنية فيها . وكذلك تحتوي هذه الأسواق على خانات لبيع البضائع التي اشتهرت بها منذ القدم . وقد تجمعت هذه الخانات في المنطقة الكائنة بين الجامع الاموي والقلعة . وسوق مدحت باشا ، حيث يوجد سوق كبيرة تجارية يتموّن منها الجنوب السوري (حوران ـ جبل العرب) ومن الأسواق المتخصصة : سوق الخضرية ، سوق الحرير ، سوق الصاغة ، سوق القمح . سوق الخيل ، وسوق الغنم ، الخ .

اما في غوطة دمشق وقراها المجاورة فكانت كل قرية تنتج كفافها اليومي ، وكانت المبادلات التجارية ضعيفة الى حد ما الا أن التجارة المحلية القائمة بين القرى المجاورة أتاحت للناس اشباع الكثير من حاجاتهم ورغباتهم ، ومن قرى الغوطة ، ومدينة دمشق ، نجد أن الغوطة التي تمثل مركزا حيويا للانتاج الزراعي ، أصبحت بمرور الزمن مركزا هاما للمبادلات التجارية بين البدو والحضر ، واضافة الى هذا فقد تطورت الى نقطة اتصال بين الطرق الرئيسية ، والممرات الطبيعية التي تخترق المنطقة الجبلية . وموقع دمشق الجغرافي جعلها تتميز بصفات كثيرة : فهي سوق تجاري ، وممر الزامي ، وموقع زراعي هام ، ونشاطها الزراعي، وموقعها الاستراتيجي ، استدعى بالضرورة قيام مبادلات تجارية بين أقاليم ذات موارد مختلفة ، واقامة صلات دائمة مع هذه الاقاليم ، والمناطق المجاورة ، وتعداها لتصل المبادلات التجارية الى ابعد من ذلك بكثير حيث نجد مبادلات تجارية بين دمشق وشمال افريقيا ، والسودان ، وامريكا الشمالية ، وأوربا ، والهند ، والأناضول وغيرها من بلدان العالم .

الى جانب ذلك فان قافلة الحج كان لها مواسم تجارية رائجة ، وكانت دمشق تجني أرباحا طائلة من قافلة الحج السورية ، والتي كانت في المقدمة من حيث حجمها ، وأهميتها ، وكان اعداد الحجاج لهذه المناسبة تستغرق ثلاثة اشهر ، تحتاج الى التزاود بوسائل النقل ، وادوات الخيام ، والطعام ، لآلاف الحجاج ، وهذا أدى الى وضع اقتصادي تمتعت به دمشق طوال العهد العثماني .

وكان التجار يأخذون معهم بضائع بلادهم ، ويبيعونها اثناء رحلتهم الى الديار المقدسة ، ويشترون بالمال : التوابل ، واللؤلؤ ، والموسلين ، والفلفل الهندي ، ويبيعون ذلك في العودة .

الأســواق الدوريــة :

هذه الأسواق ، تقع عادة في الاحياء البعيدة عن السوق المركزية . وهي أ أسواق يجري العمل فيها أياما محدودة في الاسبوع ، وعرفت بأسماء الاسبوع ، كسوق الجمعة في حي الشيخ محيي الدين ، وسوق الأحـد في حي اليهود ، وسوق الخميس في حرسـتا . يطرح الفـلاح بضاعته في هذه الأسواق ، ويبيع منتجاته ، دون وسيط ، الى الزبائن الذين يرتادون هذه الأسواق بكثرة في أيام انعقادها طلبا للرخص ، وعدم توسط السماسرة . وقد ورد في الروضـة الغناء(٥٩) أسماء أسواق دمشق نكتفي بذكر الأسواق التي تخص الزراعة مثل : سوق الحبالين ، سوق الجمعة لبيع متطلبات الفلاحين ، سوق القطن ، سوق البزورية ، سوق باب الجابية لبيع العطارة ، سوق السلاح أو التتن ، سوق السروجية لأدوات الخيل ، سوق الارز ، سوق الخيل ، سوق الجمال ، ســوق الخضرية ، سوق الحمير ، سوق المحايرية (لصنع السحاحير) سوق العمارة (للمواد الغذائية) ، سوق السنانية (لبيع الأغنام) .

الاسواق المحلية :

ويقصد بها أسواق القرى نفسها ، اذ تستهلك القرية جزءا مـن انتاجها لتأمين حاجة السكان المحليين ، وقد يتسع هذا السوق فيمتد الى قرى مجاورة ، ويصبح اشبه بسوق مركزي صغير ، كما هي الحال في دوما ، وحرستا ، وهنا يجد الفلاح سوقا اقرب من سوق المدينـة المركزي لتصريف منتجاته الزراعية ، ويوفر على نفسه مشقة الطريق ، وكلما كبرت القرية اتسع سوقها ، وصرفت منتجاتها محليا ، وقد يكون السوق ذا صورة عكسية ، فتأخذ القرية المنتجات من المدينة لتبيعهـا في القرية .

الباعة الجوالة :

داب اهالي القرى والمزارع المجاورة للمدينة لزرع مساحات صغيرة ، يبيعون منتجاتها بالمفرق بأنفسهم في الحقل مباشرة ، أو ينقلونها الى المدينة على ظهور دوابهم .

وقد يتم البيع بهذه الطريقة الى المستهلك مباشرة ، أو الى تاجر المفرق دون وساطة السماسرة ، ويكون باتفاق مسبق بين الفلاح ، والبائع ، أو بعرض هذه البضاعة على المستهلك داخل الاحياء ، أو بين بيوت السكن مباشرة . ويلجأ هؤلاء الى بيع منتجاتهم (بالشليف) ويسمون هؤلاء الباعة عادة (بالشليفة) ، وقد يبيع هؤلاء بضاعتهم بسرعة، أو يمضون طيلة النهار بين البيوت . وهناك نوع من التجار الذين يعرضون بضاعتهم على الارصفة ، واماكن ازدحام السكان ، والمارة ، واماكن اعتاد الناس شراء حاجاتهم منها ، وهنا يطمح البعض لشراء الفاكهة طازجة ، أو بأسعار اقل نوعا من سعر السوق . وهناك أنواع اخرى للبيع ، والتسويق ، منها : الضمان ، حيث يبيع المنتج غلاته قبل نضوج المحصول ، وبصفقة واحدة ، وهنا يتجنب المنتج مسؤوليات الحراسة ، والجمع ، والفرز ، والتعبئة ، والنقل ، وغيره .

الصناعات الزراعية :

صنع اهالي دمشق من غلاتهم الزراعية اصنافا عديدة ، فأتقنوها ، وبرعوا فيها . ومن الصناعات الزراعية في تلك الفترة : قمر الدين ، النقوع ، الدبس ، الزبيب ، الزيت ، السمن ، العرق والنبيذ ، النشا ، الجبن ، والطحين .

١ ـ القمر الدين :

واشتهرت به كل من قريتي زملكا وعربين . وطريقة صناعته . يعصر المشمش في غربال بواسطة اليد ، ويخرج العصير من الغربال الى

ارض مفروشة بالاسمنت ، أو الى الواح خشبية بعد طليها بقليل من الزيت ليسهل رفعه عن الالواح بعد نضجه ، وتوضع الالواح تحت اشعة الشمس مقدار يوم ونصف ، ويعطي عصير كل ٤ ر ٥ر٤ كغ مشمش كيلو غراما واحدا من القمر الدين ، والفائض عن حاجات السوق المحلية يصدر الى مصر ، وشمال افريقيا ، وتصدر منه دمشق اكثر من ٣٠ الف قنطار . سنويا .

٢ ـ النقوع :

عبارة عن ثمار المشمش المجففة ، حيث تجفف الثمرة مدة أربعة أيام ، ثم تكبس بين الكفين (يدويا) ، وتترك يومين آخرين ، وتدوّر أطرافها بالاصابع ، تترك يومين آخرين ايضا ، فتجف وتعطي كل خمسة مقادير من المشمش مقدارا واحدا من النقوع .

٣ ـ زيت المشمش :

وكذلك فان المشمش يستخرج الزيت من بذوره بواسطة المعاصر .

٤ ـ الدبس :

تعصر حبات العنب في المعصرة وتدوس بواسطة حجر كبير ،ويوضع العصير في قدر كبير ، ويغلي على النار حتى يصبح دبسا ، ويعطي كل ١٠٠ رطل عصير العنب ٦٠ ـ ٨٠ رطلا دبسا ، وقد اشتهرت قرى معربا ، ودوما ، وعربين وداريا بصناعته ، وقد وجدت معاصر للدبس في قرية السيدة زينب في تلك الفترة .

٥ ـ الزبيب :

يصنع في القرى التي تجود زراعة العنب فيها ، وصناعة الزبيب سهلة اذ يغطس العنب بماء فيه مزيج من « املاح البوتاسيوم » وزيت الزيتون ، ثم يفرش على ارض ترابية (مسطاح) لمدة ثمانية أيام فيصبح

زبيبا ، وكمية العنب تعطي ربعها زبيبا (¼ من العنب) واجود انواعه في دمشق وضواحيها وكان يستخرج من العنب الدربلي في جيرود ، والرحيبة ، والريحان ، ودوما .

٦ ــ الزيت :

يسحق الزيتون بواسطة حجر اسطواني داخل وعاء مستدير من حجر تديره الحيوانات ، ثم يكبس هذا المزيج الناتج ، ويفرّق الزيت عن الماء والعناصر الغريبة بتركه حتى ينفصل عن الماء حيث يطفو الزيت على السطح ، أما التفل فيسحق ويكبس ، ويستخرج منه زيت أسود (الجفت) ، ويستعمل في صناعة الصابون .

٧ ــ الخمر :

ويصنع في دمشق ، والنبك وحمص ، وفلسطين ، ولبنان .وطريقة صنعه هي : يوضع عصير العنب في دنان كبيرة ، ويضاف اليه بعد أن يختمر اليانسون بنسبة ٣ غرامات لكل كيلو غرام من العصير ، ثم يقطر العرق بأوعية تسمى (انابيق) فيعطي ربع العصير تقريبا ، وقد تزداد نسبة الكحول فيصبح (عرق مثلث) أي يعطي الثلث من العصير . أما النبيذ : فتخزن حبات العنب داخل وعاء محكم لمدة ٤٠ يوما ، ثم تعصر، وتصفى ، وتترك حتى اوائل فصل الشتاء ، ويعبأ بزجاجات ومنه الحلو والمز ، فالمز : هو الذي يتخمر مع العنقود ويعصر معه .

٨ ــ النشا :

يستخرج من القمح ، اذ ينقع في الماء لمدة عشرة أيام ، ثم يسحق بعدها بحجر الرحى ، ويمرس في الماء عدة مرات حتى يخالط الماء ، ثم يترك ليترسب النشأ في القعر ، ويعطي قنطار الحنطة ٦٥ ــ ٧٠ رطلا من النشا ، أما التفل فيقدم علفا للجمال .

٩ ـ الجبن والالبان :

فهي صناعات يدوية رائجة حتى الان . وطريقة صنعها معروفة .

١٠ ـ الدقيق (الطحين) :

وصناعته كانت بواسطة المطاحن ، التي تديرها قوة الماء ، وكان في دمشق عدد كبير من المطاحن القائمة على مجاري نهر بردى ، وموزعة داخل مدينة دمشق وضواحيها ، وقرى الغوطة . وتشير وثائق المحكمة الشرعية بدمشق الى اماكنها ، واسمائها(٦٠) .

العطـــــور :

كان الاهالي يجنون بعض النباتات من اعالي الجبال كالمحموده ، والاشنوان ، والحماما ، وتستعمل هذه النباتات في صناعة الترياق ، والفاروق ، والروائد . واستعمل الاهالي ايضا : الكباد ، والزعفران ، لصناعة العطور .

وكان لحي المزة شهرة قديمة بهذه الصناعة المستخرجة من زهور ، وورود دمشق ، وضواحيها ، وكان اخراجه يتم بالكركات ، والانابيق . ويقول كرد علي(٦١) :

(القرع والانبيق آلتان لصنع ماء الورد ، والسفلى هي القرع ، والعليا على هيئة المحجمة هي الانبيق) وقال ايضا : (ان غير هذه الكركة كركة اخرى يستخرج منها الماورد ، وغيره من المياه ، بلا ماء بوقـود الحطب . وذلك بعد حشو القرع بالورد ، ولسان الثور ، وزهر النوفر ، او البان أو زهر النارنج ، والشقيق ، والهندباء ، أو بورق القرنفل المزروع بدمشق ، وكان المستخرج يحمل الى سائر البلاد الجنوبية ، والحجاز ، وما وراء ذلك الى الهند ، والصين ، ويسمى هناك الزهر) أو الزهير(٦٢) . وكان في دمشق نوع من العطر يسمى الغالية ، وهي عبارة من مسك ، وعنبر ، يعجنان بالبان .

ومن الصناعات أيضا العسل : واشتهرت به منطقة جبل سنير ، وكذلك صناعــة الصابون ، وكانت من أنجح الصناعات ، ويصــدر الى أقطار العالم ، ويزيد ثمنه عن الأنواع الأخرى بنسبة ٥٠٪ وعموما فقد كانت الصناعة في تأخر لعدم وجود المواد الاوليــة ، حيث غلب طابــع التصدير في نفس الفترة .

أما بعض الصناعات كالمطاحن التي تدار بقوة الماء ، ومعاصر الزيت والدبس ، والسيرج ، والمصابن ، فقد كانت رائجة ، وتنتج انتاجاً جيداً، وتصدر قسما لا بأس به ، كما سيمر معنا لاحقا . وكذلك كانت صناعة الألبان ، والأجبان ، والزبدة ، والسمن ، وصناعة الحلويات ، وأشكالها، وانواعها ، والنشا ، ونسج القطن ، والصوف ، والحرير ، وحياكة الشعر والديما ، وصناعة الحبال ، ولفائف التبغ وغيرها من الصناعات اليدوية. وتعد الصناعة رائجة وتفي بحاجات الاستهلاك المحلي ، ويصدر الباقي . وتأتي صناعة القمر الدين — من المشمش — وعلى الأخص النوع الكلابي في راس قائمة الصادرات الزراعية . وكانت دمشق مركز تجارة المشمش وما يصنع منه ، ويصدر القمر الدين ، والنقوع ، وبزر المشمش الى مصر والأناضول ، والى دول أمريكا الشماليــة ، فالمشمش ، والقمر الدين ، وبزر المشمش ، لهم تجارة واسعة ورائجة .

ومن الكرمة يصنع العناب الى جانب الدبس ، والزبيب ، والخل ، والنبيذ ، ويصدر قسما كبيرا من هذه الصناعة .

وكذلك زيت السيرج الذي يستخرج من السمســم ، ومــادة الطحينة ، ويصدر منها خارج دمشق .

وتصدر دمشق من المواد الزراعية المصنعة ، الحبال ، الى أرمينيا ، وجهات سورية ، وانحاء الامبراطورية العثمانية . ولدمشق تجارة عظيمة مــع أهل حوران في الحنطة وغيرها ، وتصــدر كميات كبيرة من الطحين ، والبرغل الى بيروت .

وكان لتجار الحبوب أهمية كبيرة ، وأصبح لها نقابة تسمى نقابة تجار الحبوب ، وكان لدمشق علاقات اقتصادية مع المناطق الأكثر بعدا ، والتي تعتمد على الزراعة البعلية ، وعلى السهول المنتجة للحبوب ، والمواشي . وكانت النشاطات الاقتصادية تتصل بها مباشرة . وهذا القطاع له موسمين هامين اولهما : وقت حصاد الحبوب في أيار وحزيران، والثاني : موعد الحج السنوي ، ولما كان موسم الحج يحتاج الى الحيوانات والحبوب ، فقد كانت هذه البضاعة سببا في المضاربات التي شكلت اعمالا تجارية رابحة .

أما تصدير المواد خارج مدينة دمشق فقد كانت المدينة تعتمد على تصريف مصنوعاتها المتفرقة على البلدان المجاورة كفلسطين ، والعراق ، ومصر ، والأقطار العربية الأخرى .

ويقول محمد كرد علي(٦٣) : (لو أحصينا أنواع الصادرات الى البلدان الأجنبية نجد أن أكثر من ٩٠٪ من هذه الصادرات هي غلات ، أو مصنوعات زراعية ، أو حيوانية . وكذلك الواردات الحكومية نرى أن نحو ٥٠٪ منها هي واردات زراعية مثل : عشر المستغلات ، والضريبة على الأرض والماشية ، وواردات أملاك الدولة ، وواردات الحراج وغيرها) .

أما عندما دخل الأجنبي وسيطا بين الفلاح والسوق ، فقد حصل التجار الأجانب على المحاصيل الزراعية باثمان بخسة ، ففي وقت جمع الضرائب والفلاح يكون بأمس الحاجة للنقود ، يتوجه التجار ، ووكلاء التجار الأجانب ، مستغلين وضع الفلاح البائس المحتاج ، بتقديم النقد الضروري له لقاء رهن محصوله القادم ، بفائدة تصل أحيانا الى ٣ — ٥٪ شهريا ، أو شراء المحصول كله لقاء ثلثي ، أو نصف ثمنه . وبهذا استولى التجار على المحاصيل بأثمان رخيصة ، وقد تراوحت فوائدهم بين ٣٦ — ٦٠٪ في السنة(٦٤) .

كانت سورية تعتمد الزراعة في اقتصادها الأساسي ، ففيها كان يعمل بين ٦٠ – ٧٠٪ من السكان ، ولهذا كان الانتاج الزراعي يشكل غالبية صادرات البلاد ، وكانت صادرات دمشق في رأس قائمة المدن السورية ، وأهم صادراتها هي : الحرير الخام ، والقطن ، وزيت الزيتون، والتبغ ، والصوف والجلود . وكانت مصر تستورد من سورية كميات كبيرة من غزل الحرير ، ومواد خام أخرى مما تحتاج اليه مصانع النسيج كالقطن وجوز العفص ، والنيلة ، وبذر السمسم والصابون ، والزيتون ، والتين والمشمش المجففين ، والتبغ .

وقد كان لهذه الصناعات الزراعية أهمية قصوى في رفع مراكز بعض الأسر التي اعتمدت عليها ، وسيطرت عليها ، ودرّت هذه الصناعات أرباحا طائلة مكنت أصحابها من شراء الأراضي وتوسيعها ، واعتمدت عليها لمواردها المالية . ومع ازدياد الطلب على الانتاج الزراعي في الأسواق الخارجية واضطراب بعض الاقطاعيات المستغلة لتدعيم اقتصادها السلعي (البضاعي) ، لجأت هذه الاقطاعيات الى نظام السخرة ، واستخدام العمال ، حيث كانت مزارع الأثرياء تدار من قبل الفلاحين الذين يقدمون للمالك الأصلي نصف الانتاج . وتطور الفلاح الى مستأجر، ومزارع يدوي ببطء ، وعبر مراحل عديدة . ولم يكن للمستأجر أرضا يملكها ، وكان معرضا للطرد التعسفي ، وبقي مرتبطا بشكل اجباري بصاحب الأرض ولم يستطع تركها . ويتضح مما تقدم أن الزراعة هي الأساس في اقتصاد دمشق وضواحيها فاذا كانت نسبة العاملين في الزراعة تتراوح بين ٦٠–٧٠٪ من السكان، فقد كانت نسبة العاملين في الصناعة ، والتجارة ١٠ – ١٥٪ من السكان فقط ، بيد أن أكثر من ٦٠٪ من سكان الشام يعملون في الفلاحة رأسا – أو بالواسطة . وكثير من الناس لا عمل لهم غير الفلاحة . ولهذا كان الانتاج الزراعي يشكل غالبية صادرات البلاد . ومع ازدياد الطلب على هذه الصادرات ، فان الاقطاعيين كانوا يجبرون فلاحيهم لانتاج نوع معين ، أو أن الفلاحين المتماسكين اقتصاديا ينتجون المواد الأولية الصالحة للتصدير نظرا لسهولة بيعها . وبالمقابل نجد من يدفع أجور عماله عينا لقاء حصة (عن طريق المحاصصة) . وفي

ضوء العلاقات الاقطاعيــة السائدة ، والقائمــة على الملكيــة الكبيرة ، والمتوسطة للأرض ، والملكيات الصغيرة القليلة الشأن ، من حيث الحجم والانتشار ، واهمال الزراعة من انها المورد الاساسي لقوة المجتمع . وبقيت الأرض مهملة ، وأدوات الانتاج بدائية ، خاصة في القرى البعيدة عن الغوطة ، ونتج عن هذا الوضع أن الاقطاعي ، وصاحب الاراضي الواسعة ، لم يصبح سيد الارض المطلق فحسب ، بل وسيدا في امور الدولة أيضا .

من هنـــا فاننا نلمس أن مستوى المعيشة في الريف ، والقـــرى هي بصورة عامة ضعيفة ، وتصل أحيانا الى درجة بائسة تدعو للاشفاق . فهناك الفقر المدقع ، والتدني في مستوى المعيشة لنسبة كبيرة مـــن الفلاحين الذين يعيشون على نتاج الارض ، أو الاجـــر اليومي لقـــاء مجهودهم الشخصي ، خاصة في أماكن الزراعات البعلية ، وعدم مقدرتهم على حيازة الارض . حتى ان معظم سكان القرية الواحدة بما فيهـــم متوسطي الحال ، أو ذوي الاملاك المتوسطة ، فان حالتهم بائســـة ، والفقر يكاد يعم الجميع . فالفلاح في معظم هذه المناطـــق (الريف ، والقرية) لا تتوفر له سوى مسببات العيش الضرورية على الرغم مـــن الجهد ، والتعب المضني ، طيلة العام . وقوت الفلاحين اليومي طوال العام يقتصر على الخبز ، والبرغل ، واللبن في حال توفره . وفي كثير من الاحيان كان الفلاح لا يأكل خبز القمح ، بل خبز الشعير ، والذرة، ويبيع القمح ــ ان توفر ــ ليسد احتياجاته الضرورية ، ومتطلباته الملحة

وكثير من الفلاحين لا يأكلون بيض دجاجهم ، أو لبن ماشيتهم ، ويستخرجون من اللبن الزبدة لبيعها ، ويأكلون حساء اللبن المتبقي ، وذلك لتوفير ثمن الاحتياجات الهامة ، ودفع الضرائب ، أو شراء اللباس وغيره من الحاجيات . ومنهم لا يأكل اللحم الا في المناسبات ، ومنهـــم من يجمع الخضار من البراري أيام الربيع . أما لباس الفلاحين فهـــو بشكل عام بسيط ، ولا يشتري الفلاح أكثر من ثوبين في العام ، وبيوت الفلاحين بسيطة ، كئيبة ، يخيم عليها الفقر والعوز ، وأحيانا يشاركه

فيها حيواناته . ويتبع الفلاح طريقة واحدة في تأمين غذائه من جني المحاصيل ، وتصفية الحساب مع المالك ، وقيمة الضرائب ، واجرة الحراس ، ويخزن نصيبه من مؤون العام المقبل ، وبذار الموسم القادم. وكثيرا ما كان الفلاح يخرج بنتيجة خاسرة ، فالمحاصيل لا تسد ديونه ، ويبقى يرزح تحت نير الدين ، والذل ، والفقر والحرمان . ففي القرية أول ما تطالعك سمة الكآبة ، وخاصة تلك القرى التي يمتلكها الاقطاعيون ولم يكن هناك مدارس(٦٥) ، ولا وسائل حضارية ، ولا حالة صحية جيدة . فالفقر ، وسوء التغذية ، تعطي ملامح مميزة للقرية وسكانها .

ومساكن القرية لا تتوافر فيها الشروط الصحية خاصة البيوت التي تعود ملكيتها للاقطاعي فتبقى دائماً في وضع غير لائق صحياً ، فالساكن لا يهمه نظافته ، أو تحسينه ، أو العناية به . اما المالك فلا يهمه إلا الربح . ولا يبالي بحال الفلاح ، وينحصر جل تفكيره بتأمين السكن اللائق له ، والحياة الرغيدة لأسرته .

ويتضح كذلك : أن الملكية الزراعية قد تطورت في دمشق وغوطتها ، والقرى المجاورة لها ، ولكن هذا التطور كان مردوده عكسياً ، فالمساحات الواسعة ، أو القرى العديدة ، مملوكة لفرد واحد ، او لعائلة واحدة ، الى جانب أكثرية من الفلاحين ، أو السكان الذين يعتمدون على الزراعة في معيشتهم ، ولا يملكون من الأرض شيئاً ، أو يملكون حيازات صغيرة لا تكاد تكفيهم قوت يومهم ، وتؤمن لهم الكفاف من العيش الذي لا يسمن ولا يغني . وإذا كنا ألمحنا الى الاقطاع ، وللوقف ، وأمراء الجند الذين حصلوا على الأراضي في العهود العثمانية ، فيمكن القول إذن : أن هذه الوسيلة لم تكن الوحيدة في تمليك المساحات الواسعة لقلة من السكان ، فهناك أسباب ، ووسائل مختلفة استعملت في عهود متعاقبة ، وكانت كلها سبباً ، وعاملاً في تجمع المساحات الواسعة في يد المتنفذين ، وحرمان الفلاحين العاملين فيها . ومن هذه الأساليب التي أدت الى نشوء الملكيات الكبيرة ما يلي :

١ ـ الاقطـاع :

لما كانت الأراضي تابعة للسلطان يوزع منها لمن يشاء ، فقد حصل الكثير من المقربين ، والمخلصين ، والأنصار ممن ينتمون اليه ، أو الى اعوانه بصلة ما على اقطاعات بهذه الطريقة ، ونجد حتى الآن عائلات من كبار الملاك تعود ملكيتها الى زمن السلاطين العثمانيين .

٢ ـ الأوقـاف :

أسس الأثرياء والمتنفـذين أوقافاً ، وتبرعـوا بانشاء دور علـم واحسان ، وفي بعض الأحيان استفادت سلالات هؤلاء من هذه الأوقاف حتى أن السلاطين كثيراً ما حولوا من الأراضي باسم الوقف ، وهـذا الوقف عبارة عن هبة ، أو منحة من السلطان ، ويعين لهذا الوقف وكلاء من قبله ، وهؤلاء الوكلاء يتوارثون هذا الوقف بمعرفة السلطان لضمان مستقبلهم ، فاستغلوا هذا المنصب ، وتصرفوا بأموال الوقف حسب أهوائهم ، وسمحوا لأنفسهم بحق التنازل لأبنائهم . وهؤلاء أصبحوا من الأسر الغنية ، وذوي الأملاك الواسعة ، كونهم وكلاء أرثيين ، أو امناء على أوقاف هامة . وبعضهم من نسب نفسه الى قرابة الرسول (ص) ليصبح من الأشراف ، أو بدّل اسم أسرته لما تطورت حالته الاقتصادية ، وثراؤه المستجد . ومنهم من انتقل الى حي أكثر وجاهة يتناسب مع ثروته الجديدة ، ووضعه الاجتماعي ، أو صاهر العائلات الغنية وتمتع بنفوذ اجتماعي ، وسياسي .

٣ ـ الاستيلاء :

استولى عـدد من المتنفذين في المدن على عدد من القرى بالشراء أو بالقوة أو بالتحايل ، أو بطريقة المزاد . وسجلوا تلك الأراضي بأسمائهم فازدادت ملكياتهم اتساعاً ، وخسر الفلاحون الفقراء معظم أراضيهم .

٤ ـ الشيوع والربا :

لما كانت حالة الفلاح بائسة فقد اضطر الى الاستدانة من المولين في المدينة ، أو من الأثرياء في الريف بفائدة خيالية بلغت أحياناً ٦٠٪ ، وأمام هذه الفوائد الباهظة عجز الفلاح عن السداد ، وتراكمت الفوائد ، وازدادت الديون عليه . ومن هنا اضطر لتسليم أرضه الى الدائن ، وبقي فيها بصورة مزارع ، أو رحل عنها وبقيت ملكاً للدائن .

٥ ـ التحايل :

حصل بعض المتنفذين على أملاك كبيرة بطرق شتى كشراء حصة شائعة صغيرة من اراضي القرية ، وعن طريق هذه الحصة يؤلب الشركاء على بعضهم ، ويرشي أحد الأطراف ، وينتصر لفئة دون أخرى بالمال ، والطرق الملتوية ، الى أن يجمع في يديه القسم الأكبر من اراضي القرية ، ومن ثم يستولي على أراضي القرية بكاملها ، وبهذه الطريقة يجعل من أبناء القرية أجراء في تلك الأرض يحرثونها مقابل أجرة متفق عليها ، بينما ينفرد هو بملكيتها . وبهذه الطرق ، وأمثالها ، تجمعت الملكيات الكبيرة بأيدي القلة من الأثرياء ، وحرم الفقراء ، وصغار الفلاحين من أرضهم . وظلوا أجراء ، وعمالاً ، في أملاك هؤلاء المتنفذين .

تلك هي بعض صور احداث الملكيات ، والاقطاعات الكبيرة ، الى جانب الفئات التي تمكنت من الاثراء بسبب جمع العائدات ، أو التزام الضرائب ، أو بسبب التجارة ، أو الحصول على الأملاك الكبيرة بالمزاد العلني ، أو من خلال السيطرة على الفلاحين ، والأسواق ، والمزارع . ومن كل هذه الطرق منفردة ، أو مجتمعة ، نشأت تلك الملكيات الكبيرة في دمشق خلال هذه الفترة .

الحواشي :

١ ــ عبد الله حنا ، القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سورية ولبنان ١٨٢٠ — ١٩٢٠ قسمان ، بيروت ، بدون تاريخ ، القسم الاول ، ص ٨ .

٢ ــ عبد العزيز محمد عوض ، الادارة العثمانية في ولاية سورية ، ١٨٦٤ — ١٩١٤ ، تقديم الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص ٢٢٧–٢٢٨ .

٣ ــ ماجد فخري وشاكر مصطفى ، بهجة المعرفة ، موسوعة علمية مصورة ، مجموعتان وعشرة أجزاء ، طرابلس ــ ليبيا ١٩٨٣ ، مجلد ٣ ، ص ١٣١ .

٤ ــ علي الحسني ، تاريخ سورية الاقتصادي (الاقتصاد روح الحرية والاستقلال) دمشق ١٩٤٢ ، ص ١٦٣ — ١٦٤ .

٥ ــ محمد عوض ، ص ٢٣٩ .

٦ ــ محمد كرد علي ، دمشق مدينة السحر والشعر ، مصر ، بدون تاريخ ، ص ٤١ .

٧ ــ عبد الهادي عباس ، الارض والاصلاح الزراعي في سورية ، دمشق ١٩٦٢ ، ص ٢٠ .

٨ ــ ناصر الدين سعيدوني ، نظرة في أراضي الميري ببلاد الشام أثناء العهد العثماني ، بحث في كتاب المؤتمر الثاني لتاريخ بلاد الشام ، الجزء الاول ، ص ٣٧٦ .

٩ ــ عبد الله حنا ، القضية الزراعية ، ص ١٩٧ .

١٠ ــ هاملتون جب وهارولد بوون ، المجتمع الاسلامي والغرب ، جزآن ، ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى ، مصر ، دون تاريخ ، ج ٢ ، ص ٨١ .

١١ ــ محمد كرد علي ، خطط الشام ، ستة أجزاء ، مطبعة الترقي ، دمشق ، ١٩٢٥ ، ج ٤ ، ص ١٠٢ .

١٢ ــ عبد الله حنا ، القضية الزراعية ، ص ١٠٢ .

١٣ ــ كرد علي ، خطط ، ج ٤ ، ص ١٠٢ .

١٤ ـ صلاح وزان ، من التخلف الى التطور الاشتراكي في القطاع الزراعي ، دمشق ١٩٦٧ ، ص ٣٢ .

١٥ ـ كرد علي ، خطط ، ج ٤ ، ص ١٩٢ .

١٦ ـ عبد الله حنا ، القضية الزراعية ، ص ٩٩ ، وكذلك وزان ، ص ٣٥ .

١٧ ـ عبد الله حنا ، القضية الزراعية ، ص ١٤٤ .

١٨ ـ بهجة المعرفة ـ مجلد ٣ ، ص ٦٧ .

١٩ ـ الويركو : كلمة تركية تعني جزية او خراج ، او رسم ، وهي ضريبة تقدر بـ ٤ بالالف .

٢٠ ـ محمد عوض ، ص ٢٣٠ .

٢١ ـ المصدر نفسه ، ص ٢٣٤ .

٢٢ ـ عبد الله حنا ، تحركات العامة في دمشق وحلب في القرنين ١٨ ـ ١٩ ، المؤتمر الثاني لتاريخ بلاد الشام ، ج ٢ ، ص ٢٣٨ .

٢٣ ـ بهجة المعرفة ، ص ٦٧ .

٢٤ ـ علي الحسني ، تاريخ سورية الاقتصادي ، ص ٢٣٠ .

٢٥ ـ فيليب شكري خوري ، طبيعة السلطة وتوزعها في دمشق ، المؤتمر الثاني لتاريخ بلاد الشام ، جزآن ، الجزء الاول ، ص ٤٥٣ . سيذكر لاحقا (فيلبب خوري ، ص ، كذا) .

٢٦ ـ المصدر نفسه ، ص ٤٥٥ .

٢٧ ـ ليندا شليشر ، بعض مظاهر الاعيان بدمشق ، المؤتمر الثاني لتاريخ بلاد الشام ، الجزء الاول ، ص ٣٢٩ ـ ٣٣٠ .

٢٨ ـ عبد الرزاق البيطار ، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر ، ثلاثة اجزاء ، تحقيق ، محمد بهجت البيطار ، دمشق ١٩٦٨ ، ج ٣ ، ص ٩ ، سيذكر لاحقا عبد الرزاق البيطار ، ص ..

٢٩ ـ وثائق المحكمة الشرعية بدمشق ، سجل رقم ٣٧٦ ص ١٥ ، ١١ محرم ١٢٥٩ هـ
١١ شباط ١٨٤٣ م وكذلك سجل ٣٦٧ ص ١٦ ختام جمادى الثاني ١٢٥٧ هـ
١٨ آب ١٨٤١ م .

٣٠ ـ سجل رقم ٣٦٧ ص ٨٣ ، ١٨ رجب ١٢٥٧ هـ ، ٥ ايلول ١٨٤١ م .

٣١ ـ عبد العزيز الدوري ، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، بيروت بدون تاريخ ، ص ١٢٧ .

٣٢ ـ أحمد محمد الزعبي ، التحويل الاشتراكي الزراعي في سورية ، دمشق ١٩٦٦ ، المقدمة ، ص ، ب ـ حـ .

٣٣ ـ كرد علي ، خطط ج ٤ ، ص ١٣٨ .

٣٤ ـ فيليب خوري ، ص ٤٥٣ .

٣٥ ـ محمد عوض ، ص ٢٤٧ .

٣٦ ـ فيليب خوري ، ص ٤٥٣ .

٣٧ ـ عبد الرزاق الهلالي ، قصة الارض والفلاح والاصلاح الزراعي في الوطن العربي ، ط بيروت ، ١٩٦٧ ص ١١٩ .

٣٨ ـ ز . ى . هر شلاغ ، مدخل الى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الاوسط ، بيروت ، ١٨٧٢ ، ص ١٤٧ .

٣٩ ـ الهلالي ، ص ١١٩ .

٤٠ ـ انظر ص ١٥ .

٤١ ـ الزعبي ، أحمد محمد ، التحويل الاشتراكي الزراعي في سورية ، المقدمة ص ٣٤ .

٤٢ ـ محمد كرد علي ، خطط الشام ، ج ٤ ، ص ١٣٨ .

٤٣ ـ جب هاملتون ، وبوون هارولد ، المجتمع الاسلامي والغرب ، ج ١ ، ص ٩٩ .

٤٤ ـ عبد القادر المعظم ، علم الاقتصاد والتوزيع ، ٣ أجزاء ، ج١ ، ص ١٣٢ .

٤٥ ـ محمد وهبي ، أزمة التمدن العربي ، ص ١٦٧ .

٤٦ ـ صفوح خير ، غوطة دمشق ، ص ٣٣٩ .

٤٧ ـ سجلات المحكمة الشرعية بدمشق ، سجل رقم ٣٦٧ ، ص ١٦ ، ٢٧ جمادى الثانية ١٢٥٧ هـ ـ ١٩ آب ١٨٤١ م

٤٨ ـ رزق الله هيلان ، الثقافة والتنمية الاقتصادية في سورية والبلدان المتخلفة ، ص ٢٦٠ .

٤٩ ـ محمد كرد علي ، غوطة دمشق ، ص ١٠٢ .

٥٠ ـ المصدر نفسه ، ص ١٠٦ .

٥١ ـ عبد الله حنا ، القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سورية ولبنان ، ص ٨٣ .

٥٢ ـ شارل عيساوي ، تاريخ الاقتصاد في الشرق الاوسط ، ص ٢٣٢ .

٥٣ ـ المصدر نفسه ، ص ٩٦ .

٥٤ ـ المصدر نفسه ، ص ٦٩ .

٥٥ ـ نعمان قساطلي ، الروضة الغناء ، ص ١١٥ .

٥٦ ـ القاسمي ، محمد سعيد ، ومحمد جمال الدين ، قاموس الصناعات الشامية ، ج٢ ص ٣٣٧ .

٥٧ ـ محمد كرد علي ، غوطة دمشق ، ص ١٤٥ .

٥٨ ـ محمد كرد علي ، خطط الشام ، ج٤ ، ص ١٥٥ .

٥٩ ـ نعمان قساطلي ، الروضة الغناء ، ص ٩٧ .

٦٠ ـ وثائق المحكمة الشرعية بدمشق ، سجل برقم ٣٦١ ص ٧٩ ، ٧ شعبان ١٢٥٦ هـ تشرين الاول ١٨٤٠ م .

٦١ ـ خطط الشام ، ج٤ ص ١٥٦ ، ١٥٧ .

٦٢ ـ محمد اديب آل تقي الدين الحصني ، منتخبات التواريخ لدمشق ، ٣ اجزاء ج٣ ، ص ١٠١٤٣ .

٦٣ ـ خطط الشام ، ج٤ ، ص ١٩٨ .

٦٤ ـ بدر الدين السباعي ، اضواء على الرأسمال الاجنبي ، ص ١٩ .

٦٥ ـ نعمان قساطلي ، الروضة الغناء ، ص ١١٨ .



الفصل الثاني

المياه وطرق السقاية

طريق السقاية :

تجري عملية الري في غوطة دمشق بطريقة التناوب ، الا بعض مناطق صغيرة يوجد فيها الماء بشكل دائم ، وتوضع المياه (مياه نهر بردى وتفرعاته) تحت تصرف كل قرية لمدة تتراوح بين عشرة أيام وخمسة عشر يوما حسب حاجة الزراعة ، وعند انتهاء المدة المقررة للقرية تتابع المياه جريانها لترووي أراضي القرية الاخرى ، وهكذا حيث يستفيد الجميع من عملية الري ، وفي هذه الحالة تسير الاقنية لترووي الارض الاولى وتتابع سيرها لري الارض الاخرى وعندما تكون الارض الاولى قد اخذت كفايتها(١) .

ونظرا لاعتماد أهالي الغوطة على الزراعة ، والتي تعد بحق اساس المعيشة لهم ، فان الري يأخذ من فلاح الغوطة جل اهتمامه ، ويبدي الفلاح نشاطا ظاهرا ايام السقي ، خاصة ايام الصيف فيواصل جهوده ــ ليلا نهارا ــ حتى يستغل كل قطرة من المياه ، وقد اعتنى أهالي دمشق بالماء ، وأقاموا على مياه الري المتدفقة من فروع بردى ــ الرئيسية ــ دعامات متينة بنوها على الفروع لاغلاق الفتحات ، وأعدّوا الواح خشبية ، ومعدنية لعمل السدود حتى يسهل اغلاقها وقت الحاجة .

اما الاقنية الصغيرة التي يصنعها الفلاح داخل الارض المراد سقايتها فإنه بعد أن يشعر بارتواء الارض ، وبعد أن يأخذ المحصول كفايته ، يقوم الفلاح بسد الاقنية ببعض الحشائش والطين ، ويفتح قناة اخرى حتى تتم سقاية الارض بكاملها مقدرا المدة التي يجب ان يستغل بها الماء ، ومساحة الارض المراد سقايتها .

تبدا عادة اعمال الري في غوطة دمشق في شهر نيسان ، وتستمر طوال فصل الصيف ، والخريف ، ونظرا لكثرة اعمال السقاية ، وطول مدتها ، ومايرافق ذلك من نضوب مجرى النهر ، واستغلال المياه للسقي في مجرى النهر العلوي ، فان المياه المتبقية في النهر لايتجاوز جريانها بعض الجداول الصغيرة ، والتي لاتكاد تكفي سقاية الاشجار ، أو بعض المزروعات الصيفية .

اما في منطقة المرج : فتكاد تكون أعمال الري في ايام الصيف شبه معدومة ، ولا يستفاد من الري الا في أيام الشتاء ، وعندما لايشغل مياه النهر احد من فلاحي الغوطة(٢) . واستخدم فلاح الغوطة منذ القديم جميع الطرق ، ومختلف الاساليب ، للانتفاع بالمياه ، واستثمار الارض خير استثمار ، بغية الحصول على اكثر من موسم واحد في السنة الواحدة ، نظرا لخصب الارض ، ووجود الماء .

وعلى الرغم من ان اراضي الغوطة كلها تقريبا تروى بالراحة ، فان بعض المناطق القريبة على نهر يزيد مثلا كانت تقام عليها نواعير تدار بقوة الماء الجارية في النهر ، وكانت هذه النواعير قائمة الى فترة قريبة ، وكان هناك أنواع عدة من النواعير منها :

الناعورة الخشبية : ويديرها الحيوان بدلا من قوة جريان الماء ، وتأخذ هذه النواعير ماءها من السرابات المقامة على جانبي النهر ومتصلة بمجراه ، الى جانب نواعير حديدية تديرها الدواب أيضا ، الا أن هذه الأنواع من النواعير الأخيرة كانت تستعمل بكثرة في كروم دوما . كما استعمل الدولاب الفارسي لرفع منسوب المياه في الاراضي المرتفعة ، وقد

نظمت الجداول والاقنية ، ووزعت في أراضي الغوطة بحيث تروي كل جزء منها من المياه الجارية دون اللجوء الى الآلات ، لرفع هذه المياه الا فيما ندر ، ومن هنا كانت الغوطة دائمة الخضرة ، متواصلة العطاء ، كثيفة الزراعة ، تروى من مياه بردى اضافة الى بعض الأقنية الآتية من نهر الاعوج في الجنوب ، حيث يعتبر نهرا بردى ، والأعوج ، من أكثر الانهار في بلاد الشام استغلالا ، واستفادة . وهناك نهر منين في الشمال ، وبعض السواقي ، والمصاصات ، والعيون ، تساعد في الارواء .

تصريف مياه الري

لم يكن في غوطة دمشق قوانين ضابطة ، تستطيع التحكم في مسالة توزيع مياه الري قديما ، وكان التصرف غير المنضبط احيانا يقف عائقا دون ارواء الأرض ، أو يثير الخلافات والنزاعات ، بين الأهالي ، او بين قرية وقرية ، أو بين احد الأشخاص وقرية اخرى . وذلك في حال عدم وجود مياه كافية خاصة ايام الصيف ، والخريف ، أو سنين الجدب . وفي هذه الحالة كان من المستحيل ايجاد حالة تامة لتوزيع المياه بالتساوي حيث كل حيازة ارض تختلف عن الأخرى في حاجتها للماء ، وكان الأساس هو الدور في اروائها بغض النظر عن المدة التي تستغرقها عملية الري . ولذا كان التذمر ، والخلاف ، قائمين . أما في حال تواجد الماء الكافي لارواء الأرض ، فان الأمور طبيعية وهادئة ، ولكن عندما كانت الأقنية تتعطل لسبب ما . كان على الجميع ان يعيدها الى طبيعتها ، وعندها تبدا المشاكل في جمع الضرائب ودفع أجور المشرفين على المراقبة ، او الى عمال الاصلاح .

اما في القرى البعيدة فقد لجأ الفلاحون الى استعمال الدورات الزراعية لمدة سنتين ، أو ثلاث سنوات ، كزراعة بعلية عندما تكون الحاجة لماء كبيرة . ولا من مصدر ماء سوى الأمطار ، فكانت كل ملكية ، او كل صاحب ملك . يتبع اسلوب الدورة الزراعية ، ويعتمد على نوع معين من المحاصيل الزراعية .

أما المياه التي تحتاجها القرى لاستعمالاتها العديدة ، فقد كان هناك تنظيم خاضع للمجتمع القروي فمهما كانت تقلبات استعمال المياه ، فان لكل فلاح الحق في الحصول على حاجته من الماء .

وهذا الشكل من تساوي الحقوق الانسانية وضع الفئات الشعبية في مقام متساو(٣) .

أما في القرى التي تعتمد الري في زراعتها فانها غالبا ما يكون فيها عنصران من مالكي الأرض ، فأصحاب الملكيات الكبيرة يجاورون أصحاب الملكيات الصغيرة ، والاستفادة من مياه الري تبدو غير عادلة نظرا لاستئثار الملاك الكبار على أدوار أطول مدة من أدوار الحيازات الصغيرة فيضر هذا بمصالح صغار الفلاحين ، وتنشأ الخلافات ، وقد نجد بعض هذه الانماط في الغوطة أحيانا .

وهناك بعض القرى التي تروي أراضيها من مصدر مائي واحد ، فتتوسع الخلافات ، ونجد بعض الاقنية مفتوحة حديثا ، أو يظهر التسلط على دور الآخرين . وهنا يدرك العامة أن أحد هؤلاء المتسلطين هم ممن يجيدون خرق القوانين ، أو : هم من المتنفذين في الدولة ، وعلى الرغم من كل الظروف ،فان هذا المجتمع الذي يحتاج الماء بشكل اساسي ، وعلى اعتبار أن الأراضي المتقاربة من بعضها يجب أن تروى ، فقد كانت فكرة ارواء الأراضي يوميا ، وبشكل منظم عن طريقة استخدام (العدان) الذي يعتبر الشكل الامثل للارواء ، وبهذه الطريقة تقسم المياه يوميا بالساعات، فكل صاحب أرض يمكنه الاستفادة من (العدان) . ويقسم هذا العدان الى ساعات ، أو قراريط ، أو دقائق . وفي هذه الحالة يمكن لكل صاحب أرض أن يحصل على عدانه ، بحسب مساحة أرضه ، وحاجتها من الماء ، خلال مدة تتراوح بين المرة والاخرى من ٦ — ١٥ يوما وأحيانا تستغل المياه في السقاية اسبوع ليلي . وأسبوع نهاري ، أي أن يكون الارواء في الاسبوع الأول نهارا ، وفي الاسبوع الذي يليه ليلا(٤) وقد تصل السقاية الى أكثر من مرة في الاسبوع ولا تزيد عن مرتين . وعلى الرغم من أن

هذا العدان أصبح حلا يتناسب مع حاجة الأرض وطبيعة العلاقات الموجودة في اطار القرية فان خلافا كان يجري في فصول الجفاف (الصيف والخريف) حيث تنتفي الحاجة الى التقسيم في فصل الشتاء ، وهنا نجد أن مياه نهر بردى تصل الى أماكن ابعد من الغوطة حيث يستفيد فلاحو منطقة المرج في ارواء حقولهم لسقاية واحدة . أو سقايتين ، ويتبع عادة توزيع الماء اماكن الحيازات المزروعة لذا يتوجب ان تمر المياه على كل الحيازات التابعة لشخص واحد ، ولهذا نجد أن الأرض مقسمة الى عشرة اقسام أو عشرة فدادين ، وكل فدان مزروع له واحد من عشرة من كمية المياه ، أما الأراضي الموزعة في أكثر من حيازة وللمالك واحد ، فان هذا الفلاح يمكنه الاستفادة من التقسيم الاني ، أو الحولي ، لدورة مياه الري . ويستطيع أن يغير دوره في كل الحيازات بالشكل الذي يستطيع ان يوفق بين كل حيازة ، وكمية الماء اللازمة لاروائها ، أو اقتراضها من جاره في عدانه حتى يتمكن من جمع هذه الادوار ، ويوزعها على حيازاته المتفرقة ، على أن يوفيها له في عدانه المقبل وهكذا .

وتظهر هذه الاستفادات في طرق الري في سائر قرى الغوطة ، ومزارعها ، حيث خضعت عملية الري لقوانين مغرقة في القدم ، وعادات متوارثة ، واستمرارية ، خضع لها الجميع . واي شذوذ عنها يعتبر تطاولا على حقوق الغير(٥) .

مصطلحات الري

عرفت طرق الري مصطلحات عديدة في غوطة دمشق ، ولا زالت تلك المصطلحات معروفة لدى أهالي دمشق ، وغوطتها . ومن هذه المصطلحات :

الماصية :

جمعها مواصي ، وهي عبارة عن فتحات متواجدة على ضفاف الأقنية بين مسافة لأخرى ، تأخذ من ماء النهر دون انقطاع ، مختلفة في

أشكالها وسعتها ، وكميات الماء الجارية ، وتفتح هذه المواصي في أوقات محددة ، وتسمى ايضا بابا ، كباب المثلث على تورا قبل جوبر .

السبيل :

وهو عبارة عن ماصية مفتوحة بشكل دائم ، معدة لتامين الحاجات المنزلية ، وماء الشفة (الشرب) . وقطر فتحة الماء يتراوح بين ٥ — ١٠ سم . وهناك سبلان كثيرة في دمشق منها : سبيل الأنصار قرب جسر تورا ، وكانت السبلان تأخذ اسماءها من اسماء البساتين المجاورة ، أو من الحدائق والمواضع الهامة التي تمر بها .

المزاز :

وهو الموزع لمياه النهر ، وتتواجد هذه الأنواع من وسائل الري عادة في الأماكن الهامة كارواء قرية بكاملها يحتاج الى مزاز واحد . ويقسم المزاز المياه بين مجموعة من الملاكين في القرية أو بين ملاكين متجاورين . ويتألف المزاز من عدة احجار كبيرة متباعدة توضع على استقامة واحدة في وسط مجرى النهر ، تصل بين ضفة وأخرى . وغالبا ما تكون المسافات التي تفصل بين هذه الأحجار فتحات تسمى المساكير ، وتسجل عادة في نصوص ، أو حجج شرعية والغرض منها : هو تضيد (تقوية) السدود الترابية التي يقيمها الفلاحون في مجرى النهر عندما يراد سد القناة ، أو تبديل نظام التوزيع .

البسط :

هو فتحة النهر في أصله كبسط يزيد قبل دمر ، وأحجاره متباعدة أكثر مما هي عليه في المزاز ، وقد لا يميز بينهما ، إلا أن المزاز هو أكثر غزارة للماء في البسط أقل وضوحا منها في المزاز .

الحالــول :

باب حديدي يوضع في فتحة النهر ، يحده حجران كبيران في مجرى الماء لسد الفتحة حين اللزوم، وتطلق التسمية على كمية المياه الجارية بين هذه الأحجار أيضا ، ومهمة هذه الحواليل تصريف المياه نحو الوادي الرئيسي، بالاضافة الى انها تقوم بمهمة غسل مجرى النهر ، وتفرغ جزءا كبيرا من رواسبه ، وتسمى عندئذ (حواليل الغسل) وزيادة على ذلك فهي تعتبر بمثابة نواظم لزيادة الماء ، او تخفيفها ، وتفتح ابان الفيضانات ، وتغلق اثناء فترة الشح . وتنشأ هذه الحواليل في المجاري العليا للانهار ومن امثلتها : الحواليل الستة على نهر يزيد ، ومثلها على نهر تورا . وقد أعدت هذه الحواليل بالأصل للغسل ، والتحكم بكميات المياه الجارية غزارة وشحـا .

السـكر :

ويقـال له السـد ، وهو عبارة عن لوح خشبي ، أو سـد ترابي ، يوضع ويرفع عند الحاجـة .

النفـل :

عبارة عن حفرة وسط قاع النهر وعلى طول وعمق محددين ، والغرض منه زيادة تصريف المياه الجارية في النهر ، وفائدته أيضا ، أنه يزيد مياه الصبيب الجاري في النهر كي يستفيد منها أصحاب الأرض السـفلى .

حرمـة النهر :

وهي المساحة المخصصة لتكويم الطين المستخرج من قاع النهر عند التنظيف وتكون على ضفتي النهر على شكل شريطين يحفان بالمجرى ، وبمسافة توازي عرض النهر من كل حافة .

تسميات أخرى :

درج اهالي على تسمية (نهر) لكل مجرى مائي مكشوف اذا كان كبيرا دائم الجريان ، و (ساقية) اذا كان صغيرا . وكل مجرى تحت سطح الأرض (قناة) .

الحصص المائية :

حدد الدمشقيون وأهالي الغوطة عموما كمية المياه على اساس توزيع النسب في وحدة الزمن ، لأن الماء الجاري في السواقي ، والأنهار ، تتغير كميتها حسب الظروف ، والفصول ، وهذا يجعل من العسير توزيع المياه على أساس التصريف ، واعتبروا هذه الوسيلة هي المثلى لتوزيع المياه بين المستغلين ، وقد اتخذت تعابير خاصة للدلالة على وحدات قياس كميات الماء منها .

القيراط :

وهو عبارة عن وحدة قياس تختلف من قرية لأخرى ، فطورا تعبر عن حجم المياه فيقولون : (فرع تورا يأخذ من بردى أربعة عشر قيراطا من أصل ٢٤) ، وفي داريا يعبر القيراط عن الوقت ، فالقيراط يعتبر نصف ساعة من الري ، وفي أماكن أخرى يساوي ساعة كاملة(٦) وهذا الاصطلاح قد يعني وقتا متغيرا من سنة لاخرى ، ففي (برزة) مثلا تشكل لجان من كل السكان تحدد مدة القيراط بربع ساعة في السنوات الجافة ، وبنصف ساعة في السنوات المطيرة .

أما في بعض المناطق يحافظ القيراط على قيمته فهو مثلا : نصف ساعة من الماء لكل فدان كمقياس للمساحة فيقول الفلاح : ان المساحة المزروعة من القرية هي ٧٠٠ فدانا من الارض ، ويتصور في ذهنه انه كما يقول ٣٥٠ ساعة ماء سقاية ، وفي (برزة) ايضا يقال عن فدان الماء :

انه كمية تكفي لارواء خمسين فدانا من الارض ، وفدان الماء يعادل احيانا ست ساعات ري .

أما في (داريا) يقال لمن يملك ١٢ ساعة ماء بأنه يملك فدانا ، أو نهرا أو ١٢ ساعة سقاية . ويقال ايضا للفدان المائي أي ١٢ ساعة سقاية (مصراعا) أي نصف يوم . أما في فرع نهر الاعوج فيستعمل (الذراع) ، والذراع يقسم بدوره الى ٢٤ قيراطا . وهناك مقاييس كثيرة كالحجر : وهو عبارة عن حجر له مقاييس مصطلح عليها كالطول ، والحجم ، يوضع في الساقية ليفرز قسما منها باتجاه الارض المخصصة للسقاية بحسب مساحتها ، ونصيبها من الماء . وقد يجد الباحث صعوبة في تقصي هذه المعاني ، والمصطلحات المستخدمة ، في الغوطة ، الا أن العرف والعادة ، مرتبطان بالري ، وأحد العوامل الاساسية في حياة اهالي الغوطة(٧) .

العرف والعادة :

ان الخوف الحاصل لدى الفرد في عدم الحصول على حقه ، وخشية اغتصاب هذا الحق من الغير ، قوى مكانة العرف والعادة التي اعتمدها فلاحو الغوطة منذ القديم ، واصبحت هذه الاعراف قوة تفرض نفسها بشكل لايقبل التغيير ، والتبديل . وكان للعرف ، والعادة ، حول قضايا الري والسقاية مايبرر تمسك الفلاحين بالقديم حينما يعالجون المشاكل المتصلة بالمياه ، وحفظت هذه القضايا العائدة للعرف ، والتقاليد ، في نفوس المعمرين ، وسجلات وثائق المحكمة الشرعية بدمشق(٨) . ولم تتغير انظمة توزيع المياه في الغوطة منذ العهد العثماني ، فالمخططات الخاصة بفروع بردى الرئيسية والمقاسم ، لم تتبدل ، وبقي هذا النظام عريقا في قدمه . وقد كتب لاترون(٩) : (ان الفلاحين اذا مانشب بينهم خلاف حول المياه لا يجدون حيلة للمعالجة الا باستنادهم الى قول الاقدمين ودعاة العرف والعادة) . وكثيرا ماتكون تلك العادة في الاصل مبنية على تجاوز ما ، كفتح ثقب في جدار قناة بغية تأمين الرى الدائم

تحدى الحيازات ، ومع مرور الزمن يصبح هذا التجاوز حقا ، ولم يخطر في بال احد ان ينقضه فيما بعد .

وما يحدث للري نشاهده في كل مظهر من مظاهر الحياة الريفية ، فالتقليد يحيط جميع التعديلات والمخالفات بهالة من القدسية تضمن لها الدوام والاستمرار ، ومن هنا ينتج ان العرف والعادة قد تركا أثرهما في العلاقات العامة ، وألبسا الامتيازات المتكونة عبر التاريخ طابعا من الحرمة ، والحصانة ، مهما اغرقت في البهتان .

العرف والعادة في توزيع المياه :

يقوم نظام الري في غوطة دمشق على مبدأ العرف ، والعادة ، والتقليد . وهذه النظم لا تستند الى قوانين أو مستندات خطية ، تبين حقوق الافراد في المياه الا فيما ندر ، بل يتناقلها الناس منذ مئات السنين ، فيستدعي احيانا المعمرين في القرى كخبراء لحل النزاع ، وغالبا ما تحل هذه الخصومات داخل القرية لدى العارفين بهذه الامور ، وقد يحصل النزاع بين فلاح وآخر حين يحاول احدهم انتزاع حق جاره من المياه ، أو بين فلاح وقرية كاملة ، أو بين قريتين .

واحيانا يحدد العرف الخسارة الناتجة ، ويرضى المتنازعون بعد أن يعرضوا خصوماتهم على شيوخ القرية ووجهائها . وكانت المحاكم الشرعية هي التي تقوم بالفصل في الخصومات الخطيرة كمنازعات القرى ويبدو أن مناخ دمشق شبه الصحراوي يجعل من الري مسألة حياة أو موت ، يفرض على فلاحي الغوطة احترام العرف بشكل قوي ، فالارض لا تنتج الا بالسقاية والري ، ولذا كان حق الماء مرتبطا بالارض التي يرويها أشد الارتباط . وكانت عمليات توارث الارض ، والماء ، وبيعها وايجارها ، متلازمة ايضا بشكل كامل . فمصدر الماء الذي يستفيد منه السكان في الري ، هو نفسه المستغل في الشرب ، والاستعمالات الاخرى ومن نفس مياه بردى الذي توزعت فروعه في دمشق وغوطتها لهذا

الغرض ، الا ان الفارق البسيط بينهما هو أن مياه الشرب أعد لها مقاسم أقيمت على الجهة الغربية من النهر قبل دخوله مدينة دمشق حتى تكون المياه صالحة للشرب ، وقد توزعت باقنية ، وقساطل مغطاة ، حتى لا يعبث بها العابثون ، بينما بقيت اقنية الري مكشوفة ، وتحمل الفضلات ، والاوساخ ، وما تحمله المجاري من البيوت ، والمرافق العامة فكانت اقنية دمشق وما يتفرع عنها ــ من حيث التخطيط ، والتنفيذ ، والاداء ، والاستخدام الامثل الماء ــ تشكل مشروعا هندسيا استفاد منه اهالي دمشق لتأمين مياه الشرب الدائمة ، والاستعمالات المنزلية المختلفة ، وتنظيف المدينة ، وري الحدائق ، والبساتين المتداخلة معها والمحيطة بها ، ونشر الرطوبة صيفا في جو المدينة لخلق مناخ لطيف ، والتخلص من الفضلات المطروحة ، والسائلة لاحياء المدينة المختلفة ، وادارة طواحين الدقيق والاستعمالات الاخرى ، ومن ثم سقاية لاراضي بعد خروج النهر من المدينة .

توزيع المياه :

تتزود مدينة دمشق بمياه نهر بردى من ثلاثة فروع رئيسية هي : (تورا ــ بانياس ــ والقنوات) .

وقيل : ان دمشق تشرب من سبعة أنهر(١٠) يختص كل فرع بقسم من اقسام المدينة . فالاحياء الجنوبية للمدينة تتغذى من فرع القنوات والاحياء الوسطى من فرع بانياس ، اما المناطق الواقعة على الضفة اليسرى فتتغذى من تورا ، واراضي الصالحية كالاكراد (ركن الدين) وابي جرش ، والشركسية فيغذيها فرع يزيد ، وتروى المزة من المزاوي ، اما حي الميدان فيتغذى من فرع الداراني(١١) وقد برع الدمشقيون بتوزيع مياه هذه الفروع الى دورهم ، وقصورهم ، ومساجدهم ، وحماماتهم ، والى المرافق الاخرى في قنوات ومسارب عديدة حتى أنه كأن في دمشق ما يزيد على اربعين قناة(١٢) وقلما تمر بحائط الا وترى الماء يخرج من انبوب الى حوض يتسرب منه ، ويستقي الوارد ، والصادر ، ولا ترى

مسجدا او مدرسة الا والماء يجري في بركة . وقد حرص الاهالي على توفير المجاري ، وتوزيع المياه في مدينتهم ، فحفروا الاقنية ، واعتنوا بالقديم منها ، وجروا المياه حيث يريدون ، حتى أصبحت شبكة المياه ، والمجاري تجري تحت المدينة بشكل عجيب لتصريف المياه ، والفضلات بعد أن تقضي جميع الاحتياجات كالشرب ، والاغتسال ، والشطف ، والتبريد ، وكانت المياه تصل الى المساكن والحمامات ، والجوامع بشكل دائم . ويجري توزيعها بواسطة المقاسم ، والطوالع . وفروع بردى التي تروي دمشق لتروي المدينة باتقان ، ودقة متناهبتين ففرع قنوات هو أهم فروع بردى ، وتصل مياهه الى أكثر أقسام المدينة ، ويقسم الى قسمين : جنوبي ويسمى الخلخال ، ويحتوي على نصف المياه . المقدرة ب ٤٠/٢٠ قيراط من باقي تصريف بردى ، ويروي الاحياء الجنوبية ، واراضي كفر سوسة ، والقدم ، وباب سريجة ، وقبر عاتكة ، وباب مصلى ، والميدان . وقسم آخر يأخذ (١٤) قيراطا ويجري شرقا ويدخل قناة جوفية ويمر بالحلبوني حيث يوجد ثلاثة مقاسم (كمقسم الحلبوني ، والمرجة وتجتمع هذه المقاسم في طوالع لتوزيع المياه على المنازل ، والحدائق ، والجوامع وغيرها . ثم يتفرع عنه قرب محطة الحجاز فرعان ثانويان الاول : يتجه الى جامع (تنكز) مقابل ساحة الحجاز ، والثاني نحو المولوية ، ثم يصل الى القنوات حيث تتوزع المياه بواسطة مقاسم كبيرة تعرف بالطالع(١٣) .

اما فرع بانياس فتصل مياهه الى تكية السلطان سليم ، ثم يتفرع الى عدة فروع (كجامع المولوية) وجامع تنكز ، والقلعة) . ثم تصل مياهه الى حمام القرماني في سوق العتيق ، وتختلط مياهه بمياه تورا ، ويسير من السنجقدار ، ويتفرع الى فرعين احدهما في الحميدية والعصرونية ، وينتهي في باب توما . والآخر يصل الى منطقة (سيدي ميكيل) ثم الى القلعة ، وينقسم الى قسمين الاول الى العصرونية ، ثم الى باب البريد ، والسبع طوالع ، ويتفرع في الحريقة الى فرعين الاول يتجه الى باب الصغير ، والميدان والثاني : الى بساتين الشاغور ، وباب

شرقي . ثم يخرج من المدينة حاملا معه مياه المجاري ، ويسمى (الأبيض) او قليط كما هو معروف الان .

وتجري مياه بانياس على مستوى منخفض عن القنوات ببضعة امتار . اما بردى فلا يبقى من مياهه في الربوة الا القليل ، وترفده الينابيع بعد ذلك ، ويعود قسم من مياه يزيد ، والمزاوي الى بردى قبل خانق الربوة . اما عمل بقية الفروع فهو ارواء الغوطة بعد خانق الربوة ويظهر تورا اكثرها ماء ، وبعده القنوات ، ثم الديراني ، ثم بانياس . ويأتي يزيد ، والمزاوي في آخر التصنيف . وبعد أن يسترد بردى حبويته بفضل الينابيع المتواجدة على ضفتيه ، ومع المياه الراشحة من الضفتين أيضا تتشكل مجموعة ثانية من الاقنية منها : العقرباني ، والمليحي ، والداعياني . فالعقرباني : يتشكل من انقسام بردى الى فرعين عند القلعة . وعلى مياه بردى اقيمت طواحين مائية عديدة ، وعندما يصل باب توما تنضم اليها المياه الزائدة عن المدينة ثم يتفرعان على القرى لسقاية بساتين الغوطة الشرقية ، ويصب ما تبقى من الماء مع بقايا الفروع الاخرى في بحيرة المرج (العتيبة) .

اما الديراني ، تتجه منه قناة صغيرة عند دخوله داريا تسير باتجاه الميدان لتأمين مياه الشرب لبعض اجزاء الحي . اما يزيد فيدخل الصالحية ، ويسقي بساتينها ودورها ، وما تبقى من مياهه يسقي بعض القرى . كذلك فرع تورا يروي بساتين دمشق الشمالية ، ويدخل منه بعض الاقنية الى المدينة ، وباقي مياهه تروي القرى الواقعة في طريقه مثل جوبر ، وزملكا ، وعربين ، وغيرها من قرى الغوطة الشرقية .

المياه الجوفية :

كانت الحاجة للماء ، ولا زالت تدفع السكان للقيام بالتفتيش عن مصادر مائية ، وفطن الاقدمون الى الاستفادة من المياه الجوفية في حال نضوب الماء السطحية وعدم كفايتها للشرب ، وكانت الاستفادة من المياه

الجوفية قليلة لعدم توفر آلات الحفر ، والتغلغل في اعمـاق الارض بسهولة . ومع ذلك فقد انجزت اعمال لا بأس بها ، فحفرت الآبـار ، والفجارات ، الى جانب مصادر جوفية اخرى كالعيون ، والينابيع ذات المياه النقية العذبة . وهذه العيون ، والينابيع ، انتشرت بصورة خاصة في المنطقة السفحية ، وعلى طول المجرى الرئيسي لنهر بردى . وقـد ظهرت هذه المياه اما بطريقة الحفر (كالآبار والفجارات) ، أو بطريقة (النبع) دون تدخل الانسان . ويقال انه من ظاهر باب السلام الى ظاهر باب توما ثلاثمائة وستون عينا تجري الى القبلة . ان هـذه الينابيع التي تظهر على جوانب النهر تستمد مياهها من امطار الشتاء الهاطلة على سفوح المرتفعات المجاورة ، بالاضافة الى المياه الراشحة من الانهار والاقنية ، ومياه الري المتسربة خلال لتربة وهي بذلك تنتمي لى الطبقة المائية من سطح الارض .

وقد حفر بعض الاهالي ابارا في فسحات منازلهم لتأمين مياه الشرب الا ان المياه الاصلية الواصلة الى تلك المنازل من فروع بردى بقيت من أجل الاستعمالات الاخرى ، كالتنظيف ، وسقاية الورود ، والشطف والرش ، وسقاية الحيوانات وما شابه .

وفي خارج مجرى النهر الرئيسي (بردى) تظهر عدد كبير مـن الينابيع الى الجهة الشرقية من بردى ، ولا زال الاهالي يذكرون (عين الكرش) ، و (نبع الخميس) و (نبع أم الفلوس) التي كانت تسير مياهها لتتحد مع مواصي تورا ، وعـين الزينبية التي تقع في مقابـل (مشفى الزهراوي) حاليا و (عين علي) في سوق الهال ، و (عـين الوراقة) خارج باب السلام ، و (عين الشرش) في القصاع ، والتي كانت هذه العيون مصدراً لمياه الشرب أيام الشتاء خاصة عندما تتعكر مياه النهر ايام الفيضانات ، أو عنـدما تنفجر القساطل ، وتطول مـدة اصلاحها(١٤) . وقد كان الاهالي يفضلون مياهها نظرا لبرودتها ايـام الصيف . ويبدو أن هذه الينابيع كانت تجف او ينقطع نبعها ايـام

الجفاف ، أو في اوقات تنظيف فروع النهر ، وهذا يدل على أن هذه الينابيع ناشئة من ترشيح مياه النهر وتستمد ماءها من مياه النهر نفسه أما الآبار فهي اكثر انواع المياه الجوفية شيوعا اذ انها تحفر كلما دعت الحاجة اليها ، وقد ساعد مستوى المياه القريبة من سطح لارض على الاستفادة من هذه الآبار فائدة كبيرة ، وتعدى استعمالها من الشرب وسقي الحيوانات ، الى الزراعة . وكثيرا ما كان الاهالي يلجأون الى حفر الآبار في الارض الشرقية من المدينة الشرب ، والاستعمالات المنزلية نظراً لأن المقاسم الرئيسية لمياه الانهار تقع في الناحية الغربية ، أمـا الاحياء الشرقية لا تنال الا قسطا يسيرا من هذه المقاسم ، كما كان الفساد يتطرق الى اقنيتها لسبب بعدها عن المصدر الرئيسي ، وكلفة اصلاحها الباهظة ، وصعوبة هذه الكلفة على ابناء الحي المستثمرين كما انها لا تنقطع ايام انقطاع مياه الانهار . وكثر استعمال هذه المياه في كل من احياء القصاع والميدان ، ومئذنة الشحم ، وباب توما والقيمرية وكان أهالي الميدان لا يشربون من مياه النهر لتلوثها ، واستعملوا الآبار بدلا منها . واضافة الى مياه بردى ، فهناك وادي منين الذي يمد غوطة دمشق بقسم من مياهه ، فيصل الى برزة . والغوطة الغربية ايضا تتلقى المياه القادمة من نهر الاعوج .

مصطلحات مياه الشرب :

وكما أن عمليات الري احتوت على تسميات ومصطلحات كثيرة ، فان مياه الشرب ايضا كان لها مصطلحات شتى منها : المقسم ، أو الطالع والعين ، والنبع ، وما شابه .

الطالع أو المقسم : تجري مياه بردى في قساطل (بواري) من مقسم الى آخر ويتألف المقسم من حوض مستطيل ، أو مربع ، يتراوح بين ٥٠ – ٢٥٠ سم وبعمق ١٠ سم تقريبا ، تبرز في وسطه فوهة القسطل الموصل للمياه بقطر يتراوح ما بين ١٠ – ٢٥ سم ، ويتدفق منها الماء ، كماء النبع . يوجد في جوانب الحوض فتحات مختلفة

المقاييس تحدد انصبة المياه ، وتختلف هذه الفتحات بحسب التغذية المطلوبة ، وتتراوح اقطار فتحاتها ما بين ٥ ــ ١٨ سم ، فمنها ما يغذي منزلا واحدا وتكون فتحته ضيقة وبحدود ٥ سم ، وبعضها يغذي حياً بكامله ، وتصل قطر فتحته حتى ١٨ سم ، وتأخذ هذه الفتحات شكل اقنية تصل المياه من المقسم الرئيسي ، والذي يطلق عليه اسم (الطالع) الى المنازل بواسطة قساطل ، حيث تصب في البركة القامة وسط ساحة المنزل ، أو بجانبها اذا كانت الارض مرتفعة عن مستوى صبيب الماء . وتحسب هذه النسب بالقيراط الذي يمثل ٢٤/١ من الوحدة الكلية (القسطل) . فالجامع عادة يأخذ عشرة قراريط من مياه القسطل الكلية نظرا لكثرة الاستعمالات كالوضوء ، وغسل المراحيض وما شابه وقد تزود هذه المقاسم (الطالع) بابواب لاغلاقها خوفا من التعدي على حقوق المنتفعين ، وتأمين وصول الماء نقيا الى المنازل .

وينشأ الطالع عادة على مفترق الطرق ، ويختفي في جدران المنازل على شكل نوافذ صغيرة مزودة بقضبان حديدية ، أو يقام ضمن حجرات صغيرة لها باب خاص كباب الخزانة . ويكون الطالع غالبا في مدخل البيت ليوزع المياه الى الغرف المختلفة ، أو بين البيوت لتوزيع المياه بين المنازل المجاورة ، فتدخل مياه الطالع الى أحد البيوت ، ثم يذهب الفائض الى المنزل المجاور ، أو يكون في حائط مشترك بين منزلين متجاورين لتأمين المياه لهما في وقت واحد . ويزود كل منهما بفتحة تسمح بالاشراف ، والمراقبة .

وقد صنعت القساطل الناقلة للمياه من مواد لا تقاوم الضغط . وحاول الفنيون الذين أشرفوا على تمديدها بوضع كواسر (طوالع) لهذه القساطل تمنح الضغط ، وتقوم بايصال المياه الى الاماكن المطلوبة. ووصلوا هذه القساطل بماصات (سيفونات) فخارية وزعت المياه على المنتفعين بواسطة هذه القساطل وتمثلت الشبكة الممتدة من الانابيب الموصلة بثلاثة عناصر هي : (المآخذ ، والقساطل ، والطوالع) .

٢ ــ المأخــذ :

عبارة عن ثقب دائري ضمن حجر مثبت على احد طرفي القناة على منسوب معين يحــدد كمية الميــاه التي تتسرب عبره من القنــاة الى القســطل .

٣ ــ القســـطل :

عبارة عن اسطوانة طويلة مصنوعة من الفخار المشوي بأقطارتتراوح بين ١٥ ــ ٣٠ سم بطول ٢٠ ــ ٣٥ سم يكون أحد فتحتيها أقل اتساعا من الفتحة الاخرى لسهولة التداخل ، ترصف هذه القساطل عــلى مزيج من الفضار ، والكلس ، والرماد ، ويبني حول القســاطل بنــاء تصل سماكته من ٣ ــ ٥ سم ، وتلصق على مداخل القساطل مــادة لزاجة مصنوعة من الكلس ، وزيت القطن تسمى اللاوونة ، وتمتد هذه القساطل من المقاسم الى الطوالع ، ومن الطوالع الى بيوت المستفيدين ، أوالى الحمامات ، والجوامع ، وبقية الاحياء السكنية .

٤ ــ الامايــة :

وهي الثقب المركزي في الحجر الذي يتدفق منه الماء باتجاه الطالع .

٥ ــ البلوعــة :

وهي التي تقوم بامتصاص الماء وصرفه ، وتكون عادة في أســفل البحرة ، يتفرع منها الماء الى أقنية المياه المستعملة ، أو تصرف ميــاه المجاري الوسخة ، وتغلق بسدادة من خشب يلف عليها بعض القماش ، وتفتح لتنظيف البحرة عند اصلاحها ، أو تبديل مياهها .

٦ ــ الاكــرة :

حلقة أو جزء من القسطل الانبوب ، ويكون قطرها أكبر من الانبوبين المراد وصلهما سواء باتجاه مستقيم ، أو بزاوية لتغيير اتجاه الانبوب .

٧ ــ البحرة :

وعاء (مستودع) للماء مصنوع من الحجر ، أو الآجر ، وتحاط بالرخام بجدران أكثر ارتفاعا من الارض المحيطة ، وتبقى مياهها جارية بسبب جريان الماء فيها لتصريف الزائد منها بواسطة مصارف ، توضع عادة في صحن الدار ، أو الجامع ، أو الحمام ، ولها اشكال هندسية : (دائرية ، أو بيضوية ، أو مربعة ، أو سداسية ، أو ثمانية .) .

٨ ــ البركة :

اكبر حجما من البحرة ، ولكن مياهها غير دائمة الجريان ، وتكون محفورة بعكس البحرة .

٩ ــ البسط :

فتحة في النهر ، ويعد لسقاية البستان ، يقابله الطالع في المنزل ويطلق كذلك على فرع النهر في اصله .

١٠ ــ الجرن :

وله معنيين . الاول : جرن حمام لمزج الماء البارد بالساخن . والثاني : وعاء المياه الموجودة بالطهارات ، والمستخدم للتنظيف قبل تمديد المياه بالانابيب والصنابير . ويوصل عادة بالماء النظيف الوارد ، ثم يخرج منه فائض الى الطهارة ، والى الفوائض .

الارتفاق :

حصة الماء ، أو حق المنتفع . وقد تباع أو تؤجر ، أو توهب كحصة الارض من الملك الشخصي .

الإرواء :

عبارة عن سقاية الارض حتى كفايتها ، وتطلق أحيانا على الدور ، فيقال الارواء ، أو بدلا عن العدان .

الاكـــار :

اسم صاحب حرفة حافر النهر الذي يكريه ، وبخلصه من المواد المتراكمة التي تمنع جريان الماء . وعــادة تجري عملية كراء نهر يزيد وتورا في ١٨ شباط حتى ٥ آذار ، وتتحول مياهها عندئذ الى بردى ، وبعدهما دور المزاوي ، والداراني . ومن ثم قنوات ، وبانياس . أمــا بردى ، فيعزّل خلال الصيف حيث تشح مياهه وتجري عملية التعزيل من الاوساخ ، والاحجار كل سنة لكافة الفروع .

جــاري :

اي دائم الجريان ، يسيل الماء فيه . ويطلق على النهر ، والقنــاة والساقية ، والطالع ، والسبع ، والمصرف .

حاوية ا وحــوي :

وهي الحوض الصغير لجمع الماء .

الزيــر :

وعاء لجمع الماء وتبريده بقصد الشرب ، ويؤخذ الماء منه بواسطة مغرفة تسمى ، كيلــة .

ســاعة المـــاء :

هي مدة مرور الماء ضمن نهر ، أو ساقية ، لمدة ساعة زمنية ٦٠ دقيقة . أو صيغة وحدة لبيع حصة ، او حق في ماء فيقال : ســاعة

الماء في حي كذا ، أو في ضيعة كذا ، تبلغ كذا .. وهي لا تعني كمية الماء خلال ساعة بل تختلف حسب المكان والزمان .

المصراع :

وهو نسبة سيلان الماء /١٢/ ساعة او وحدة زمنية لتقسيم المياه في قنوات الري على اصحاب الحقوق ، وتقسم الى أجزاء .

والمصراع ايضا قفل الطالع يصنع من حديد ، ويحتفظ الشاوي (القنواتي) بمفتاحه لحفظ الطالع من العبث ، وعدم الحاق الضرر بالمنتفعين .

الكتف :

طرف النهر او الساقية .

الكف :

اصلها من كفف وكفاف اي (مستدير) وفي اصطلاح المياه النقرة يجتمع فيها الماء ، والكف هو الصخرة الصغيرة التي يخرج منها الماء ضمن تقسيمات توزع على المنتفعين بحصص مقدرة بدقة ، والكف هو القسم الاساسي من الماء الآتي ، والذي يوزع الى فروض ، وسمي كفا لأنه يشبه شكله شكل الكف في تصميم انشائه .

الكباشات :

ركائز خشبية مغروزة في النهر لحجز مياهه ، أو لتحويل مجراه ، أو لفصل قناة لتفريغ جزء من النهر ، أو الجدول .

الماصية :

جمعها (ماصات) وهي قناة تخرج عن النهر لتوزع للاحياء ، ومنها تأخذ الطوالع مياهها ، وهي مصنوعة من قساطل فخارية ، وقد توصل

الطوالع ببعضها وهي عموما : فتحة تأخذ ماء النهر دون انقطاع ، وهنا تسمى السـبيل .

السـبيل :

عبارة عن ماصية مفتوحة بشكل دائم ولا تغلق أبدا ، والفرض منه تامين المياه المنزلية ، وقطر فتحته يتراوح بين ٥ ــ ٥٠ سم من أمثلته : سبيل الانصار على تورا .

العـدان :

هو زمان ، وعهد ، وأول الشيء ، يطلق على أول اعطاء ذي الحق حقه ، ويعني في لغة الماء (الدور) والزمن المخصص لسقاية بستان ، او مزرعة ، أو قرية .

فعدان حرستا مثلا : يوم كذا ، ويكون العدان بالساعة وكسورها ، او اليوم وكسوره ، ويكون عادة اسبوعا ، أو أكثر من اسبوع .

صعـود :

تعبير يستعمل لتحديد فرق الارتفاع بين نقطتين لدراسة امكانية اسالة المياه بينهما ، وهو حاصل جمع فرق الارتفاعات ، فـاذا أعطى الفرق ارتفاعا سمي صعودا ، أو كان العكس سمي هبوطا .

سواط :

من يقوم بازالة الحشائش من القناة ، حتى يسهل جريان الماء .

السـبع :

نهاية قسطل الماء الذي يصب في البحرة وهو بمثابة الصنبور ، أو اتخذ اسمه بالاساس لأنه كان يصمم على هيئة فم السبع ، أو الطير الكاسر ،

وهندسيا صمم على شكل مثمن اغلقت فتحاته السبع وبقي واحدا منها لمرور الماء .

والعدد سبع مقدس ويعني الماء النظيف الطاهر ومقتبس من الغسل سبع مرات (الحد الشرعي للنظافة) .

وجوه اخرى لتوزيع المياه :

وكما كان الاثرياء يحصلون على نسب الارض والحيازات الكبيرة ، فقد حصلوا أيضا على كميات المياه ، من مصادرها ، واستأثر المتنفذون بأنصبة كبيرة منها ، وقد لعبت المراتب الاجتماعية بين العائلات دورها في هذا التوزيع ، فبعض الاسر الدمشقية الكبير حصلت على امتيازات باستخدام فروع ثانوية ، وانصبة خاصة من طوالع الماء القريبة . وهكذا فان الحياة الاجتماعية تحكمت في توزيع الثروة والماء معا ، وفرضت صورا معقدة تحكمت في طبوغرافية المدينة ، وتصريف اقنيتها . وقد نجد قساطل تصدر عن طوالع مختلفة ، وبنفس الوقت نجد طالعا يتغذى من ثلاث أقنية(١٥) . وقد اجتمعت المياه والاقنية الرئيسية بالاصل لخدمة الجوامع ، والحمامات العامة ، وتتجه التفرعات نحو اماكن العبادة ، وفي الجوامع تلتقي الاقنية التي تغذيها الفروع المختلفة حتى تبقى المياه موجودة بشكل مستمر في أوقات الاصلاحات التي تجري ، أو في حال **انقطاع بعضها .**

وتأتي الحمامات بعد الجوامع من حيث الأهمية ، وقد تتقاسم البيوت المياه الزائدة عن هذين المرفقين الهامين ، واحيانا يشترك في تغذية الحمام مصدران ليبقى جريان الماء مستمرا ، وبشكل دائم ، كما هي الحال في حمامي القرماني والسلسلة في (العمارة) وحمام السروجي (خارج باب الصغير) . وهذه الحمامات الثلاث كانت تتغذى من مياه بانياس ، والقنوات . أما القرماني ، فكانت مياهه تأتي من تورا ، وبانياس .

وقد اعتمد الدمشقيون أيضاً اقنية مجاري تصل الى فروع بردى لصرف المياه القذرة المتخلفة عن الاستعمالات المنزلية وغيرها ، وكان لدمشق شبكة مجاري موزعة على فروع بانياس ، وقنوات ، وتورا . فشبكة بانياس اختصت بالأحياء الواقعة بين طريق جادة الخراب ، ونهر بردى تقريبا ، وتتلقى مياهها في العقرباني . أما شبكة القنوات تبدأ من ساحة القلعة حيث يمدها بانياس بثلث مياهه بواسطة فرع ينقسم الى قسمين .

الأول : يسمى الغربي ويخترق الجزء الغربي من الشاغور ، ويحمل اسم (النهر الأبيض) .

والثاني : (الشرقي) يصل الى وسط الشاغور ويمر بطاحونة السجن ، وينقسم الى فرعين يمر بالقرب من باب الشاغور ، ويذهب الى الغوطة ، ويسمى نهر المزاز والآخر يخترق حي الأمين ، ويروي البساتين الواقعة ضمن السور القديم ، ويخرج من دمشق عند حائط كنيسة القديس بولص ، ويسمى نهر مشينة(١٦) .

وينظف بانياس شبكة مجاري واسعة ، وبالقرب من هذه الشبكة والى الغرب منها يمر نهر الاسود ، ويوازي النهر الأبيض ، ويتجه الى باب مصلى قادماً من باب الجابية ، ويتلقى مياه القنوات ، وقبر عاتكة ، وباب سريجة ،والسويقة . وهذه الاقنية الأربعة تسقي جميعها الأراضي الواقعة بين حوض العقرباني ، وحي الميدان . وكل منها توزع مياهها في بساتين دمشق وخاصة أراضي الميدان ، أما المياه الزائدة ، فتذهب الى يلدا ، وببيلا ، وقد احتوت المجاري على مياه الغسيل ، والاستعمالات المنزلية ، ومياه الجوامع ، وتنظيف مراحيضها ، أما البيوت التي تقع بعيداً عن مجاري الأقنية والأنهار ، فقد استعملت فضلات المراحيض التي تجمع بحفر مغطاة كسماد عضوي في البساتين ، والمزارع بعد معالجتها بالكلس ، ووسائل اخرى ، وبطرق متعارف عليها . وقد أعدت

البيوت الدمشقية حفراً ذات أبعاد مختلفة لتخزين هذه الفضلات حتى موعد التسميد ، فتقوم بتعزيلها ، وتجفيفها في أماكن قريبة من الحفر ، ومن ثم يتم بيعها ، أو نقلها الى البستان ، أو المزرعة .

الحواشي :

١ ـ اندريه لاترون ، الحياة الزراعية في سورية ولبنان ، ص ١٦٤ .

٢ ـ المصدر نفسه ، ص ١٥٨ .

٣ ـ المصدر نفسه ، ص ١٤٧ .

٤ ـ وثائق المحكمة الشرعية بدمشق ، سجل رقم ٣٦٢ ، ص ٦٤ ، ١٦ ذي القعدة ١٢٥٦ هـ ٩ شباط ١٨٤١ م .

٥ ـ صفوح خير ، غوطة دمشق ، ص ١٥٨ .

٦ ـ العطار الدمشقي ، علم المياه الجارية في مدينة دمشق ، تحقيق أحمد غسان سبانو ، ص ٣٥ .

٧ ـ صفوح خير ، غوطة دمشق ، ص ١٦٣ .

٨ ـ وثائق المحكمة الشرعية بدمشق ، سجل رقم ٣٨٥ ، ١٢ محرم ١٢٥٦ هـ ١٦ آذار ١٨٤٠ م ، ص ١٩ .

٩ ـ اندريه لاترون ، الحياة الزراعية في سورية ولبنان ، ص ١/١٣ .

١٠ ـ نعمان قساطلي ، الروضة الغناء ، ص ١١٣ .

١١ ـ صفوح خير ، مدينة دمشق ، دراسة في حضارة المدن ، ص ٤٨٣ .

١٢ ـ العطار الدمشقي ، علم المياه ، ص ٥٨ .

١٣ ـ المصدر نفسه ، ص ١٣ .

١٤ ـ المصدر نفسه ، ص ١٤٥ .

١٥ ـ صفوح خير ، مدينة دمشق ، ص ٤٨٧ .

١٦ ـ المصدر نفسه ، ص ٤٨٩ .

* * *

الفصل الثالث

قانون الأراضي

١٨٥٨م

قامت الدولة العثمانية منذ ان بسطت نفوذها على الوطن العربي على أساس النظام الاسلامي الخاص بالملكية الزراعية ، ونظراً للنزعة العسكرية التي اتسمت بها الدولة (خاصة في عهد الفتوحات) فقد ابتكرت نظاماً يقضي بتقسيم الأرض المفتوحة الى مقاطعات تختلف باختلال مبالغ ايراداتها ، وهذه المقاطعات سميت (تيمار ، وزعامت ، وخاص) .

ومنحت هذه الأشكال من الأرض الى السلاطين والأمراء ، والقادة ، والوزراء والأغوات ، والجنود . وقد كلفت هؤلاء جباية الأعشار ، والضرائب المترتبة ، والرسوم دون أن يكون لهم حق التملك في الأرض . وكان المنح مقابل التعهد بالولاء للدولة ، وخدمتها ، وتجهيز المحاربين لمساعدة الدولة في فتوحاتها ، وحروبها . واستمر العمل بهذا الاتجاه حتى تسرب اليه الفساد ، والاضرار بأملاك الدولة ، وأموالها ، الى أن الغي العمل بهذا النوع من الملكية للأرض عام ١٨٣٩ . وبعد رحيل ابراهيم باشا عن ولاية سورية عام ١٨٤١ وجدت الدولة العثمانية انها فقدت هيمنتها ، فأرادت استدراك الخلل الحاصل ، واحكام سطرتها على بلاد الشام ؛ فأصدرت سلسلة من الاصلاحات لتعطي الأقليات مزيداً من المساواة مع المسلمين ، وضمان ولاء بقية أفراد الشعب بما فيهم

الفقراء ، من فلاحين ، وعمال زراعيين ، ومنحهم حقوقاً اوسع ، والقضاء على الوسائل ، والحيل الملتوية ، التي اتبعها الأغنياء في امتلاك الأرض . واعلنت الدولة في هذا القانون الصادر في ٢١ نيسان ١٨٥٨ ان الهدف منه هو تشجيع الفلاحين على تسجيل أراضي الدولة بأسمائهم ، ومنع الوساطة بين الدولة والفلاح ، والحد من السيطرة على توزيع قوى الانتاج لفئة قليلة ، وتأمين مصدر ثابت من العائدات الزراعية للدولة ، واحتواء المتضررين من تدمير الصناعات اليدوية التقليدية .

وربما كان هذا القانون اعترافاً متأخراً بنوع من الأعمال التجارية المعروفة جيداً منذ توسعت الملكيات الخاصة للأراضي ، التي كانت خاصة غير معترف بها(١) .

وهذه الأراضي التي اشتريت أو بيعت قبل عام ١٨٥٨ كان معظمها كروماً ، وبساتيناً ، إلا انه في الوقت الذي حاولت الدولة ان تعيد احكام الرقابة الصارمة على الأرض ، والتخلص من الفوضى ، وتدارك الوقوع في مغبة الأمور التي أودت بكثير من الأملاك الامبراطورية ، وقيام الثورات في بعض الأقاليم (مثل ثورة محمد علي باشا) ، واقتطاع سورية ، ومصر من جسم الامبراطورية ، والاصلاحات التي اطلع عليها سكان سورية من هذه الفترة التي حكم بها ابراهيم باشا ، هذه الأمور مجتمعة ، جعلت الدولة تعيد النظر في اقامة اصلاحات جذرية ، وبث دماء جديدة في جسم الامبراطورية .

فكان خط كلخانة ١٨٣٩ ، وانشاء وزارة الأوقاف عام ١٨٤٠ ، وأخيراً قانون ١٨٥٨ والذي تم بموجبه اعادة تحديد الشروط لانشاء الوقف وادارته ، في الوقت الذي شكل هذا الوقف اضراراً اقتصادية ، حيث ان هبات الوقف شكلت عبئاً على مستوى الدخل ، وعائدات الدولة ، وعجزاً في الموازنة عوضته من الخزانة . وكذلك جاء القانون (١٨٥٨) ليثبت وجود علاقة قائمة بين المزارع ، والدولة ، في الأمور المالية . فأحيلت جباية الضرائب الى موظفي الطابو بدلاً من الملتزمين . وأجاز

ايضاً اصلاح الأرض الموات (المادة ١٠٣) ، وحيازة أراضي قرية كاملة لشخص واحد في ظروف خاصة المادة (١٣٠) .

كما منح القانون حق الملكية لأراضي الوقف ، والميري ، للمزارع الذي استغل تلك الأرض عشر سنوات دون اعتراض احد . المادة (٧٨)(٢) .

وقد ظنت الحكومة أن الفلاحين راغبون في تسجيل اراضيهم . وبذلك يحتفظون بأرضهم مستقبلاً . كما أن الدولة العثمانية كان هدفها الرئيسي من هذا القانون التخلص من الاقطاع الوراثي ، وما يرتبط به من تعهد لجباية الضرائب ، والتخلص من الفوضى التي كانت سائدة منذ قرون في مجال الملكية . كما أن القانون بنظر الدولة العثمانية كان هدفه اقرار الحقوق على الاراضي ، وايجاد وسيلة للاصلاح ، وتجاوز الفساد الذي حل بالارض ، وملكيتها ، في العهود السابقة .

ورغبت الدولة العثمانية بتطبيقه على جميع أراضي الدولة العثمانية بما فيها الأقطار العربية (عدا مصر) حيث كانت تحت حكم محمد علي ، وقسمت الأرض بموجبه الى خمسة انواع هي(٣) :

١ ـ الأراضي المملوكة :

يحق لصاحبها التصرف بها من حيث الملكية ، والبيع ، والرهن ، والوقف ، والوصاية لورثته من بعده ، ولا تعود لبيت المال إلا إذا لم يبق من ورثة المالك احد ، ولم يوص بها لأحد من بعده .

٢ ـ الأراضي الميرية (أراضي الدولة) :

تعود رقبتها لبيت المال ، وتتصرف بها الدولة من حيث الانتفاع بها ، او تفوض احد الأشخاص بالتزامها . وقسم هذا النوع الى ثلاثة اقسام :

آ ــ اراضي ميرية صرفة .

ب ــ اراضي مفوضة بالطابو .

ج ــ أراضي ممنوحة بالالتزام .

٣ ــ أراضي الأوقاف :

وهي الأراضي التي أوقفها أصحابها على جهة خيرية ، فان كانت اصلاً من أملاكهم اعتبر الوقف صحيحاً ، فيزول ملك الواقف عن الوقوف فلا يباع ، ولا يرهن ، ولا يورث ، ولا يجوز ايجاره وابداله عند شروط الاستبدال . وهذه الأراضي لا تخضع لأحكام قانون الأراضي ، أما الأراضي التي أفرزت من الاراضي الميريــة للوقف تعتبر من الأوقاف غير الصحيحة ، وتبقى عائدة لبيت المال .

٤ ــ الأراضي المتروكة :

فهي الأرض المعدة لمنفعة الاهالي كالطرق ، والاسواق ، والمرافىء ، والبيادر ، والمراعي ، ورقبتها عائد لبيت المال .

٥ ــ الأراضي الموات :

وهي أراضي ليست تحت تصرف أحد ، ولم تخصص لمنفعة عامة ، وتبعد عن أقصى العمران بما لا يقل عن ميل ونصف ، ولا يتصرف بها أحد إلا بإذن الدولة .

وقسمت الأراضي المملوكة الى اربعة انواع هي :

١ ــ الأراضي العقارية :

كالمساحات ، والقصبات ، والحيازات الصغيرة التي لا تزيد عن نصف دونم (٥٠٠ م٢) والتي تعتبر متممة للسكن .

٢ ــ الأراضي المفرزة من الأراضي الميرية ، وملكت تمليكاً صحيحاً على أن يصير التصرف بها بأنواع وجوه الملكية .

٣ ــ الأراضي العشرية : التي غنمها الفاتحون وملكوها أثناء الفتح ــ تعود للدولة بعد موت مالكها الذي لا وريث شرعي له .

٤ ــ الأراضي الخراجية : التي بقيت بأيدي غير المسلمين أثناء الفتح ، وحولت الى أراض عشرية بعد عام ١٨٥٥ .

وشرح قانون الأراضي بتفسيراته ضمن ثلاثة أبواب : خصص الباب الأول في بيان الأراضي الميرية . . والباب الثاني في بيان الأراضي المتروكة ، والموات . . والباب الثالث في بيان المتفرقات .

أولاً : الأراضي الميرية ولها أربعة أحكام .

آ ــ حق التصرف :

جاء في المادة الثامنة من قانون الاراضي انه لا يجوز احالة ، أو تفويض أراضي القرية أو بقعة ما الى هيئة مجموع الاهالي ، أو لشخص ، أو شخصين ، أو ثلاثة ــ حتى ولو كانوا منتخبين من قبل القرية ــ بل تعطى سندات الطابو لكل فرد من الاهالي على حده الا في حالات خاصة ، وتسلم باليد ، وفيها تعليمات كيفية التصرف بها من حيث الزراعة ، وعدم تعطليها ، وتأجيرها ، وشراكة الغير بها ، أو إعارتها ، أو البناء بها . أما في الحالات الخاصة فانه يحق لشخص واحد ، أو شخصين ، أو ثلاثة ، امتلاك قرية باكملها . المادة (١٣٠) . وذلك في ظروف استثنائية كأن يترك اهالي القرية قريتهم دون عذر مدة ثلاث سنوات . وتعطلت أرضهم ، فعندئذ تصبح أراضي القرية مستحقة الطابو ، وكذلك اجازة ملكية أراضي الوقف ، أو الميري لاي شخص يحوز ، ويزرع هذه الارض لمدة عشر سنوات دون اعتراض أحد .

ب : فراغ الاراضي الميرية :

يحق للمتصرف بالأرض الميرية ان يفرغ لمن اراد باذن مامورها ، وإذا لم يحصل على اذن ؛ تعتبر عملية الافراغ باطلة .

وكذلك المبادلة ، ولا يحق الافراغ ، لاكثر من واحد .

ج ـ انتقال الاراضي الميرية :

تنقل الاراضي الميرية بعد وفاة المتصرف بها تلقائيا الى الورثة الشرعيين من بعده وان كان المتصرف المتوفي ليس له ولد ، تنقل الأرض الى احفاده ، ومن ثم الى ابيه ، أو امه (٤) .

د ـ تحولات الاراضي الميرية :

وقد تتحول الاراضي الى غير الورثة الشرعيين ، في حال عدم وجود وريث شرعي ، وقد توزع الارض على المحتاجين ، او تعطى للذين أدوا الخدمة العسكرية ، أو بطريقة القرعة بين المستحقين المتساويين من حيث الافضلية .

ثانيا ـ الاراضي المتروكة ، والموات :

لا يحق الانتفاع الشخصي من هذه الارض ، واذا استصلح احد قسما من الارض للزراعة بأذن مأمورها ، فان رقبتها تعود لبيت المال ، وتجرى عليها تماما الاحكام القانونية المرعية الاجراء بحق سائر الاراضي المزروعة .

وجاء في المادة ١٠٨ أن أراضي المقتول لا تنتقل الى القاتل ، ولا يحق للقاتل أن يطوّب أراضي المقتول ، كما لا يحق للشخص التابع للدولة العثمانية أن ينقل أراضيه الى ورثته الاجانب حتى ولو كان أبيه ،

أو امه ، ولا يعطى سند الطابو الى الاجنبي الذي يستعمل أراضي شخص من التبعية العثمانية .

وقد جاء في تفسير القانون ، لائحة تعليمات بحق سندات الطابو تضمنت : انه منذ الآن لا يتصرف أحد بالاراضي الميرية بدون سند وبأي صورة كانت ، ومن ليس بيده سند فهو مجبر على أخذ سند ، ومن يملك سندات قديمة عليه ابدالها بسند جديد . وفوضت الدولة الولاة ، والمتصرفين ، والقائمين ، وأعضاء المجالس ، ومأموري المال ، ومديري القضاوات ، وكتاب الطابو باجراء اللازم . وانتخب من ذوي الخبرة والكفاءة . والذين يعملون في دوائر المحكمة ، والنفوس ، عدة اشخاص لكتابة الطابو . وفرضت الدولة عقوبات على كل من يقع في تقصير أو تكاسل .

وانتهى الأمر الى تحويل ما بقي من أراضي الميري الى شبه ملكيات خاصة للعاملين بالأرض ، والمنتفعين بها ، والمستلمين لها . ولهذا كان القانون ، نهاية لتطور أراضي الميري في الشام ، إلا أن توزيع الارض الى خمسة أنواع كما بينا آنفا هو تعميم المنفعة الاكثرية للفلاحين ، إلا أن التطبيق العملي الخاطىء لهذا القانون ، اعطى نتيجة عكسية تماما ، فأصبح المتنفذون ، واصحاب السلطان ؛ يسلبون في ظله من الاراضي التي يملكها الفلاحون البسطاء (٥) .

ففي دمشق نجد أن الدولة العثمانية أرادت السيطرة عليها أكثر من ذى قبل خاصة بعد أن رحل عنها ابراهيم باشا ، وحاولت أن تكسب ولاء المجتمع المحلي عن طريق أرباب النفوذ والجاه أولا ، ثم عن طريق العامة من خلال الاصلاحات ، وتوزيع الارض للفلاحين الصغار . لكن الأمر ازداد سوءا بتسلط العائلات الكبيرة ، والمتنفذين ، واستغلال القانون لصالحهم .

فسيطر هؤلاء على أجزاء واسعة من الأرض ــ حول مدينة دمشق ــ واصبحت سندات التمليك بأيدي العائلات التي حصلت على الاراضي ،

واستغلت الفلاحين الذين انتزعت منهم الفائض الريفي على شكل أجور .
وفقد الفقراء الحماية لتمتع المالكين بالنظام القضائي الذي كان تحت
سيطرة الاثرياء ، وبقي هؤلاء يتمتعون بحماية الدولة ، فأرغم الفلاحون
على الاذعان . ولعل القانون أجاز امتلاك الاراضي الزراعية ، والعقارات
في المدينة ، بأن تسجل بأسماء الاغنياء الذي نفذوا الى تسجيل هــذه
الارض بأسمائهم بطرق شتى ، وسجلت الاوراق بأسماء زعماء العائلات
كرمز لحماية الاراضي من المصادرة ، والتقسيم ، خاصة وإن افراد
العائلة فضلوا أن يجمعوا قسما مــن أراضيهم على شكل وقف اهلي
لضمان المستقبل في يد عميد العائلة الذي يكلف بادارة الوقف .

فأرباح هذا الموقف ونجاح ادارته ، ضمانا ، ورابطا اقتصاديا قويا ،
لمجموع أفراد العائلة الذين يحرصون بدورهم على زيادة غناهم . وامتد
هذا التأثير على الحياة الاجتماعية حيث سعى الكثيرون للمحافظة على
ثروة العائلة عن طريق زواج أفرادها بعضهم البعض ، أو التزاوج مــع
العائلات الغنية لتثبيت المنزلة الاجتماعية من خلال المصاهرة . فهؤلاء
الذين جمعوا الثروات ، وكدسوا الأموال ، واشتروا الأراضي ، عملت
الدولة على اضعافهم ، والحد من عملية اقتنائهم للأرض على منوال أوسع .
الا أن القانون الذي بني على مقدمات خاطئة ، كتسجيل الاراضي باسم
الفلاحين ليحتفظوا بها ، والنزاهة في تسجيل تلك الأراضي المزمع تنفيذها
بصورة فعالة ، لم تتم . ولكن الواقع كان بعكس ذلك مما سخر هــذا
القانون لصالح الطبقة الثرية ، والمتنفذين . فنظام تسجيل الأراضي المبني
على سندات الملكية ، ورسوم التسجيل والاحصاء ، اثار مخاوف الفلاحين
بعد أن روّج الأغنياء دعاية مفادها أن غاية الدولة من القانون هي : تسهيل
عملية جني الضرائب ، والخدمة العسكرية . فقام البعض بتسجيل
أراضيهم بأسماء المتوفين من أفراد أسرهم ، والبعض الآخر سجل ارضه
باسم زعماء المدينة ، ووجهاء الريف دون مقابل . وكان هؤلاء قد وعدوا
الفلاحين بحمايتهم من الدولة ، وأن يمنحوهم مساحات من الأرض دون
أن يخاطروا بتسجيلها بأسمائهم . فاستطاع عدد من الأسر الغنية في

دمشق أن يحصل على حقوق شرعية في مساحات كبيرة من الأراضي .
وعندما نجد بعض الفلاحين الراغبين بتسجيل الأرض بأسمائهم فقد كانوا – على قلتهم – يعانون من دفع الرسوم المفروضة للتسجيل ، والأرض التي عجز أصحابها عن دفع الرسوم لتسجيلها بأسمائهم عرضت في المزاد العلني من قبل المجلس المحلي الذي استفاد أعضاؤه من عمليات المزاودة . وحتى أن البعض منهم كانوا يزاودون على المشتركين ليحصلوا على المزيد من الأراضي . وأقام المجلس المحلي أيضا مزادات على الأرض التي أهملها أصحابها ، وتركوها دون زراعة لمدة ثلاث سنوات متعاقبة ، حيث كانت حالة بعض الفلاحين الصغار معدمة ، ولا يمكنهم شراء البذار ، أو أدوات الزراعة . كما فرض القانون عقوبات على هؤلاء كضريبة اضافية على الأرض ، أو رسم تسجيل . بالاضافة الى هذا : فان عجز الفلاح عن زراعة أرضه ، وعدم قدرته على دفع هذه الضريبة ، أدى لانتزاع أرض هؤلاء بطريقة المزاد . وبهذا ذهبت الأرض الى أيدي الأثرياء ، وزادت مساحات الأراضي لبعض الاشخاص ، وحرم الكثير من الفلاحين الفقراء والمعدمين .
فقانون ١٨٥٨ اذن سهل عملية التراكم ، ولكن بطريقة قانونية اكثر من السابق ، وكان القانون فرصة استغلها الأثرياء – حديثي العهد جراء التجارة والربا – فامتلكوا الاراضي الواسعة . كذلك ظهرت فئة أخرى صعدت في سلم الثراء من مراكزها في الادارة المحلية التي فتحت لهم أبواب الثروة ، وأوصلتهم الى المناصب البيروقراطية هم وأقاربهم .
وتراكمت الأراضي أيضا بيد البعض من جراء المنح التي وهبها السلطان للزعامات الريفية الذين اشتروا العقارات في المدينة ، وكونوا ثروات طائلة من الأراضي واستثماراتها . إلا أن الأراضي في دمشق لم تكن كلها بيد حديثي الثروة والغنى ، فقد كانت بعض الأسر الكبيرة قد حولت مالكاناتها الى ملكيات صرفة قبل صدور قانون الأراضي ١٨٥٨ ، حيث كانت تلك الأسر تحتفظ بالسيطرة على الأوقاف الخيرية ونافسوا وجهاء رجال الدين المتصرفين بأراضي الأوقاف .

وهكذا فان قانون الأراضي الذي كان معدا للاصلاح ، ومساعدة الفلاح ، واعادة تنظيم الاراضي ، وايجاد وسيلة ناجحة لجني الفوائد ، وتوفير مصدر ثابت للعائدات ، وترجيح كفة القوى في انحاء الامبراطورية، فشل فشلا ذريعا ، وكان مردوده عكسيا ، فتجمعت مساحات من الأراضي الواسعة بأيدي قلة من الناس ، وحرم الكثير من الفقراء والمعدمين من الأرض ، واذا كان هذا القانون قد أوجد شيئا من التنظيم بالنسبة للعهود السابقة ، فانه لم يحقق الاصلاح المطلوب ، وبقي المتنفذون ، والموالون للسلطة ؛ يسلبون الفلاح ، ويسيطرون على الأرض ، وبقيت ملكياتهم الكبيرة ، والموروثة ، مرعية الحرمات ، مصانة في ظله(٦) .

الحواشي :

١ – شيري فاتر ، المؤتمر الدولي لتاريخ بلاد الشام ، ص ١٠٣ .

٢ – هرشلاغ ، ز ، ي مدخل الى التاريخ الاقتصادي الجديد للشرق الأوسط ، ص ٥٧ .

٣ – نقولا نقاش ، من الدستور الجديد ، ص ٣ .

٤ – جاء في قانون انتقال الأراضي الميرية والموقوفة الحاصل التصرف بها بالطابو الى الأبناء والذكور ، والاناث بالتساوي فهي باقية كما كانت ، أما المتصرفون بالأرض الميرية والموقوفة ، ان لم يكن لهم أولاد من الذكور والاناث ، فالأراضي التي هي بعهدتهم تنتقل بلا بدل بوجه التساوي . ثانيا : الى أحفادهم الذكور والاناث ، ثالثا : الى ابيهم وامهم . رابعا : الى أخيهم لابوين ولاب . خامسا : الى اختهم لابوين وأب . سادسا : لاخيهم لام . سابعا : لاخيهم لام . واذا ما وجد أحد من المذكورين . ثامنا : تنقل من الزوج الى الزوجة وبالعكس ، انظر نقاش ، ص ١٠٩ .

٥ – عبد الرزاق الهلالي : قصة الأرض ، ص ١٣٤ .

٦ – عبد الهادي عباس ، الأرض والاصلاح الزراعي في سورية ، ص ٢٩ .

الفصل الرابع

الصناعة

مقدمة :

جاء في قاموس الصناعات الشامية ، تعريف الصناعة ، والحرفة كما يلي(١) : (الصناعة حرفة الصانع ، وعمله الصنعة ، والصناعة في عرف العامة هي العلم الحاصل بمزاولة العمل كالخياطة ، والحياكة ، ونحوهما ، مما يتوقف على المزاولة ، والممارسة . وعند الخاصة هي العلم المتعلق بكيفية العمل ، ويكون المقصود من ذلك العمل سواء حصل بمزاولة العمل كالخياطة ونحوها ، أو كعلم الفقه والمنطق ، والنحو ، والحكمة مما لايحتاج في تحصيله الى مزاولة الاعمال) . والصناعة هي (علم مارسه الانسان حتى صار كالحرفة له) وسميت الحرفة : لان الانسان ينحرف اليها (أي يميل) ولقد فرق بعضهم بينهما فقال(٢) :

(الصناعة ما حصلت بالممارسة والتمرن ، فهي أخص من الحرفة التي تحتاج اليهما . وقيل ان الصناعة ما كانت بالاعمال اليدوية ، حتى قيل فلان صناع اليدين بخلاف الحرفة فانها تكون بدون ذلك . أما المهنة فهي (الخدمة) ، أو النشاط الحرفي ، والنشاط الصناعي ، والنشاط التجاري والزراعي . ومهنة انسان وصنعته هي الزراعة ، أو المحاماة ، أو الحلاقة ، أو التجارة ، أو النسيج الحرفي ، أو الالي) . وبالنتيجة : فان المهنة ، والصنعة ، كلمتان تحددان نشاط الانسان الاقتصادي(٣) . فالحرفي يستخدم ادوات عمل قليلة ، كما انه يستخدم

الاداة الواحدة لاكثر من عملية . وبنفس الوقت ، فان الحرفي يقوم بحيثيات العمل التي تتطلبها حرفته ، فيتوجه بنفسه ، أو بمساعدة صانع ، أو أجير ، وهذه المرحلة أقل تطورا من عمل الصناعة . اذن يتضح مما تقدم : ان الحرفة تختلف عن الصناعة ، وكل لها مفهوم خاص بها ، فالحرفة عبارة عن عمل صناعي سابق تاريخيا لمرحلة نشوء الصناعة الرأسمالية ، وهي النشاط الاقتصادي الذي ولد تاريخياً ممتزجا بالعمل الزراعي ، ورعي الماشية ، ثم استقل عنهما ليحدث ثاني تقسيم اجتماعي كبير للعمل هو العمل الحرفي(٣) .

أما الصناعة بمفهومها العام ، فقد ولدت مع نشوء الصناعة الرأسمالية ، وتميزت عن الصناعة الحرفية حيث شقت طريقها الخاص بها بانتاج آلي ضخم ، يعتمد الالات الهائلة ، المسيرة بقوة الطاقة المحركة.

٢ ـ الصناعة المحلية :

اعتنى الدمشقيون بالحرفة الصناعية منذ زمن بعيد ، وكانت دمشق من اوائل مدن العالم الشهيرة بصناعتها ، حتى ان اسمها رافق الكثير من المصنوعات البديعة ، الغاية في الفن والاتقان . ثم تضاءلت اهمية صناعتها ، وافتقدت ذلك المجد الغابر لاسباب عديدة ، كالنكبات التي أصابت المدينة ، أو ترك اصحابها المهن الصناعية عندما طغت الصناعات الغربية المستوردة ، واندثرت صناعات كبيرة بزوال اصحابها(٤)كالسيوف الدمشقية ، وصناعة القاشاني . وصنف الدمشقيون الصناعاتالاخرى بخمسة اصناف هي : الدباغة ، الصياغة ، الحدادة ، البناء ،والنسيج ومتعلقاته ، واخيرا الخياطة ، ويتبعها فروع عديدة .

وتاريخ الصناعات في دمشق هو تاريخ المدينة نفسها ، وقد استطاع صناع دمشق أن يحافظوا على تطوير صناعاتهم ، وتحسينها على مر السنين ، فراحوا يتوارثون حرف الصناعة ابا عن جد ، وتركز تطويرهم على تباين طرق الزخرفة ، وتجميلها ، وتعدد انواعها(٥) .

وتتميز الحرف الدمشقية بطابعها التقليدي البلدي ذي الطابع البدائي بعيدا عن الشكل الفني المألوف حاليا ، إلا أن الاتقان في العمل ، والتفاني في خدمة الحرفة المحافظة على سويتها ، وعدم الغش ، كل ذلك كان في مقدمة العمل الصناعي الذي كان رائجا في دمشق ، فالمهارة ، والكفاءة ، صفتان متلازمتان مع الحرفيين الذين يمارسون الصنعة ، وتزداد هذه المهارة كلما ازدادت مقدرة المستهلك على الاقتناء والطلب(٦). وبما أن دمشق كانت من اعظم مدن الامبراطورية العثمانية ، فقد كان الاهتمام بالصناعة يختلف عن تلك المدن الأخرى ، وكانت الصناعة بدمشق منظمة بدقة بقصد التصدير . فالصناعات التقليدية احتفظت بطابعها على الرغم مما طرأ عليها من تجديد ، وتطوير . وهناك صناعات يدوية : كالمعادن ، والاخشاب ، والفخار ، والنسيج اليدوي ، وصناعة الزجاج، والحلويات . وهذه الصناعات جميعها لها شهرة واسعة في دمشق ، وتجدها في اسواقها الكثيرة ، ويصدر منها الكثير الى البلدان الاخرى . ونظرا لكثرة الصناعات اليدوية التي يقوم بها اهالي دمشق فقد احصى قاموس الصناعات الشامية(٧) في نهاية القرن التاسع عشر حوالي ٤٣٧ حرفة كلها قائمة في دمشق وضواحيها ، وفي مقدمتها ، صناعة الاخشاب، والمعادن ، والنسيج اليدوي ، والمشهور باسماء واصناف عديدة . اما من حيث القيمة الاقتصادية ، والتصدير ، فهناك الصناعات الزراعية ، وصناعة الحلوى التي تلقى رواجا كبيرا في الداخل والخارج ، وامتدت هذه وما زالت تحتفظ بطابعها القديم .

الغــزل والنسيج :

تعد الحياكة والنسيج ، والغزل وما اليهما من الحرف المتعلقـة بالنسيج الذي اشتهرت به دمشق ، وتزيد هذه الحرفة عن غيرها كمـا وكيفا من حيث العمال الذين يشتغلون بها ، وكيفية الانتاج ، فأعمـال النسيج بلغت درجة عالية من الاتقان ، والجودة .

وقلما اخرجت دمشق المتاع الرديء ، وكانت الحرفة تتبع شيخا ، ومفتشين يحرصون دائما على العمل ، والانتاج الجيد ، كما سيأتي بيانه .

وقيل : ان كلمة (الدمقس) مشتقة من اسم دمشق ، حيث أن الشهرة العالمية التي اكتسبتها دمشق منذ أيام الاندلس توحي بجودة صناعة النسيج ، كذلك الثياب ، والأزياء ، التي تنتجها دمشق . ومن النقوش ، والرسوم ، واصناف النسيج ، وأنواعه ، وألوانه ، وتباين أصوله ، عرفت دمشق بجودة صنعها ، وشهرة انتاجها . وقد عرفت هذه الصناعات أيضا باسم المدينة ، فيقال لها (دامسكو) ، وتفنن النساجون فيها ، وجمعوا الى جانب المتانة ، الابداع ، والجمال . وحينما دخلت الصناعات الغربية دمشق لم تفقد دمشق رونق هذه الصناعة ، وتاريخها التليد ، فقد عمد أهالي دمشق الى ابتكار نسيج جديد يضاهي المنسوجات الغربية ، ويتحدث قساطلي في الروضة الغناء(٨) فيقول : (فقد نكبت دمشق أعظم نكبة لا سيما صناعة النسيج بسبب غلاء الحرير ، وكثرة انتشار البضائع الافرنجية ، مع عدم متانتها ، وهذا مما دعا الحاذق السيد عبد المجيد الأصفر ان يقلد الالاجة بالغزل ليتمكن أبناء الوطن من استعماله ، وساعده في ذلك السيد حسن الخانجي ، وراج عملهما ، واقتدى به بعض العَمَلَة ، وزادوا عمله اتقانا ، فأضحى نسج الديما صناعة مهمة يتعيش بها ألوف) . ويضيف : (انه منذ عشرين سنة أي (١٨٥٥) اخترع رجل دمشقي شكلا جديدا راج استعماله ، وتبعه السيد درويش الروماني ، وصنع قماشا معرقا بمساعدة الخواجا (جرجس ماشطة) ، على أن النساء أبين لبسه لأنه غير مشرّف بوسام افرنجي ، فعدل عن عمله) .

وقد تعددت أنواع الحرف المتعلقة بالنسيج والغزل حتى تصبح ثيابا حوالي ٧٠ حرفة(٩) يمتهنها الناس ، ويعيشون من وارداتها .

ومن الصناعات التي يفتخر بها أهالي دمشق : الشقق الحريرية ، والقطنية ، التي يتفنن الصانع في نقشها ، وصبغها ، مما يدل على ذوق رفيع ، ورسوخ في الصناعة ، الى جانب المتانة والجمال . وتعد هذه الشقق لصناعة القنابيز ، كما صنع الدماشقة الشال القطني ، والحريري ، والزنانير ، والشالات ، واقتنوها ، وصنعوا الكوفيات

الحريرية ، ووشوها بالقصب الفضي ، وزينوها برسوم بديعة لم تقـدر الصناعة الأوروبية على مزاحمتها ، وبقيت أسواقها رائجة ، وتجارتهـا زاهرة(١٠) .

كما أن صناعة المشـدات المصنوعة من الصـوف ، والغزل ذو الطاقين ، لشد الخصور ، كان لها شهرة واسعة ، وكذلك المآزر المعـدة للحمامات ، والمناشف ، والشراشف المستعملة للفرش ، والنوم ، كانت دقيقة الصنع ، متينة ، جميلة ، فاقت صناعة اوربا . أما العباءات على أنواعها : الخشنة التي يلبسها الفلاحون ، والناعمة التي يرتديها ميسورو الحال ، فهي مشهورة بصناعتها ، وأقيمت لها آلاف الأنوال ، وصـدر منها الكثير خاصة في موسم الحج . وقد نالت دمشق شهرة واسعة بها نظرا لفخامة نسيجها الناعم ، ورونقها البهي ، وما رافقها من وشي ، والوان ، وزخرفة خيطان القصب والفضة ، والذهب ، وصدر منها الى أوربا ، وأمريكا ، ومصر وايران . وكذلك صناعة الأغباني المكونة من ثوب مربع طول ضلعـه ذراعان ، مصنوع من الحرير النـاعم ، مطرز بألوان الحرير ، رسوم غاية في الابداع والاتقان . وقد اشتهرت النساء في دمشق بصناعة هذه الأثواب ، وتطريزها ، وأصبحت رمز الألبسة الوطنية في دمشق ، وبلاد الشـام ايضـا .

واستعمل الرجال كوفية ، وزنارا ، وملفا للاولاد الرضع ، وعمامات ، واعد منها قسم للتصدير بكميات وافرة ، ولها تجار مختصون في دمشق . أما الصناعات النسيجية الأخرى المزركشة بالقصب ، وخيوط الذهب والفضة ، بلغت درجة من الرقي ، وهي صناعة قديمة حيث وضعها أحد السياح في القرن السابع عشر الميلادي قائلا :

(في حارة الذهبيين اماكن يمد فيها خيوط الذهب غلاظا أولا ، ثم لا يزالون يعالجونها بالادخال خرقا بعد خرق ، وكل ثان أضيق من قبله ، حتى تنتهي الى الرقة ، وتصير كالشعر ، ثم يطرقونها بمطارق لطيفة ،

وصناعة محكمة ، ثم يلفون ذلك المطروق على خيوط الحرير ، فيتركب منه القصب المعلوم . ونحو ذلك عملهم للفضة)(١١) .

كما وجد في سورية ولبنان عام ١٨٥٠ نحو مئة منشأة تستخدم الواحدة أكثر من ٥٠ عاملا ، وأقل من مئة (١٢) حيث احتفظت دمشق ـ كما في حلب ـ ببقايا من صناعاتها العظيمة .

أما في القرى : فقد كانت الصناعة في القرية تختلف عنها في المدينة ، حيث كان صانع واحد ، أو اثنان من الصناع ، يوفّران الحاجيات المحلية من الأواني الفخارية ، والأدوات الخشبية ، والآجر ، والمنتجات الأخرى المألوفة التي لا تصنع في المنازل مباشرة ، وهذه الصناعات كانت مرتبطة ببنيان الحياة في القرية ، فهي اذن تتبع نظام القرية ، لا نظام الحرفة ، حتى ان صناعة النسيج كان البدو يقومون بها عدا عن أهالي القرى .

أما العمل النسيجي في القرى ، فقد قامت به النسوة عادة ، وهذا الانتاج مخصص للاستعمال المحلي ، أو الشخصي ، وليس معدا للتصدير ، وليس له اهميـــة صناعيـــة .

الا أن الامور اخذت تتغير اعتبارا من منتصف القرن التاسع عشر حيث نشأت ثورة صناعية ، في انكلترا ، وتحققت فيها منجزات تقنية ، وصناعية حاسمة ، كانت اساسا في تحقيق قفزة نوعيـــة في مجـــال الاقتصاد ، وتطوير الصناعة ، والتقدم الحضاري ، وكان منتصف القرن الثامن عشر حدا فاصلا بين الحضارات القديمة ، والحضارة الغربية الصاعدة ، فقد تجددت التقنيات الصناعية ، وساهمت الروح العلمية المبدعة في تطوير التقدم الثقافي ، والحضاري ، بشكل عام الا أن دمشق بقيت ـ حتى قبيل فترة دراستنا ـ بعيدة عن التداخلات الاجنبية .وقد تمت اول معاهدة تجارية بين الدولة العثمانية وبريطانيا عام ١٨٨٣ . وفي هذه الفترة بقيت الصناعة محافظة على تنظيمها ، وطرائقها التقليدية ، على الرغم من الفقر العام ، وانحطاط معيشة العمال ، وتدني الانتاج ،

باستثناء تغيرات طفيفة . فقد حافظ الحرفيون على مادرج عليهاسلافهم القدماء من حرف وعمليات صناعية وكانت الصناعة الحرفية في دمشق تسير بشكل حسن ، ويمكن ان نجد في صناعات دمشق وازدهارا ترنسبا، وتقنية ، وضبطا للامور الصناعية ، من خلال نظرة على الطوائف الحرفية ، ونظمها ، وقوانينها ، والترقي في سلم الانتقال من مرتبة الى اخرى . وكذلك تعدد المشاغل ، وعدد العاملين فيها .

اما صناعة الاقمشة فقد بقيت رائجة في دمشق . ويقول صاحب تاريخ سورية الاقتصادي(١٣) : ان السائح الالماني « شوبرت » الذي زار سورية عام ١٨٥١ يقول : (كان بدمشق من ٣٠ ــ ٤٠ الف عامل يشتغلون بصناعة الاطلس ، وسائر الاقمشة التي ترسل مع القوافل بطريق حلب الى الاناضول ، والبلاد المجاورة . وكان اهالي دمشق يلبسون الأردية ، والمعاطف ، والسراويل التي يدخلها وشي القصب على الجوخ .

وكان هذا النوع لباس المترفين ، والعرسان ، وأرباب النعيم) وفي الاربعينات من القرن التاسع عشر ، بدأت صناعة الحرير تأخذ شكلا أكثر تطورا من الشكل البدائي التقليدي ، وأخذت تتشكل مصانع كبيرة تستخدم فيها الالات البخارية .

وكان لكل حرفة سوق خاصة بها ، ماتزال آثارها ، واسماؤها ، ظاهرة في دمشق حتى الان(١٤) . ويتضح : ان صناعة النسيج أوسع الصناعات واقواها ، واكثرها عمالا ، وصناعة ، اوفرها ربحا ، واكثرها ممارسة في تلك الفترة . وكان كثير من الأسر يكنّى باسماء صناعات النسيج وما يتعلق بها مثل : الفتال ، الطباع ، الشالاتي ، الرسام ، المطرز ، العقاد ، الغزال ، الغزولي ، القطان ، الحلاج ، الكبابة ، الحائك ، الكتاني ، المنّير ، المسدية ، الخوام ، الطوا ، البصمهجي الخ ، كما ينتسب البعض الى آلات النسيج : كالنوبلاتي ، المشاطي ، والبعض الى الحرف المتعلقة بالنسيج كاصباغ ، والترزي ، والقرا ، وغيرها .

ونظرا لاتساع حرفة النسيج بأنواعها الحريرية ، والصوفية ، والقطنية ، فان عدد العاملين بهذه الحرفة كبير نسبيا ، وقدرهم قساطلي(١٥) بـ ١٦ الف نسمة يعملون على (١٥٢٥) نولا . أما بورينيغ : فقدر عدد الانوال عام ١٨٥٠ بـ ١٩٦٦ نولا(١٦) .

الحدادة والمعادن :

اتقن الدمشقيون صناعة الحديد ، والمعادن . واشتهرت دمشق بصناعته أكثر من الغرب ، ولا زالت شهرة السيوف الدمشقية مضرب المثل . وصنع اهالي دمشق كل ما يلزمهم من أدوات(١٧) مثل (الخناجر والمغازل ، والاسياخ والصنارات والعقافات ، والقيود ، والمشارط ، والسندانات ، والآت الزراعة والحراثة ، والابواب ، والاقفال ، والشبابيك ، والابواب الكبيرة (للقلاع والجوامع والمدارس ، والسرج والمصابيح والمواقد ، والصحاف ، والزهريات والمغارف ، والملاعق ، والقدور ، والسطول ، والمساخن ، والهواوين ، والمدقات ، والمناشير والمناجل ، والمناصب ، والملاقط والمدى ، والسكاكين ، والمبارد ، والصنجات والدرابزينات وغيرها) . وكانت صناعة المعادن في دمشق تقوم على اساس سليم باعتمادها على موادها الخام المتوفرة محليا ، باستيرادها مقابل بيع المنتجات المصنعة . وقد نظمت الصناعات في دمشق كغيرها من مدن الامبراطورية بغرض تصديرها ، وسد حاجيات السوق . وكانت الى جانب هذا طوائف تتكون من صغار رؤساء العمال ومن يقوم باعمال صناعة منزلية . وكانت حرفة النقش على المعادن ، تتمثل في دمشق ، ولكن الطلب على الاثاث الفخم المنقوش كان قليلا .

وكانت الفنون ، والحرف الصغرى المتخصصة ، مقتصرة على المدن كحرفة النقش على الخشب حيث تستورد المواد الخام . وكانت الصناعات تضمحل لقلة الطلب . وكان المسيحيون ، والارمن في دمشق يحتكرون مهنة الصياغة . وكانت كل صناعة تتركز في حي معين من

المدينة ، ولها سوق خاص بها طبقا للتنظيم الحرفي . وكانت صناعة الزجاج تقليدية(١٨) .

صناعة الزجاج :

عرفت دمشق بزجاجها ، واشتهرت بهذه الصناعة ، وعملت منها المصابيح . وكان الزجاج المشهور في الشام يعرف بالدمشقي(١٩) ويتخذ للزخرفة ، والزينة . وصنعت دمشق الاكواب ، والاواني ، على اختلاف أنواعها . وما زال متحف دمشق يحتفظ بمجموعات من الزجاج الملون المنقوش ، والمصنع في دمشق . ويعتبر هذا النوع من المجموعات الثمينة وأجمل النماذج البديعة . وكان في بلاد الشام معامل كثيرة كحلب ، والرصافة ، والخليل ، وصور وعكا . وقد اندثرت هذه الصناعة حتى انحصرت في دمشق ، وارمناز ، والخليل ، وكانت المعامل الزجاجية قرب الجامع الاموي . وقد أجاد الدمشقيون صناعة القاشاني حتى أن صنّاعها تفننوا في رسمها ، وتشكيلها . وكتبوا عليها الآيات القرآنية ، والشعر ، والاحاديث النبوية ، ورسموا عليها نقوشا مختلفة .

الدهان :

وللدهان شهرة واسعة في دمشق . وبقيت الوان الدهان زاهية ، باقية . وزاد على وجودها اكثر من مئة سنة . وكذلك دهان الخشب ، والاواني ، والاثاث ويقول كرد علي : (كان في دمشق صناعة من الدهان تعمل من الحفر والتنزيل ، ويقال لها (الابلق) وهي : أن يرسم الدهّان الحجر لما يريد من الاشكال ، والنقوش . ويحفرها النقاش ، او الحفار ثم يدفعها الى الدهان فيدهنها بصب الاصباغ في النقوش التي يريدها ثم تجلى ، وتصقل ، فيأتي صبغها كأنه من اصل الحجر ، ثابتا ، براقا ولا يعمل منه شيء اليوم(٢٠) .

اما صباغة الثياب ، والغزول ، والحرير ، كانت مشهورة في دمشق ، وسببا في شهرة الديباج الدمشقي . وكان من الاصباغ المستعملة

الزعفران ، والورس ، والبرفير (أي الارجوان) . وأهملت هذه الاصباغ بدخول الاصبغة الاوروبية .

الرخـام :

صناعة الرخام في مدينة دمشق دقيقة ، جميلة ، فخمة . عمل منها احواض بقطع الرخام الملون ذى القطع الصغيرة . وكذلك زين الدمشقيون مكاتبهم وأوانيهم ، وجدران بيوتهم ، بلوحات منها ، ورغب بها أرباب الثراء ، واصحاب القصور .

السجاد والبسط :

وجدت أنوال الحياكة للسجاد ، والبسط في دمشق . وكانت صناعتها غاية في الدقة والاتقان . وكذلك صنعت الشوالات ، والعدل ، والخيش ، من القنب ، والحبال ، والحصر ، وغيرها .

النجارة وصناعة الأخشاب :

كان النجارون في دمشق يقومون بأعمال النجارة الجيدة ، ولم يكتف هؤلاء النجارون بأخشاب البلاد ــ على كثرتها ــ خاصة أخشاب الغوطة ، وبلاد الشام ، فاستوردوا الكثير من اخشاب البلاد الاجنبية، وصنعوا منها الابواب ، ومتطلبات البناء ، وأثاث الغرف والمناضد ، والكراسي ، والخزائن والصناديق . وانواع المنجور الدمشقية لها شهرة واسعة . واعتنى هؤلاء النجارون بصنعتهم حتى ضاهت الصناعات الاوربية بل فاقتها اتقانا(٢١) .

وآثار هذه الصناعة موجودة الى يومنا هذا تدل على رقي هذه الصنعة في دور دمشق ، ومساجدها ، وكذلك الدهان الذي طلي به الخشب أو الحفر وتنزيل الصدف في الاخشاب المصنعة كالصناديق الكبيرة ، أو الدواوين ، أو منجور المحلات العامة ، وغرف النوم ،

والطعام ، وغرف الاستقبال ، والصالونات العامة ، وكانت معامل دمشق تعد بالمئات(٢٢) ، وامتازت دمشق بصناعتها الخشبية ، وخاصة ما يسمى بالمصري . ويقول كرد علي(٢٣) : (تفصّل بواقي خشب الجوز اليابس ، وتصقل ، ويرسم عليها أشكالا تحفر وتطلى بالغراء ، ويوضع فيها الصدف ، فمن كانت عروقه دقيقة يسمى (المصري) ، ومن كانت عروقه بارزة يسمى :ب (العرق) . ويتفرع من هذه الصناعات أنواع عديدة منها ما يسمى بالجاردينية : وهي عبارة عن لوحة خشبية يوضع فيها زهور صناعية بعرض مترين ، يعلوها اطار طوله متران ، وعرضه متر واحد ، وفي داخل الاطار مرآة لها اطار خارجي بشكل جناحين مزودين برفوف صغيرة ، لوضع التحف المنوعة عليها ، ويعلو الاطار الخارجي تاج ارتفاعه متر واحد ، وهذه القطعة المصنّعة محلاّة بالصدف ، وموشّاة بعروق القصب ، يتخللها صباغ أسود ليبرز لمعان الصدف ويوضحه ، وكذلك الخزائن المعدة للثياب ، والمكاتب ، وغرف النوم ، أو اطارات الصور ، والمناضد ، وكلها كانت توشّى بالقصب، وتطعّم بالصدف والعروق البديعة . وكانت لجمال شكلها ، واتقان صنعها ، تصدر الى البلاد الاجنبية . وكان الخشب يستورد من البلاد الاجنبية مثل : رومانيا وأمريكا ، واعتمد النجارون أيضا على أنواع أخرى من الخشب كالجوز والزيتون ، والشربين ، والتنوب ، والميس، والعرعر ، والدردار . كما حبذوا خشب الصندل ، والصنوبر والسرو . وهذا الاخير كان معتمدا في أخشاب البناء والدعائم ، وصناعة الابواب(٢٤) .

ولو عدّدنا بقية الصناعات لوجدنا أن الكفاية الذاتية كانت متوفرة، ويصدر الباقي بكميات كبيرة خارج دمشق . فدمشق كانت تعجّ بالصناعات ، والاعمال الحرفية . فهناك صناعة الآجر ، والقرميد ، ولفائف التبغ ، والطباعة ، والورق ، والصدف والمرايا ، وغيرها . كما أن الصناعات الزراعية كان لها اهمية بالغة في حياة دمشق الاقتصادية .

ومثلت مع بقية الصناعات الأخرى دورا هاما في نشاط الصناعة ، وازدهارهـا بشكل عام بما قدمته للاكتفـاء الذاتي المحلي ، وتصدير الفائض الى البلدان(٢٥) المجاورة ، وجعلت القائمين على أعمال الصناعة والتجارة يعيشون عيشـة ميسورة ، ورخاء أعلى نسبة من الفـلاح العادي والعامل في الارض دون أن يمتلكها .

الطوائف الحرفية :

كان للحرف في دمشق تنظيمها الدقيق ، وخضوعها التام لشـيخ الحرفة . وشيخ الحرفة هذا له صفات ، ومزايا عديدة ، وفرت على الدولة أمور الضبط ، والادارة . فهو المرجع الوحيد لافراد الطائفة الواحدة . ويمثل شيوخ الحرف علاقات الحرفيين بالحكومة ، ولـم يقتصر عملهم على توزيع الحصص العائدة من الضرائب على أعضـاء الطوائف فحسب ، بل كانوا مسؤولين عن دفعها أيضا ، فالشيخ يدير أمور طائفته ، ويدير شؤونها الداخلية ، وهو القاضي الذي يحكم بين أعضائها ، ويحسم المنازعات القائمة بينهم ، ويقيم النظام ، ويعاقب المسيء ، فالشكاوي توجه الى الشيخ الذي بمقدوره أن ينزل العقوبة بالجاني ، حتى في طوائف المجرمين(٢٦) . وقـد خلت سجلات المحكمة الشرعية بدمشق في نفـس الفترة من أية اشارة الى النظر في خلافات الحرفيين ، وهـذا ما يـدل على أن النظـر في قضايـا الحـرفيين ، انحصر في يـد شـيوخ الطـوائف الحرفيـة ، ولكـن سـلطة هؤلاء المشايخ لم تكن أوتوقراطية ، فاذا ما اعتدى الشيخ ، أو تجاوز حدود صلاحياته في جمع ضريبة ما تجاوزت وبلغت هذه الضريبة الحـدود المعقولة ، أو اذا ثار أعضاء الطائفة على تصرفات شيخ الحرفة لسبب ما ، تمكنوا من خلعه ، واختاروا شيخا آخر ، وكانت سلطة هؤلاء المشايخ تسـتمد من الدين ، والعادات والتقاليـد . وكانت الطوائف الحرفية حرة نسبيا تتمتع بحكم ذاتي . وشبهت الحرفة بأنها صورة مصغرة للمدينة الواحدة ، أو الحارة الواحدة(٢٧) ، وأحيانا يكون لها باب خاص لتصبح كيانا مستقلا بذاته ، ولها شيخ واحد يرأس ذلك

الكيان ، وتشكل أسره رابطة طبيعية كالأصل ، أو المهنة ، أو الدين . وهذه الاسر المتجانسة تجمعها مصلحة مشتركة ، وكثيرا ما شُبّه نظام الحارات بنظام طوائف الحرف ، وان كانت الحارات أقل عددا من عدد الحرف المهنية . وكان (شـيخ المشايخ) من الوجهاء أو كبار رجـال الدين ، وله حق الاشراف على كل الطوائف ، وكان منصبه وراثيا ، وكان منصب نقيب الاشراف مشابها من حيث الوراثة ، وفي فتـرة دراستنا هذه كان نقيب الاشراف يدعى ، أحمد افندي الحسيبي ، الشهير بابن عجلان(٢٨) .

وكانت الحرفة الواحدة تتبع نظاما عاما ، ولكل منهـا رؤساء ، (معلمين) وصناع ، ، واجراء ينتظمون في سلم ثابت للوظائف تحت رئاسة شيخ الحرفة ، وكان كل مبتدىء (صبي) ، ملزما بان يلتحـق بمعلم يلقنه اسرار الحرفة ، وتقاليد الطائفة ، ويحتاج هـذا المبتدىء الى تزكية المعلم حتى يرتقي الى مراتب أعلى ، أو عند افتتاح متجـر خاص به ، اذ كان للمعلمين وحدهم فقط حق فتح المتاجر ، والحوانيت أو استئجار كدك المحلات(٢٩) . وغالبا ما كانـت الحوانيت المفتتحـة مستأجرة من أصحابها الاصليين مقابل اجرة سنوية ، وكان الكدك نوعا من الملكية يمكن شراؤه ، وبيعه ، وينتقل حـين وفـاة المالك لورثته الشرعيين ، وكان بامكان الابن امتلاك مكان ابيه اذا كان أهلا لذلك ، والا فيلزمه التدريب ، والخبرة ، حتى يحصل على الشد والترقية ، واذا لم يتوفر الكدك دفع رسم معين للحكومة بعد اثبات جدارته للقيام بحرفته . وكان الكدك يقسم الى قسمين : هوائي ومستقر(٣٠) فالهوائي الذي لا تحتاج حرفته الى مكان دائم ، ومحل ثابت في السوق كالمبيّض ، والغرابيلي ، والمجلخ . والمستقر : هو القائم بعمل يلزمه الاستقرار ، والمحل المناسب داخل السوق مثل : النساج ، والحداد . والنجار . .

وعلى أية حال كان النوع الاول نادرا ، وقليل الاستعمال داخل المدينة . وربما كثر في مناطق الريف نظرا لندرة الاعمال الحرفية .

وقد كانت حرية العمل في البيع ، والمتاجرة محدودة ، ومراقبة من قبل الحكومة ، وشيخ الطائفة واعوانه . فليس ممكنا ان تباع سلعة من اي نوع بسعر أغلى من السعر المخصص والمحدد من الحكومة وادارة الحرفة وليس ممكنا أن يصنع أو يباع شيئا خارج النطاق المسموح به ، وليس مسموحا أن يغير الطراز القائم(٣١) .

وكانت السلطة تراقب الطوائف من حيث الاسعار ، والموازين ، والمكاييل ، وتقوم بجولات دورية في الاسواق يصحبهم عمال لحمل الموازين التأكد من عدم التلاعب والغش ، وكان المحتسب ، أو المفتش ورجاله ، يباشرون رقابة شديدة على ذلك . وكان عقاب المخالفين الضرب أو الجلد أمام محلاتهم في حال تكرار المخالفات لمدد تتراوح بين الشهرين والثلاثة أشهر مع الأشغال ، أو بدونها . وفي حال بيع السلع الرديئة أو صنعها بطريقة الغش . أو الخطأ ، يتم اتلافها والتشهير باصحابها .(٣٢)

وكان للعميان طائفة خاصة بهم ، ولهم زاوية معروفة (بزاوية الشنواني)(٣٣) .

كان شيخ الطائفة يدعى الشيخ سليمان الجومسقي ، وقد جمع أموالا كبيرة واشترى عقارات شتى ، ومزارع ، ووضع عليها عمالا ، وكان له أعوان ووكلاء يشترون له السمن والعسل ، والسكر ، والزيت ويحتكر مواد غذائية لبيعها في سنوات الجدب والشح ، بأسعار فاحشة

وكان يملك طواحين لطحن الحبوب ، وأما اتباعه من العميان يجوبون الاسواق والازقة ، ويأتون بالاموال الطائلة . وعندما يموت أحد العميان يرثه شيخ الطائفة دون معارضة أحد مهما بلغت ثروة المتوفي . وكان شيخ الطائفة مسؤولا أمام القاضي الحنفي(٣٤) بادىء الامر ، ولكن في الفترة الاخيرة أصبح يتمتع كباقي شيوخ الطوائف بسلطات واسعة .

كما وجدت طائفة للمهرجين ، والطفيلية ، والظرفاء ، واللصوص ، ولهم مشايخ ، ومعلمين ، وشاويشية(٣٥) كما مر آنفا .

كما أشارت وثائق المحكمة الشرعية الى وجود حرفة الحماميّة ، ولها معلمين ، وشيخ حرفة . وكثيرا ما قامت الطوائف الحرفية بالعراضات ، والاحتفالات الشعبية ، لفترة تستمر اسبوعا ، كمهرجانات ظاهرها جلب المسرة والبهجة ، ومضمونها القيام بدعاية جيدة لهذه الحرفة ، أو تلك ، وكانت هذه الاحتفالات تجري في أوقات الاعياد ، أو بولادة أو زواج أبناء السلاطين ، أو ختانهم ، أو استغلال مناسبة فرح كانتصار الدولة على أعدائها . وكانت الطائفة تقدم هدايا ، ونماذج من نتاجها للوجهاء . والمتنفذين . وتقوم الطوائف بتوفير نفقات الاحتفالات والاستعراضات ، وذلك بفرض ضريبة معينة على أفرادها . أما وسائل الطهي ، والاكل ، والاشياء المعدة لهذه الاحتفالات ، تعود لاصحاب الحرف بواسطة الشراء ، أو يحصلون عليها عن طريق الهدايا المقدمة للطائفة من قبل المتنفذين للاستعمال وقت الاحتفالات(٣٦) وكان احتفال الشد للصبي أو المعلم ، من أهم الاحتفالات التي تقوم بها الطائفة حيث ينتهي الاحتفال بتلاوات وصلوات دينية ، وعراضات شعبية .. الخ . وكان لاي عضو في الحرفة ــ من الذين يحضرون حفلة الشد ــ حق الاعتراض على المرشح ، وذلك بعرض عينه من أحد مخالفاته التي ارتكبها .(٣٧) . وكانت معظم الحرف في دمشق يقوم بها مسلمون ، وذميون معا ، على أن بعض الحرف اقتصرت على المسلمين وحدهم ، كطائفة المطارين ومبيضي المنازل(٣٨) وحوالي $\frac{٩}{١٠}$ من تجارة الاغذية كانت بأيدي المسلمين . أما الذميون فهم يتبعون الطوائف وعاداتها دون تفرقة في حفلة الشد ، والصانع اليهودي يتلى عليه الوصايا العشر بدلا من الفاتحة والمسيحي تتلى عليه الفاتحة الربانية(٣٩) . كما أن أعضاء حرفة البنائين والنحاتين كانوا جميعهم من

المسيحيين ، وكان لهؤلاء شيوخا خاصين بهم ، الا ان الخلل في الكار أزداد نتيجة ذلك وانفكوا من الدخول تحت رعاية شيخ المشايخ استئثاراً بالتخلص من الرسوم ، وطلبا للحرية(٤٠) وعندما كان يطلب الوالي دفع الاموال الاميرية المترتبة على الطوائف الحرفية كان المسيحيون يتملصون من دفعها بتغطية من قناصل الدول الاجنبية في دمشق . وقد استندت منظمات الحرفيين الى أسس ومبادىء اهمها :

- عدم اباحة ممارسة الحرفة الا لمن يصبح عضوا في المهنة الحرفية التي تجمع ابناء المهنة الواحدة .

- يقيد الانتساب لهذه الحرف بشروط معينة كالكفاءة في العمل ، والسلوك الحسن ، والاخلاق الحميدة ، وقضاء فترة زمنية للتدريب المتواصل حتى يتعلم العامل الصنعة ، ويثبت جدارته فيها ، عندئذ يمكن قبوله برتبة صانع ، ويعمل اجيرا لدى المعلم صاحب العمل .

- يمكن ان يترقي الاجير الى درجة معلم عندما تتوفر به الشروط المطلوبة في المعلمين من حيث الكفاءة .

وكانت الحرف الدمشقية عديدة ، وكانت صناعة النسيج تضم عددا كبيراً من العمال يتراوح بين ٣٠ - ٤٠ الف عامل او ما يزيد ، وتضم حرف النسيج طوائف شتى متنوعة بتنوع صناعة النسيج ، ومايختص بها . وكانت هذه الحرف تخضع لنظام دقيق ، لكل مهنة فيها رابطة ، أو منظمة اجبارية ، ينتمي اليها جميع اعضاء الحرفة ، ولكل منها تنظيمات خاصة بها تحدد للاعضاء مراتب ، ودرجات ، وممارستها ، كعلاقة العامل بصاحب العمل ، والحقوق المتبادلة .

وكانت تنظيمات العمل تشكل جزءا من التنظيمات الخاصة بكل مهنة .

كما وجدت منظمات للطوائف التي تختص بالاعمال الثقافية : كالكتبة ، والاطباء ، والمحامين ، والطلبة ، ولكل فئة شيخها وموظفوها ، واحتفالاتها الخاصة بها .

اما الامتيازات الحقوقية ، والمحافظة على العديد من التقاليد مثل تشجيع النزاهة ، والكفاءة ، والارتباط بتعاليم الدين ، كانت كلها امور متفق عليها بحكم العادة ، وان طوائف دمشق كانت تتمتع بقدر اكبر من الحكم الذاتي ، بالمقارنة مع بقية مدن الامبراطورية . وكانت التقاليد الاجتماعية اقوى فعالية من تلك التقاليد السائدة في معظم طوائف الامبراطورية .

التسلسل الوظيفي في الطوائف الحرفية

شيخ المشايخ :

وهي الدرجة العليا في سلم التنظيم الحرفي ، ويجب على حاملها ان يكون من سلالة (النبي ص) أو سلالة شريفة مباركة ، وسريرته نقية تجلب الخيرات وتدرأ المضرات ، ويرضخ له جميع الحرفيين ، ولا يجوز الانتقال لاحد من درجة الى درجة أعلى في الحرفة دون اخذتصديقه.

وكان بنو العجلان هم الذين يحتكرون هذا المنصب ، ويتوارثونه ابا عن جد ، وهم شيوخ دائمون لاكثر من مائتي حرفة في دمشق حتى عام ١٨٤٣ حيث سعى احد الاتراك لدى السلطات العثمانية وانتزع هذا المنصب من بني العجلان ، فاستاء اهل الحرف في دمشق من الشيخ الجديد ، واصبحوا غير ملزمين بأخذ تصديقه عند الانتقال الى رتبة أعلى واكتفوا بأن يأخذ الصانع عند ترقيته تصديقا ، او امرا ، من مجلس البلدية ويسمى (بيلوردي)،وهو تصديق خاص بالحرفيين غير المسلمين، حتى ان عمليات الشد ، ومراسيمها المعتادة ، اهملت في دمشق بعد هذا التاريخ . ومن الصناع من لم يشد ابدا .

النقيـــب :

يلي شيخ المشايخ في السلم التنظيمي (منصب النقيب) ووظيفة هذا ان ينوب عن شيخ المشايخ في حضور الاجتماعات ، وحضور تنصيب شيخ الطائفة في المحكمة وقد وجد اكثر من نقيب في آن واحد ، ونقيب نقباء احيانا . في حين رتبة شيخ المشايخ كانت لرجل واحد من آل العجلان الذي توارثها عن اسرته(٤١) .

شيخ الحـــرفة :

يجب ان يتمتع باخلاق حسنة ، ودراية تامة بأصول الحرفة ، وقد يكون حديث السن ، وربما اشترط في عمر صاحب المنزلة هذه ان يكون في سن محـــددة كشيخ حرفة القفيلاتيـــة من ٣٠ ــ ٣٥ سنة ، وشيخ الجليلاتية من ٣٠ ــ ٣٧ ، والكمرجية ٣٠ سنة والاهم من ذلك ان يكون من ذوي الصفات الحسنة ، وذي جاهة وصلة طيبة بالحكومة ، ويكفي المرء أن ينجح في حل مشكلة من مشاكل الحرف ليحصل على هذه الميزة ؛ ومن واجبات شيخ الحرفة ان يعقد مجلس الحرفة ويترأسه ، ويسعى لايجاد شغل لطالبي العمل في حرفته ، ويقوم بشد الكار للمبتدئين ، والماهرين . وعند تغيير شيخ الحرفة يجتمع شيوخ الكار ويعينون خلافه باتفاق الآراء ، وانتقاء شيخ جديد(٤٢) من ذوي الصفات الحسنة ، عالما بالكار . واذا حصل اختلاف لانتقاء واحـــد فيعود الامر لشيخ المشايخ الجديد مع بعض الصناع ، والعلميين ليحصل منهم علـــى النصـــح ، والتعليمات ، وبذلك يأخذ اقرارا بتعيينه(٤٣) .

الشـــاويش :

ينتخب الشاويش من قبل شيخ الحرفة ، وليس للشاويش سلطة قضائية على اهل حرفته ، بل يعد مراسلا لهم ، يقوم بتبليغ اوامر(٤٤) شيخ الحرفة الى أهل الحرفة ، كالدعوة الى اجتماع ، أو حضور حفـــلة

الشد ، او الدعوة الى وليمة ، أو تبليغ حكم ، أو جزاء صادر عن شيخ الحرفة الى أحد أفرادها ، أو تبليغ أفراد الكار باضراب . الخ .

المبتدىء :

يتدرج العمال الحرفيون في مناصبهم من درجة مبتدىء ، الى درجة صانع ، ومعلم .

ويترقى المجتهد في سلم التقدم في الحرفة من ولد حديث السن يدخل الحرفة ، ليملك بيده ما يصون مستقبله من العوز والفاقه . وقد يضطر المبتدىء لقضاء عدة سنين أحيانا دون أجر ، وربما حصل على أجر من تبرعات العمال الاقدم منه كهبة تقدم له اسبوعيا ، ويبقى المبتدىء أجيرا الى أن يصل الى حد اتقان الحرفة فيدعى عندئذ صانعا ، وتبقى اجرته منخفضة ، ولا يسمح له بفتح دكان أو محل لحسابه حتى تجرى له مراسيم الشد ، فتزداد أجرته ، ويصبح حرا في أن يفتح دكانا ، أو يبقى لدى صاحب عمل أقوى منه ماديا ، حتى يجمع راسمال يمكنه من فتح محل خاص به ، وتشغيل صناع ، ومبتدئين .

الصانع :

الصناع هم عماد العمل وعليهم تقع سوية الانتاج وجودته ووفرته ، ومن أجلهم وضعت تراتيب الحرف ، وتنظيمها ، وهم كالأرض ينبوع ثروة البلاد ، ومصدر اقتصادها . فالعامل ، والفلاح ، في أي بلد هما عماد الأمة ، وسر نجاحها ، أو تأخرها . وقد لا يكترث في ان يكون الصانع متعلما ، أو أميا ، بل يكيه أن يكون ماهراً في عمله ، متقنا حرفته ، حائزا على الصفات الحسنة ، والسلوك القويم . وقد كان من جملة الشروط الموضوعة ان لا يقبل أحد في الكار ما لم يكن قد تاب عن المنكرات ، ورخى ذقنه : (أي التحى) والمقصود (أنه أصبح راشدا)(٤٥) .

مراسم شـد الصـانع :

وعندما يجد الصانع نفسه قد برع في عمله وأجاده ، يطلب زملاؤه وشاويش الكار منه أن يَشدّ في الكار ، ونجد أحيانا أن الصانع نفسه يؤخر ذلك الموعد قدر الامكان(٤٦) . وعندما يعد المبتدىء نفسه للشد يهديه الشاويش عرقا أخضرا (اشارة لتجهيز وليمة لزملائه) ويدرج اسم المراد شده في قائمة الاسماء التي تقدم لشيخ الحرفة مع غيره من المراد شدهم في الكار ، ويجوز الشد لمبتدىء واحد ، وقد يقوم المبتدىء بالدعوة دون الشاويش ، وتتم مراسم الشد في أحد بساتين المدينة نهارا ، أو أحد البيوت في وقت يحدده شيخ الحرفة ، ــ يأتي الشاويش وبيده صينية وعليها هدايا الشـد ، ويضعها أمام شيخ الحرفـة على طاولة صغيرة (اسكملة) ثم يأتي المبتدىء مكتوف اليدين على صدره باحتشام مشدوداً بحزام ، ويقوم الشاويش بتقديمه الى أن يقف على بساط اخضر في الوسط ، جاعلا ابهام رجـله اليمنى فوق اليسرى ، وهنـا يطلب النقيب مـن الشاويش قراءة الفاتحة ، فيتلوها بصوت عال ، والحاضرون مطرقون برؤوسهم ، وهم راكعون على ركبهم ، ثم يطلب النقيب قراءة الفاتحـة للمرة الثانية ، وتسمى هنا (ثاني شرف) وتختتم بذكر النبي (ص) ، ويتلو الفاتحة للمرة الثالثة ، وبعد الانتهاء يقوم النقيب بالسلام على الحاضرين والزوار ، وتبلغ هنا (السلامات) سبع في كل مرة يتلو فيها الحاضرون الفاتحة همسا ، أما الشاويش فيتلوها جهارا وبصوت مرتفع .

ويتلو السلامات أناشـيد (مدائح) نبويـة . وقـد يكون الطالب المشدود متأثرا بهذه المراسيم حتى يذرف الدموع من عينيه . ويقوم النقيب بتوصية المشدود في اتقان حرفته ، وأخذ العهد عليه ، وتذكيره بنعمة الرب اذا غش في صنعته . وبعد ذلك يتقدم النقيب الى المشدود ، ويرفع يديه الى الاعلى جاعلا ظهر كفه اليمنى فوق ظهر كفه اليسرى دون تشابك الأصابع ، ويحزم خصر المشدود بالمحزم (الشال) من خصره الى قرب قدميه ، ويعقد طرفي الشال العلويين من الخلف الى الامام ثلاث

عقد . (الاولى : لشيخ الحرفة ، والثانية : لمعلم المشدود ، والثالثة : للشاويش .) وترمز هذه العقد الى ما يلي :

(الاولى : للشيخ وحده الحق في حل العقدة الأولى ، لأنه رئيس الحرفة ، ولكي يعلم المشدود ما عليه لرئيس حرفته من واجبات الخضوع. أما الثانية : فيحلهاالمعلم ليفخر انه أخرج تلميذا ماهرا من تحت يده . ويحل الشاويش العقدة الثالثة . وهذه التفاسير ربما تكون غير واضحة ودقيقة لأنه قد تصل العقد الى خمس ، أو سبع عقد احيانا او قد تعني على الأغلب شدة تمسك أهل الحرفة بحفظ العهود ، والامانة ، او عدمها، وربما تزداد العقد ليشترك اكبر عدد من الحضور في حلها ، ويسعد هؤلاء بالمشاركة في الاحتفال . وعادة يقوم بحل العقد أوجه الحضور ، وأكبرهم قيمة .

يرتبط اهل الحرفة برابطة قوية ، فهم كاسرة واحدة بل قد يفضل احدهم زميله على أخيه الحقيقي احيانا ، وقد يعتبر المشدود معلمه بالحرفة بمثابة أبيه حيث يكفله ، ويطالب المعلم بكل ما يحصل للمشدود من أمور حياتية ، ومن جملة النصائح التي يقدمها المعلم المشدود عندما يكفله ويضمنه ما يلي :

(يا بني ان جميع الحرف هي كارات وأمانة على الأموال ، والأعراض والأرواح . والامانة هي الدين ، فاذا أنفق كارك احفظ دينك ، كن صادقا وأمينا ، واعلم أن كارك مثل عرضك ، حافظ عليه بمقدرتك ، واذا استلمت أموال الناس فلا تفرط بها ، واياك أن تخون أهل الحرفة . والخائن قبيله الديان .) الخ(٤٧) .

ثم يسأل الحاضرين : ما رأي الاخوان (صنايعية ومعلمين) هل يستحق مصانعة ؟ فيجيبون (مستاهل ومستحق) اذا كان بارعا متمكنا من صنعته، واذا لم يكن كذلك فيؤجل لسنة قادمة. واحيانا يصل الاجير الى مرتبة صانع ومعلم في يوم واحد . وعندما يأخذ الكفيل العهد على

المشدود يجلسان متقابلين معا جاثيين على الركبة اليسرى ، والركبة اليمنى قائمة ، وابهامهما اليمينيان متلاصقان على الأرض ويمسك الكفيل بيد المشدود مصافحا اياها ، ويطوّق ابهام يد كلاهما ابهام وسبابة اليد اليمنى ، وهنا يضع الشاويش منديلا لستر ايديهما ، ويلقن الاب نصائحه للمشدود قائلا : (عاهدني بعهد الله ورسوله ، انك لا تخون أهل الحرفة، وتفش الكار) فيجيب المشدود (أعاهدك بعهد الله ورسوله ، أني لا أخون الكار ، ولا أغش الصنعة بشيء) . فيقرأ النقيب الفاتحة فوق رأسيهما ، ثم ينهضان . ويطوف الشاويش بعد ذلك على مشايخ الحرفة بالمشدود فيحل كل منهم عقدة كاملة من عقد المحزم اذا كانت كثيرة ، أو نصف عقدة اذا كانت قليلة ، ويحل الشيخ العقدة الأخيرة ، ويسلم المحزم الى الشاويش حيث يضعه على كتف المشدود ويقول له : (جعله الله مباركا)(٤٨) .

وقد يوزع المشدود هدايا على شيخ الحرفة والنقيب ، ومن هذه الهدايا ، لوح صابون مطيب ، وشورة شاش مطرزة ، وخلال ، وعرق أخضر .

وقد يضاف اليها كيسا من التنباك ومسبحة .

بعد مراسم الشد ، يقوم زملاء المشدود في الصنعة وبعض المدعوين بالتهاليل والعراضات ، وبعدها يتناولون الطعام المعد ، وأحيانا تعد وليمة في يوم لاحق حيث ينصرف المدعوين ، ويحضرون في اليوم المحدد . وقد يتخلل تلك الاجتماعات حفلات الطرب والغناء . وتنتفي حالات السكر ، وربما تجري سرا ، وغالبا ما تكون المأكولات : صفيحة ، وشعيبيات ، وتسمى الوليمة (التمليح) . وهي دلالة على الخبز والملح، وأخذ العهود ، والصدق ، والوفاء ، وحفظ الأمانة . وتبلغ مصاريف الشد بحسب درجة غنى المشدود من ٤٠ ــ ١٠٠ فرنك وتقسم كالتالي :

ـ أجرة الشيخ : من ٦ فرنكات الى ١٠ فرنكات .

ـ اجرة النقيب من ٢ ـ ٦ فرنكات .

ـ أجرة الشاويش من ٢ ـ ٣ فرنكات .

ـ أجرة الجنينة ومصروف الوليمة : من ٣١ ـ ٨١ فرنكا .

وقد يكون الترتيب في اجراءات المراسم مخالفا لما ورد كتوزيع الهدايا قبل عملية الشد ، أو أخذ العهود قبل تقديم النصائح ، كما ان شد المعلم لا يختلف عن شد الصانع الا بشيء بسيط هو ان المعلم لا يعين له كفيلا (أبا بالكار) ولا (يركع) ، ويكتفي بقوله : انه يحافظ على اصول الكار ، والحرفة ، كما انه لا يشد بالمئزر . وقد لا ينال الصانع أو المعلم ، في تلك الحفلة ، حيث يسأل الشيخ الحضور قائلا : (ماقالت الاخوان ؟ هل يستحق مصانعه ؟ يضيف سؤالا اخر : هل يستحق معلميه ؟ فان كان مستحقا بنظر الحضور ، يجيبون بالايجاب . وان كان لا يستحق يقولون للطالب : (حاجتك الان مصانعة ، انشاء الله السنة الجاية تصير معلم .)(٤٩) .

وقد يحضر معلم الصانع قطعة قماش من صنع المراد شده كعينة ليعرضها على شيخ الحرفة ، والحضور ، وبعد تفحصها يقرر ما اذا كان يستحق ان يصبح صانعا ، أم يؤخر ذلك دون خوف أو لوم ، خوفا من انحدار سوية العمل ، وحرصا على الحرفة ، اكثر من الحرص على خاطر احد الصناع . ويمكن ان يشد في الحفلة الواحدة أكثر من صانع وأكثر من معلم . ولكن بصورة جماعية كما لو أن المشدود واحد فقط . ويحق لاي عضو في الحرفة ممن يحضرون الاحتفال حق الاعتراض على المشدود ، وذلك بعرض عينة من احدى مخالفاته . أما غير المسلمين فيكتفي بشدهم بالمحزم ، وتلاوة الفاتحة الربانية (ابانا الذي في

السموات .) وتلاوة الوصايا العشر في حفلات شد اليهود . اما الابناء في الكار فيكونوا من المسلمين ، وتؤخذ منهم العهود والمواثيق بأن لا يخونوا الحرفة ويفترض في جميع افراد الحرف ان يمروا في سلم الترقي هذا ما عدا حرفة البنائين والنحاتين — من المسيحيين —(٥٠) ، فهم لا يعرفون الشد وليس لهم علاقة بشيخ المشايخ ، ولهم شيوخ خاصين بهم . كما ان المسخنين ، والمهرجين ، والظرفاء فلهم شيوخ حرفة خاصين بهم ، وكان شيخهم المسلم (أمين اغا خمخم) ، وشيخ المسيحيين منهم (يوسف شاتيلا) ، وذلك قبل سنة ١٨٦٠ ، وشاويش الكار (جبران سبانخ) . الا أن الوصايا الموجهة للمشدود فيها نوع من السخرية والهزل ، كما ان للعميان طائفة خاصة بهم . وينتظر المبتدىء في الكار وقت الشد للارتقاء الى رتبة صانع بفارغ الصبر حيث يصبح بالامكان مزاولة المهنة ، وتقاضي الاجر ، أو فتح محل خاص به . ومن هنا تبدأ معيشته التي طالما انتظرها ، وعانى في التدريب دون أجر ما عاناه ، حتى اتقن الحرفة ، وأصبح معترفا به .

أما القصاص والعقوبات الذي قد يتعرض لها ، فيختلف باختلاف العمل المشين الذي قام به الصانع ، كالطرد ، واسقاط العمل من يده. فاذا ثبت لاحد معلمين الكار مثلا (نقص اطوال الصاية) فيأخذ المعلم الصاية المغشوشة ، ويقصها ، ويعلقها في السوق ليصبح صاحبها عبرة لكافة الصناع . كذلك يرسل الشيخ شاويشه لاقفال دكان الغشاش ولا يفتح الدكان الا بأمر الشيخ ، وأهل الحرفة . كما ان الصائغ اذا اعتمد الغش في صنعته ، يقوم شيخ الحرفة بقلب السدان على قفاه ، ويمنع صاحبه من العمل حتى يحصل المخالف على رضا شيخ الصاغة(٥٠)

اما اذا اخل المعلم بعمله فيعطى عرقا اخضر ليولم وليمة يكفر بها عن ذنبه ، وقد يقص للمذنب خصلة من شعر رأسه .

المنافسة الاجنبية وتأخر الصناعة المحلية :

ظلت البلاد العربية ايام الحكم العثماني ـ وخلال ثلاثة قرون ـ في عزلة تامة عن العالم الخارجي تسودها الروح القبلية الاقطاعية ، والتعسف في الحكم ، والركود السياسي ، والاقتصادي .

بينما شهدت اوربا نهضة علمية ـ ادبية ، واكتشافات جغرافية ، مكنت دول اوربا الصناعية من السيطرة على العالم الجديد ، والعديد من الدول الافريقية ، والاسيوية ، وتبعت الثورة الصناعية التي ظهرت في القرن الثامن عشر ، ثورات سياسية ، واجتماعيـة قلبت أوضاع أوربا ، واعطتها مركزا قياديا متميزا بالنسبة للعالم اجمع . الى جانب هذه التطورات العالمية ، بقي الوطن العربي ككل أنحـاء الامبراطورية العثمانية منغلقا على نفسه ، ويغط في سبات عميق ، وازداد التحول التقني ، والعلمي ، في اوربا بينما سيطر الجمود الفكري ، والعلمـي في الامبراطورية العثمانية ، وانعدم الامن في معظم انحائها ، وخاصة بلاد الشام ، حتى أيام الادارة المصرية حيث كان الاخيرة الفضل في تحقيق الامن في سورية ، نظرا لما للامن من اهمية حاسمة في الزراعة وغيرها ، مما دفع السكان الاستقرار في المناطق التي كانت مهجورة سابقا . وكذلك شهدت فترة الادارة المصرية، وباذن منها، بدايات دخول الأجانب دمشق ، وما تبع ذلك من استغلالهم الحياة الاقتصادية بكافة أشكالها . حيث استثمر الاجانب نفوذهم في الزراعة ، وطوروا صناعة النسيج وخاصة الحريرية منها ، واستخدموا الالات الاوربية ، ووسعوا التجارة الداخلية في دمشق بشكل كبير ، الى جانب وارداتهم المصنعة التي غزت أسواق دمشق ، وأدت الى نقص المنتجات المحلية ، وخربت الصناعة الحرفية بشكل عام بسبب وفرة انتاجها ، ورخص اسعارها ، وجودة صنعهـا .

وبدخول الاقمشة ، والاجواخ الاوروبية الى دمشق ، فقد خصص التجار المتاجر لبيعها في أسواق دمشق المختلفة ، وقل عدد الانوال المعدة النسيج ، وهجر اصحاب الحرف أماكن عملهم .

وبوجه عام فان انحدار الحرف اليدوية ، والصناعات المحلية الاخرى ، أدى بدوره الى انحدار نسبة سكان المدينة ، وخاصة في مراكز الحرف ، وعاد عدد ضخم من سكان المدينة الى قراهم العمل في الزراعة، وتجارة الحبوب ، أو العمل لدى التجار الاجانب . وهذا ادى بدوره الى فائض سكاني في الريف شجع بعض الفلاحين على عمل المستحيل من اجل استرجاع ارضه المؤجرة ، من جهة ثانية تبع ذلك استغلال الاقطاعيين ، والتجار الاجانب أيضا الفلاحين . حيث قام هؤلاء بشراء المحاصيل سلفا ، وباسعار زهيدة ، وحرموا السوق الداخلية من المنتجات الزراعية ومحاصيلها ، اضافة الى اللا تعادل في التبادل التجاري ، كارتفاع اسعار السلع الاوروبية المصنعة لقاء المادة الاولية من المحاصيل ، واستغلال حاجة الفلاح والعمال الزراعيين ، وشراء المحاصيل القادمة باسعار بخسة ، وتأمين طرق عديدة للربح الطائل في عمليات البيع والشراء مما ادى الى فقر الفلاح وبؤسه .

وكانت الزراعة مهملة قبل دخول الحملة المصرية الى سورية ، ومع اهتمام المصريين بالزراعة والطلب الاجنبي على بعض المحاصيل ، ازدادت العناية بالزراعة مما ادى الى اتساع المساحات المزروعة وخاصة القمح ، والقطن . وقدرت صادرات القطن باربعة اضعاف ما كانت عليه قبل دخول الادارة المصرية الى سورية . كذلك ازدادت صادرات القمح منذ عام ١٨٤٤ خاصة بعد حرب القرم ١٨٥٤ التي أوقفت كميات القمح القادمة من منطقة البحر الاسود ، فازداد الطلب على القمح السوري ، فازدهرت زراعته ، واستخدمت الايدي المأجورة في الزراعة .

وكانت عمليات الاستيراد الكبيرة تتم وفقا لمتطلبات السوق الاوروبية ، فاعتمد الفلاح على الراسمال الاجنبي .

وبازدياد الاهتمام بالمواد الزراعية ، واغراق السوق بالمنسوجات الاجنبية تأخرت الصناعة المحلية بوجه عام ، وخاصة صناعة النسيج ، وبيعت الانوال بأسعار زهيدة ، فيما كان سعر القيراط من الدكان المعدة للنسيج عام ١٨٣٠ بـ ٣٠٠ قرش ، اصبح سعر الدكان عام ١٨٤٣ كاملا بـ ١٢٠٠ قرش ، اي انحدرت قيمة الدكان بمقدار السبع تقريبا ، وكثرت عمليات البيع هذه لان القائمين على الصناعات النسيجية المحلية قد افلسوا وتركوها ، الا القلة من العمال المهرة الذين تحدوا المنتجات الاجنبية ، وادخلوا بعض متطلبات المستهلكين الى صناعاتهم ، فراجت صناعاتهم لبعض الوقت .

وكان أكثر الأنوال طرحا في السوق ، انوال الالاجة نظرا لارتفاع كلفة انتاجها ، وصعوبة تسويق أثوابها الفاخرة بين الاهالي ، الذين كانوا يزدادون فقرا بغالبيتهم العظمى . كما ارتبط بأزمة الأنوال مصير المشاغل التي اقيمت فيها هذه الانوال ، وكذلك مصير الدكاكين التي سوقت انتاجها . ولذلك طرحت للبيع ايضا المشاغل ، والدكاكين التي تنتج ، أو تسوق الالاجة بأكثر من غيرها .

وعلى غرار أسعار الأنوال تبدلت اسعار شغل هذه المشاغل والدكاكين ــ ارتفاعا وانخفاضا ــ بحسب السوق ، وتدل وثائق المحكمة الشرعية بدمشق على بيع المحلات التجارية وكدكاتها ، أو جزء منها وبيعها ثانية ، على كثرة طرح الانوال البيع خلال السنوات العشرين التي تلت رحيل قوات ابراهيم باشا . وقد باعها بعض مالكيها بعد سنوات قليلة من شرائها ، وهذا يدل بوضوح على المصاعب التي تعرضت لها حرفة النسيج ، وخاصة الالاجة بالمقارنة مع غيرها من المنسوجات الارخص كالمنسوجات القطنية مثلا .

وزاد من تدهور الصناعة الدمشقية تلك الضربات المتلاحقة التي تعرضت لها مثل الحريات الممنوحة لتجار الجملة الأجانب ، والاجراءات

السياسية الممنوحة لهم ، والالتزامات ، واحتكارات المنتجات البسيطة كل ذلك ساعد في تقويض تلك الصناعة ، والقضاء على الانتاج نفسه .

وكما تأثر اقتصاد دمشق بمنافسة البضائع الأجنبية ، فقد تأثرت الزراعة أيضا ، وتناقص عدد السكان ، والاغذية حول المدينة بسبب التجارة الخارجية ، وكانت سابقا لا تتأثر بالاضطرابات السياسية . واخذ العاملون بالتجارة الحرة ينصحون اصحاب المعامل المفلسين بتحطيم انوالهم التي ورثوها عن آبائهم ، والتوجه الى حراثة الأرض ، والعمل بالزراعة ، ولاقى الذين تركوا الصناعة ، وعملوا بالتجارة ، وترويج البضائع الأجنبية ، فائدة أكبر ، وربحا محققا ، أكثر من عملهم في الصناعة بشكل عام .

الا أن مستوى المعيشة العام للشعب قد ارتفع بارتفاع الاستهلاك في لوازم المعيشة وتحسنت الظروف الصحية ، وجنى التجار ثروات كبيرة من المتاجرة بالمواد الأجنبية المستوردة ، ونشأت طبقة جديدة من البرجوازية المحلية ، كالوسطاء التجار والطوائف الدينية .

ولو احصينا الاسباب التي اخرت بالاقتصاد الدمشقي لوجدناها كثيرة ومن اهمهما :

ـ تحول التجار الأجانب من أسلوب المقايضة في السلع الى بيع منتجاتهم بالعملة الذهبية مما أدى الى انهيار العملة المحلية ، وعمت الفوضى في الحياة الاقتصادية المحلية لصالح الرأسمالية الأوربية .

ـ فرض ضرائب مالية علىعامة الشعب كضريبة الاعانة ، وضريبة الفرد ، واعفاء البعض منها ، وازدياد الهوة بين الفقراء والأغنياء ، مما سبب اشعال نار الفتنة المحلية في حلب عام ١٨٥٠ ولبنان ودمشق عام ١٨٦٠ كما سنرى لاحقا .

ـ التجنيد الاجباري للشباب العاملين في الصناعة ، وهروب البعض من التجنيد ، مما أضرّ بالعامل الاقتصادي الذي تجلى بسيطرة الراسمالية الأوربية على السوق المحلية وازدياد حالات الافلاس نظرا لأن خمس عمال دمشق يعملون في صناعة النسيج ، وانعكست المنافسة الأوربية سلبا على البيئة الاجتماعية أيضا . فالبضائع الأجنبية التي قلدت الأنماط النسيجية المحلية زادت في ترغيب السكان باقتنائها . ولم تقتصر المنافسة على أسواق دمشق فقط بل تعدتها الى المدن الأخرى مثل حلب .

ومما اضر بمنتجات دمشق : فقدان المراكز التقليدية لتصريف المنتجات سواء في المدن أو في الارياف ، وكذلك الأسواق الخارجية حيث اتخمت كل من اسواق الاناضول ، والعراق ومصر ، بالبضائع الأجنبية . وقد ادى تحول قسم من الاهالي عن الزي المحلي الى الزي الأوربي الى التخلي عن البضائع المرتبطة بالزي المحلي ، وراجت البضائع المناسبة للزي الأوربي .

فالضائقة المالية التي لحقت بالحرف قد أزّمت العلاقة بين الصناع والمعلمين ، ولم يكن هناك تباين كبير بين المعلمين والصناع من حيث الثروة ، وادت المجابهة الأوربية ليس الى اضعاف الصناعة المحلية فحسب بل أدت الى التناقضات الاجتماعية أيضا حتى داخل الحرفة الواحدة ، واصبح الحرفيون الفقراء عنصر عدم استقرار سياسي ، واجتماعي ، في دمشق .

ومن اشد الكوارث التي المت بصناعة النسيج في دمشق ، وانقصت انتاجها الى النصف تقريبا ، تلك الاضطرابات الاجتماعية التي حدثت عام ١٨٦٠ م ، فقد أحرق ، أو تعطل انتاج عدد كبير منها ، وقدر ما بقي منها أواخر عام ١٨٦٢ بحوالي ٣٠٠ نول ، وانعكست الازمات التي مرت بها الصناعة الدمشقية على صناعة الأقمشة فأدى ذلك الى ارتفاع ثمن الأنوال ، وانخفاض أسعار بعضها بسبب تكرار بيعها في أوقات الكساد .

فالمراكز الحرفية بمدينة في دمشق كانت تتصف بصفات خاصة ، وكان لانتاجها الصناعي شهرة خارج حدود سورية . الا انه في منتصف القرن التاسع عشر ، وصلت هذه الصناعة الى نقطة تحول ، نتج عنها انخفاض في السكان ، ففي عام ١٨٤٠ كان سكان دمشق يقدرون بـ ١٢٠ الف هبط هذا العدد في السنوات اللاحقة الى ٨٠ الف فقط(٥١) وهذا الهبوط كان سببه ذبول الصناعات النسيجية ، والصناعات الحرفية تحت ضغط منافسة الاقمشة الاوروبية(٥٢) ويذكر ان المنسوجات المصنعة ازدهرت في بداية القرن التاسع عشر في دمشق وحلب . وكان النسيج هو الصناعة الاولى الاكثر اهمية ، التي استطاعت الاستمرار وكانت الشروط المقبولة لتطوير الانتاج الصناعي غائبة في الامبراطورية العثمانية . ونتيجة للامتيازات الاجنبية والمعاهدات الاستسلامية فقد كانت البضائع الصناعية الاوروبية في وضع افضل ، بينما الصناعة المحلية تضررت ، واصبحت على الهامش ، فالخراب الذي حل بعدد من فروع الصناعة(٥٣) ترك آثارا سيئة على تطور المدن السورية بشكل عام ، وكان الحجم الضخم من السكان في سورية يتواجد في الضواحي(٥٤) ولا يفصل السان بين الصناعة والزراعة ، وقد اشتغل القسم الاعظم منهم بالزراعة ، وظهر عمل مأجور الى جانب عملية التمييز بين الحرفيين ، وقد كان من اسباب تدهور الصناعة الحرفية ، ان ترك العمال المأجورين تلك الصناعة ، وحدثت مجاعة عام ١٨٤٦ . وكتب بازيلي يقول : (لم يكن هناك عمل للجميع ، وهناك تقريبا الف عائلة اورثوذكسية معرضة للموت بسبب الجوع(٥٥) واصبح عدد من العمال في عداد البروليتاريا) . وكان لتحلل اقتصاد المقايضة ، ونمو اقتصاد فلاحي سوقي ، وظهور العمل المأجور في القرى ، وتحلل عناصر التقسيم الطبقي الفلاحي ، وظهور المشاغل (الورش) الحرفية التي تستخدم العمل المأجور ، ونهوض الصناعة الرأسمالية ، كل ذلك كان مؤشرا يدل على نمو وتطور علاقات انتاج جديدة وانحلال الاسلوب الاقطاعي للانتاج وقد حدث تطور جبد تحت شروط تنامي تدفق الرأسمال الاجنبي ، ونتيجة لاخضاع تطور اقتصاد

دمشق لصالح الرأسمال الاجنبي ، فكانت نتيجة هذه العملية تدمير الصناعة ، واقفار الاقتصاد الفلاحي .

وخلال النمو السريع للتجارة ، وخصوصا تجارة المواد الاولية ، واستيراد الصناعات الاوربية التي اعطت مردودا عاليا بالنسبة لانتاج تلك الحرف اليدوية المحلية ، فقد تعرضت الاخيرة لضربة قوية،واصبحت بقايا الحرف اليدوية ، والصناعات التقليدية ، متأثرة جدا بالصناعة الاوربية الوافدة ، ووصلت الى حافة ثابتة تماما ، واستمر الانتاج الصناعي يعاني من الكساد(٥٦) .

اما انتاج الادوات المنزلية التقليدية ، والملابس ، والقماش الذي صنع باسلوب محلي ، كان في وضع افضل من غيره ، واستطاع الى حد ما ان يتوسع حسب الطلب في سوق مقيدة . وتطورت الصناعات اليدوية واتبعت القرى كلها تجارة خاصة ، وتفرعت عنها مراكز بدوية دائمة . وفي عام ١٨٥٠ كانت بعض فروع الحرف اليدوية قد تم التعرف عليها بشكل جيد ، وتوسعت في مناطق عديدة. فامتداد سوق الحرف اليدوية القروية دليل على نمو التطور الكبير ، والتبادلات بالنسبة للسلع. وكانت الاسواق التي يعتمد عليها الانتاج الحرفي اليدوي ، تتطلب التسويق عن طريق التجار بالاضافة الى الحرفيين الخاضعين للرأسمال التجاري. ويقول بوركهارت :(٥٧) (لم يعد الانتاج يعتمد على المواد الخام المحلية ، اذ ان خيوط القطن ، والحرير ، والصوف ، كانت تشترى من بيروت ، اما الخيوط المذهبة الالمانية ، والاسترالية ، فكانت تشترى من حلب وبيروت ، وكانت اجرة العاملين في نسيج الحرير ، والخيوط المذهبة ، تصل الى ١٠ قروش يوميا . اما عاملو القطن ، والصوف ، يكتفون بتقاضي ٥ قروش) وعلى هذا الاساس نجد أن الصناعة الغربية بدأت تأخذ الدور الاكبر في حياة الدمشقيين كسائر رعايا الدولة العثمانية ، واصبحت الصناعة المحلية تواجه أزمات واضحة حتى تدهور وضعها في منتصف القرن التاسع عشر ، وتقلص عدد انوال النسيج ، ولم يعد انتاجها يكفي السوق المحلية بسبب تزايد المنسوجات الاجنبية التي

اكتسحت السوق ، حتى لم يعد من الصناعات في البلاد العربية الا آثار باقية من الصناعات التقليدية الموروثة(٥٨) وبالمقابل لم تجر الدولة اي محاولة لمواجهة الخطر الاوربي بانشاء صناعات حديثة ، أو حماية الصناعة المحلية بفرض رسوم على البضائع الاجنبية ، فضعفت الصناعة ، وتلاشت ، وانقرض بعضها بعد أن عجزت الدولة عن حماية الصناعة المحلية ، ولم يبق سوى صناعة النسيج ، والدباغة والحدادة ، والبناء ، والخياطة ، وانحصرت بعض الصناعات بطوائف معينة . وبعد عام ١٨٥٠ اخذت الحرف بالتناقص التدريجي ، ونظرا لاشتداد المنافسة الاجنبية اصبح الاهالي يقبلون على شراء تلك الصناعات الاجنبية ، واهملوا الصناعات المحلية فأصبحت هذه الصناعة عاجزة عن الوقوف في وجه الصناعات الاوربية .

وكان لضعف الصناعة الشامية ، وافتقارها ــ بسبب غزو الصناعات الاوربية ــ عامل اقتصادي هام حيث تحول الصناع الى القيام بأعمال التجارة ، وظلت صناعة النسيج رائجة ولكنها لم تسجل تقدما بسبب فقر الدولة، ونقص راس المال، وفقدان الامن الاداري،والاختصاصيين . ومع ازدياد الضرائب ، وانصراف الناس للتجارة بالواردات الاجنبية التي تحقق لهم ربحا ، وعيشا افضل ، اهملت الصناعة . واذا دققنا النظر في صناعة البلاد عامة ، فاننا لا نجد صناعات خفيفة كالمنسوجات القطنية ، والصوفية ، والصابون ، والتبغ ، والدباغة ، والجلود . فاصبحت معظم السلع تستورد من الدول الاجنبية حتى ان المنسوجات الاجنبية من القطن ، والصوف ، كانت موادها الاولية تصدر من البلاد خاما ، وتستورد سلعا مصنعة . وأصبحت دمشق كسائر مدن الامبراطورية العثمانية بعيدة عن الحياة الصناعية في أضيق مداها(٥٩).

من جهة ثانية : نجد ان عامل المحافظة التي اتسمت به طوائف الحرف ، والعمال ، الى جانب عنف وابتزاز الحكام ، والموظفين ، كان في عداد اسباب تدني الصناعة . كما أن التدخل الاجنبي كان عاملا هاما في تدمير الصناعة ، وما لحقها من خراب اقتصادي ، واجتماعي ،

ادى الى هجرة سكان المدينة الى الارياف ، وازدياد العاملين في الزراعة الذين تعرضوا الى حيف ، وظلم اصحاب الملكيات ، وعسف الاقطاعيين، الى جانب تطورات اخرى كازدياد عدد سكان المدن الساحلية ، مقابل نقص المدن الداخلية . وبناء على ما تقدم نجد : ان المنتجات الاوربية الوافدة اخذت تسحب البساط من تحت اقدام الحرف التقليدية وغيرها من الصناعات التي كانت تقوم بدور هام ، ليس محليا ، بل وعالميا(٦٠). وهذا ينطبق على المنسوجات ، والمنتجات المصنعة في دمشق ، والقرى والمدن الاقليمية الصغيرة . وثمة مصنوعات كانت تنتج في دمشق خصيصا لتصديرها الى أقاليم الامبراطورية ، أو الى البلدان الاجنبية. لكن تزايد تدمير الصناعة تحت تأثير المنافسة الشديدة ، الناجمة عن استيراد السلع الصناعية الاوربية ، ادى الى سيطرة الصناعة الاوربية على موارد ، وأسواق الامبراطورية العثمانية ، بأقل تكلفة ممكنة . وغطت الاسواق المحلية بالسلع ، والخدمات الجديدة(٦١) .

ولم يقتصر الامر على استيراد المواد المصنعة ، وتدمير الصناعة . فالراسمال الاجنبي الذي احتكر شراء الشرانق السورية ، وغزلها ، واستثمار الفلاح المنتج لها ، وعامل الغزل ، قد خلق صعوبات أمام صناعة النسيج الحريري المحلي الذي يعتمد الحرير كمادة أولية لصناعته . وباحتكار الراسمال الفرنسي لهذه المادة ، وحرمان السوق المحلية منها ، اضطر صناع النسيج الحريري الى التوقف ، او شراء الحرير بأثمان باهظة يصعب معها منافسة الحرير الفرنسي المصنع ، وهذا ادى بدوره الى خراب الصناعة الحريرية في السوق ، والمنزل ، على السواء .

كما ان الاقمشة السويسرية ، والاجواخ الانكليزية ، حلت محل القماش الدمشقي ، والصناعات النسيجية الأخرى . وتوقفت آثار الصناعات البيتية لفترة طويلة حيث كان الفلاحون ينسجون ثيابهم من خصل الحرير ، ونسالة الكتان ، لأن لف خيوط الحرير من الشرانق

كان عملهم الاساسي . ويقول الرحالة الانكليزي « بوركهارت »(٦٢) : (وفي عام ١٨٤٠ لوحظ ان المصنوعات المنزلية قد ندرت أما الفلاحون ارتبطوا بالنسيج المصنع الذي حل محل القماش المصنع منزليا ، والذي كانت خيوطه من القطن الانكليزي المستورد الرخيص) .

واصبح ميل السكان في دمشق يتصف بنبذ القديم ، وتقليد الجديد القادم من اوربا ، كسمة عصرية ، فقد أبت النساء لبس المصنوعات الوطنية لعدم تشابهها بمثيلتها الاجنبية(٦٣) ، وهذا التيار المتعاظم الداعي الى العصرنة ، بتقليد سطحي غير واع تشبها بنماذج الحياة الاوربية ، وطرق الحياة فيها ، لم يضر بالصناعة المحلية واقتصادها القائم فحسب ، بل دعم الصناعة الاجنبية ، وساعد في رواجها ، حيث خلت الاسواق من الصناعة المحلية الا في حدود الامكانات المتوفرة ، وتشكلت طبقة جديدة من مختلف الفعاليات في الزراعة حيث تكونت ملكيات ، وحيازات متوسطة ، في جوار المدن بهدف تموين سكان المدينة ، أو للاستفادة من الزراعات المعدة للتصدير ، كتربية دودة الحرير ، وتوفير القمح ، والعمل في التجارة ، واستغلال العمال الحرفيين الذين تركوا الصناعة ، وتحولوا الى زراع أو اجراء لدى الفلاحين الكبار ، أو القيام بأعمال التجارة ، وتصدير البضائع .

فالمرحلة الصناعية هذه كانت عبارة عن أداة مدمرة للبنى الاقتصادية ، والاجتماعية القديمة . الا أنها كانت بداية مؤشر جديد للتحرك الثقافي ، والسياسي(٦٤) يخرج عن مجال بحثنا هذا .. وفي الوقت نفسه نجد أن الازمات الاقتصادية التي تعرضت لها طوائف الحرف في دمشق من جراء المنافسة الاجنبية كانت سببا في كثرة الفقر ، والافلاس بين عامة الناس حتى وصلت الامور الى درجة يصعب على المدين الوفاء بدينه ، واضطر الدائن ليأخذ ربع القيمة ، او يسامح المدين اذا اتضح للقاضي افلاسه(٦٥) .

لقد تحولت البلاد واقتصادها في خدمة الرساميل والمؤسسات الاجنبية ، التي بدأت اعتبارا من عام ١٨٣٨ بعقد معاهدة مع انكلترا، ثم مع دول أوربية أخرى فرضت بموجبها تعرفة جمركية ثابتة على الصادرات تقدر بـ ٥٪ من قيمة السلع المصدرة ، بينما التعرفة للصادرات العثمانية ، ذات نسبة عالية . وتمكنت انكلترا من تقييد الامبراطورية العثمانية بعدم تعديل التعرفة الا برضاها . وبذلك تمكنت انكلترا ان تمنع الحكومة العثمانية من احتكار التجارة ، وأمنت لنفسها سوقا واسعة لتصريف منتجاتها بشروط قاسية ، ومنبعا ثرا للمواد الاولية الرخيصة لمصانعها . ولما كانت الصناعة شرط كل تقدم ، اصبحت الصناعة في تلك الفترة في دمشق في تأخر مستمر على الرغم من النجاح النسبي للزراعة ، والاعتناء بها أكثر من السابق(٦٦) .

ومما يلاحظ في هذه الفترة بروز عوامل جديدة في حياة مدينة دمشق وريفها على حد سواء ، جراء التدفق الهائل للبضائع الاجنبية ، كتحلل الاقتصاد المحلي ، وظهور عمال مأجورين في المشاغل ، والتجارة ، والورش ، والحرف ، والزراعة ، وبروز مؤشرات تطور علاقات انتاج جديدة اثر تحول الاقتصاد المعيشي الى اقتصاد تبادلي تحت تأثير الرأسمال الاجنبي في المناطق الضئيلة التطور نوجزها بالآتي :

١ ــ نمو الحاصلات النقدية التصدير .

٢ ــ انحلال نظام المشاع ، وملكية الارض ، واحلال الملكية الخاصة .

٣ ــ توجه قاد نحو عدم العدالة في توزيع الثروة .

٤ ــ تحطيم الروابط التي كانت تربط الفلاحين بالارض ، أو بالقرية .

٥ ــ نمو جماعات كبيرة من التجار ، والسماسرة ، والوسطاء ، والماليين العاملين بالتجارة الخارجية ، والداخلية .

٦ ــ دمار الحرف اليدوية ، وبعض الصناعات على يد المنافسة الاجنبية .

واذا اردنا اظهار الجوانب المظلمة من الصورة ، فاننــا نرى أن نصيب العمال والفلاحين قد انحدر بشكل ملحوظ ، خاصة العمال المهرة الذين لم يعد انتاجهم يصمد بوجه منافسة السلع الاجنبية المصنعة آليا . الى جانب ذلك : فان ارتفاع المستوى الاقتصادي العام كان في ارتفاع معدل الاستهلاك ، ولوازم المعيشة ، وتحســن الظروف الصحية .

ويمكن ملاحظة امور هامة هي :

اولاً : تذبذبات أسعار الحرير ، ونشوء طبقة نشطة من المتاجرين ومقرضي النقود .

ثانياً : كان الطلب الاجنبي المتزايد في منتصف القرن التاسع عشر سببا في توسع انتاج ، وتسويق الحبوب ، والمحاصيل الاخرى .

وقد اشار القنصل البريطاني في حلب الى ان المبلــغ الذي كان مخصصا لهذه الزراعة قد ارتفع باضطراد ، من مليون قرش عــام ١٨٤٦ الى ١٤ مليون قرش عام ١٨٥٦ .

وهذا الارتفاع بدأ مع تصدير الحبوب عام ١٨٤٤ على أثر وصول السفن الاوروبية التي تنقل الحبوب من سواحل سوريا ، وتعود الى اوربا بعد أن تفرغ حمولاتها من البضائع المصنعة في القسطنطينية ، وازمــير .

كما أن الزراعة ارتفعت ، وامتدت بنسبة توازي ارتفاع الاسعار هذا الطلب الحديث خلق امدادات حديثة حتى إن مواد أخرى مــن الانتاج قد شقت طريقا لها ومثال ذلك : السمسم ، والبيقية ، والقطن ، هذه المواد التي كانت قد هجرت زراعتها عادت الى الظهور وبقــوة . ويقول القنصل البريطاني في القدس (٦٧) عام ١٨٥٠ : (نظرا لان هذا البلد قد نضب من الحبوب بعد عملية تصديره الى الموانىء البحرية ،

ومنها الى أوربا ، والى انكلترا بوجه خاص ، فان حالة من الندرة كان يمكن أن نجدها في البلد ، لو لم يقم العرب وراء نهر الاردن بزراعة الحبوب بشكل كثيف غير عادي ، وجلب نتاجهم الى بيت المقدس بكميات كبيرة) .

تصريف المنتجات الصناعية :

لما كانت سورية تتمتع بميزة جغرافية ، وموقع استراتيجي هام ، كنقطة التقاء القارات الثلاث ، ومنفذ للبلدان المجاورة ، فقد اسبغ عليها هذا الموقع ميزة هامة ، اضافة الى خبرة تجارية ، وصناعية ، اكتسبتها خلال مئات السنين ، وتفاعلت مع مختلف الحضارات ، والمحتلين . بالاضافة الى المرافىء ، والاسواق السورية النشطة في المبادلات التجارية ، والاستيراد والتصدير للمنتجات المدنية ، والصناعية ، والغذائية ، والحيوانية . وكانت أهم الدول التي تتعامل مع سورية تجاريا هي : انكلترا ، النمسا ، فرنسا ، ايطاليا ، والمانيا . في حين كانت أهم الدول المستوردة : فرنسا ، مصر ، انكلترا ، الولايات المتحدة الامريكية ، وايطاليا . ويمكن القول ان الميزان التجاري لسورية في ظل الحكم العثماني كان في عجز دائم كسائر اقاليم الامبراطورية العثمانية نظرا لسيادة الانتاج الراسمالي الاوربي ، وسوء الادارة العثمانية ، وتعاظم الاستيراد ، وضعف التصدير .

وقبل منتصف القرن التاسع عشر وجد في دمشق اكثر من سبعين نوعا من الصناعات النسيجية التي تعد الثياب بدءا من الغزل حتى تصبح جاهزة للباس ، ويصدر من منتجات هذه الصناعة الى مصر ، والجزيرة العربية ، وآسيا الصغرى ، وروميلية .

وما زال بعض أصحاب هذه الصناعة يقومون بصناعة أنواع عديدة من المنسوجات الحريرية والديما ، والشال ، والعباءات الحريرية النسائية . وكثرت هذه الصناعة ولاقت رواجا في اوربا حيث أقبل

الاوربيون على شرائها لرخص اسعارها ومتانة نسيجها . وفي الاربعينات من القرن التاسع عشر ، استوردت فرنسا اكثر من ٧٥٠ قنطار حرير من اجمالي الحرير السوري البالغ ثلاثة الاف قنطار .

وكان تصريف المنتجات الصناعية في دمشق من السهولة بمكان ، فالمدينة مركز التبادل التجاري ، ومقر الصناعة والحرف ، وسوق المزاد ، ومخزن البضائع ، والسلع الاستهلاكية ، لسكان المدينة انفسهم ، والقرى المجاورة ، والتجار الغرباء من داخل البلاد ، او من البلاد الاجنبية ، ومركز عملاء ، وسماسرة ، ووسطاء التجارة ، وهي سوق اللوازم العامة لكافة ابناء الشعب ، وحاجات الفلاحين ، والميسورين ، وعامة الناس . فالاسواق المتواجدة في المدينة — على كثرتها — كانت مركز الفعاليات الاقتصادية ، والتجارية ، وتبادل السلع . ولو تتبعنا اسماء الاسواق الموجودة في دمشق لوجدنا ان اسماء هذه الاسواق تدل على الاصناف التي تتعامل بها ، ونوع البضائع التي تتجر فيها ، وقد ورد في كتاب قاموس الصناعات الشامية اسماء الاسواق التالية(٨٦) : (الاروام البزورية ، الجديد ، الجزماتية ، الجمال ، الحرير ، الحميدية، الحمير ، الخياطين ، الخيل ، الدرويشية ، السروجية ، السكرية ، السنانية ، الصوف ، العقادين ، العصرونية ، العلبية ، الغنم ، القباقبية ، القطن ، المحايرية ، القميلة ، المردانبة ، المسكية ، النحاسين ، النطاعين ، النسوان) . وهناك اسواق خارج المدينة ، وقراها ، كسوق شبعا ، والزبداني ، وصيدا ، وضمير ، وطرابلس ، وعذرا والعجم ، وعين التينة ، وعين الفيجة ، وسوق غوطة دمشق الخ .

كما ان خانات دمشق تدل على أماكن تواجد التجار المختصين ، وأنواع السلع التي تباع فيها مما يريح النازل الغريب ، والتاجر المختص ، في تأمين أنواع السلع مثل : خان الزيت ، خان التبن ، خان القمح ، خان الدبس ، خان الحرير ، الخ .

وكانت صادرات الصناعة الدمشقية منتظمة مع مدن الامبراطورية العثمانية ، وبعض المدن الاوربية ، كما ان صادراتها من المنسوجات ، والعبي الى جهات سورية كثيرة جدا ، كأدوات الخيل ، والحبال ، والمواد اللازمة للزراعة اضافة الى بعض الصناعات الزراعية : كالقمر الدين ، والمشمش . ومن الصادرات الى دول أوربا نجد الصوف ، والخرق والعظام ، وبزر المشمش(٦٩) . وكانت تجارة الحنطة والبرغل والطحين رائجة ، وتصدر الى بيروت حيث يتم شحن قسما منها الى بلدان اوربا . كما ان الحرف اليدوية التي كانت منتشرة خارج حدود مدينة دمشق كصناعة احجار الرحى التي انتشرت بشكل واسع في حوران ، قد صدرت الى مصر . والمنسوجات ، والمواد القطنية ، كانت تسوق الى لبنان ، وفلسطين . وان امتداد سوق الحرف اليدوية في المدينة والقرية دليل على التطور الكبير في المبادلات السلعية ، وهذه الاسواق يعتمد عليها انتاج الحرف اليدوية وما يتطلبه التسويق الخارجي والداخلي(٧٠) ومن الصادرات الهامة يذكر « بينكوفيتش » : (انه في عام ١٨٤٠ تم تصدير ٢٠٠ ألف (بود) (Poods) (٧١) من الصابون وكانت منتجات دمشق لها ميزات خاصة فالحرير الدمشقي المعروف في روسيا ب (الدجاكرين) و (الشريمشوتا) رائجين في روسيا واوربا الغربية أيضا . وكان حجم الاسواق التي تعتمد على نتاج الحرف اليدوية تتطلب التسويق عن طريق التجار بالاضافة الى الحرفيين أنفسهم الذين كانوا خاضعين للرأسمال التجاري .

فدمشق كانت تعتمد في تصريف منتجاتها الصناعية على البلدان المجاورة : كفلسطين ، والعراق ، ومصر ، والحجاز ، والاناضول وبعض الاقطار العربية ، وكان أهم الصادرات تلك الصناعات النسيجية : كالعبي على اختلاف انواعها ، والتي كانت تصنع بشكل واسع في دمشق ، والقلمون ، نظرا لتوفر موادها الاولية ، ويلبسها عامة الناس . وكانت مصانعها في دمشق ، واختصت بلدة جرمانا بصنع النوع النحيف من الصوف ، والوبر لتصديره حيث يلبسه علية القوم من امراء ، و كبار ،

ومتنفذين ، وكانت هذه الصناعة تصدر الى بلاد فارس ، وكانت تباع الى الحجاج في موسم الحج بكميات كبيرة ، وكان يصدر من الانواع الحريرية من هذه المادة الى اوربا ، و امريكا ومصر ، وايران(٧٢) .

أما الاغباني المقتبسة عن الهند فقد كان لها شهرة واسعة ، وتصدر أيضا الى الخارج ، وكان لها تجار مختصون يصدرونها الى تركيا ، والحجاز ، والعراق ، ومصر ، والسودان ، والصين .

أما الانسجة الحريرية الموشاة بالقصب ، والمزركشة بالصور ، والمناظر الطبيعية ، وموشاة بالذهب ، والفضة . كانت تصدر الى المدن السورية كحمص ، وحماه ، وحلب ، وغزة ، وبيروت ، والبلدان المجاورة : كالاناضول ، ومصر ، والحجاز ، والعراق .

الحواشي :

١ ــ بدر الدين السباعي ــ أضواء على قاموس الصناعات الشامية ، ص ١٠ .

٢ ــ محمد سعيد ، ومحمد جمال الدين القاسمي ، قاموس الصناعات الشامية ص ١٤ .

٣ ــ السباعي أضواء على قاموس الصناعات الشامية ، ص ٤٤ .

٤ ــ نعمان قساطلي ، ص ١٢١ .

٥ ــ مجلة العربي العدد ١٧٢ آذار ١٩٣٣ .

٦ ــ احمد حلمي العلاف ، دمشق في مطلع القرن العشرين ص ١٣٦ .

٧ ــ جب هاملتون ، وبوون هارولد ، المجتمع الاسلامي والغرب ، ج٢ ، ص ١٤٢ .

٨ ــ نعمان قساطلي الروضة الفناء ، ص ١٠٩ .

٩ ــ كرد علي ــ خطط الشام ج٤ ص ٤٠٢ .

١٠ ــ نفس المصدر ج٤ ص ٤٠٥ .

١١ ــ نفس المصدر ج٤ ص ٤٠٥ .

١٢ـ رزق الله هيلان ، الثقافة والتنمية الاقتصادية في سورية والبلدان المتخلفة ، ص ٢٧ .

١٣ـ علي الحسني . تاريخ سورية (الاقتصاد روح الحرية والاستقلال) ، ص ٢١٩ .

١٤ـ نعمان قساطلي ، الروضة الغناء ، ص ١٠٤ .

١٥ـ نفس المصـــدر ، ص ١٢٣ .

١٦ـ بورينغ ص ١٢٤ .

١٧ـ كرد علي ، خطط الشام ، ج٤ ، ص ٢١٥ .

١٨ـ جب وبوون ج٢ ، ص ١٤٥ .

١٩ـ كرد علي ، خطط ج٤ ، ص ٢٠٧ .

٢٠ـ المصدر نفسه ، ص ٢١٨ .

٢١ـ قساطلي ، الروضة الغناء ، ص ١٢٤ .

٢٢ـ كرد علي ، خطط ج٤ ، ص ٢٠٩ .

٢٣ـ المصدر نفسه ، ص ٢٠٩ .

٢٤ـ المصدر نفسه ، ص ٢٠٧ .

٢٥ـ اديب تقي الدين الحصني ، منتخبات التواريخ لدمشق ، ج٣ ، ص ١٤٨ .

٢٦ـ جب وبوون ج٢ ، ص ١١٦ .

٢٧ـ الياس بن عبود القدسي نبذة تاريخية عن الحرف الدمشقية ص ٩ .

٢٨ـ عبد الرزاق البيطار ، حلية البشر ، ج١ ص ١٦٨ .

٢٩ـ الكدك ، هو بيع حق ممارسة مهنة ما مع لوازمها ، ويختلف بين الحمّام والدكان ، ففي الدكان يعني الأبواب والرفوف ، أما في المقاهي ودكان الحلاق يعني العـدة الموجودة في الدكان ، وفي الطاحون حجرا الرحا .

٣٠ـ السباعي ، الصناعات الشامية ، ص ٩٢ .

٣١ـ جب وبوون ، ج١ ، ص ١٢٩ .

٣٢ـ الياس بن عبده القدسي ، نبذة تاريخية ، ص ٩ .

٣٣ــ المصدر نفسه ، ص ١١

٣٤ــ المصدر نفسه ص ١٢ .

٣٥ــ رافق ، التنظيم الحرفي في بلاد الشام ، ص ٣٨ .

٣٦ــ القدسي ، نبذة تاريخية ، ص ٣٢ .

٣٧ــ جب وبوون ج ٢ ، ص ١٣١ .

٣٨ــ القدسي ، نبذة تاريخية ، ص ٢٩ .

٣٩ــ القاسمي محمد سعيد ومحمد جمال الدين ، قاموس الصناعـات ، ج١ ، ص ٥٥ .

٤٠ــ القدسي ، نبذة تاريخية ، ص ٣٠ .

٤١ــ غابرييل بير ، ص ٦٨ .
Gabriel Bier. Fellah and Townsman in the Middle East. P. 68

٤٢ــ القدسي ، نبذة تاريخية ، ص ١٤ .

٤٣ــ المصدر نفسه ، ص ١٤ .

٤٤ــ المصدر نفسه ، ص ١٦ .

٤٥ــ المصدر نفسه ، ص ١٨ .

٤٦ــ المصدر نفسه ، ص ٢٥ .

٤٧ــ المصدر نفسه ، ص ٢٦ .

٤٨ــ المصدر نفسه ، ص ٢٩ .

٤٩ــ القاسمي ، محمد سعيد ومحمد جمال الدين ، ج١ ص ٥٥ .

٥٠ــ القدسي ، نبذة تاريخية ، ص ٣٠

٥١ــ شارل عيساوي
Charles Issawi, the Economic History of the Middle East
P. 244.

٥٢ــ الحسني الأمير علي ، تاريخ سورية الاقتصادي ، ص ٢١٩ .

٥٣ــ المصدر نفسه ، ص ٢٤٥ .

٥٤ـ شارل عيساوي ، ص ٢٤٥ .

٥٥ـ قسطنطين بازيلي ، سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني ، ص ٢٨٩ .

٥٦ـ شارل عيساوي ، ص ٢٤٠ .

٥٧ـ المصدر نفسه ، ص ٢٤١ .

٥٨ـ عبد العزيز الدوري ، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، ص ١٣٤ .

٥٩ـ محمد وهبي ، ازمة التمدن العربي ، ص ١٧٩ .

٦٠ـ السباعي ، الرأسمال الاجنبي ، ص ١٩ .

٦١ـ زي هرشلاغ ،

٦٢ـ شارل عيساوي ، ص ٢٣٣ .

Z. Y. Herechlag, introduction, to the modern Economic History of the Middle East. P. 95.

٦٣ـ المصدر نفسه ، ص ٢٣٠ .

٦٤ـ علي المحافظة ، الاتجاهات الفكرية عند العرب ، ص ١٢ .

٦٥ـ عبد الكريم رافق ، التنظيم الحرفي في بلاد الشام ، ص ٥٤ .

٦٦ـ السباعي ، الرأسمال الاجنبي ، ص ٦ ـ ٧ .

٦٧ـ شارل عيساوي ، ص ٢٢٧ .

٦٨ـ القاسمي ، محمد سعيد ، ومحمد جمال الدين ، قاموس الصناعات ، ص ١٢٥ .

٦٩ـ كرد علي ، خطط ، ج٤ ، ص ٢٠٤ .

٧٠ـ قساطلي ـ الروضة الغناء ، ص ١٢٥ .

٧١ـ البود ـ وحدة قياس وزن روسي تساوي ٢٧٦ر٢ طن متري .

٧٢ـ كرد علي خطط ج٤ ص ٢٠٤ .

* * *



الفصل الخامس
التجارة

مقدمة :

احتلت دمشق مركز الصدارة بالنسبة لتجارة بلاد الشام ، وكانت دمشق وحلب من أعظم المراكز التجارية في الامبراطورية العثمانية في بداية القرن التاسع عشر ، ولدمشق تاريخ تليد في التجارة ، وتأتي اليها القوافل من بلاد الشام ، وبلاد فارس ، والهند حاملة : التنباك ، والسجاد ، واللؤلؤ ، والتوابل ، والاحجار الكريمة ، والطيب والعقاقير.

وتحمل هذه القوافل أثناء عودتها : مصنوعات دمشق الشهيرة : كالاجواخ ، والثياب والالبسة الحريرية الموشاة بالقصب ، والمصنوعات الخشبية ، والصدفية ، والنحاسية وكانت دمشق بحكم موقعها التجاري الهام ، تتمتع بالثروة والغنى ، وكانت أكثر اللغات المستعملة بدمشق تدل على العلاقات المتبادلة مع أهل هذه اللغات : كالهنود ، والفرس ، والترك وكان للغرباء تكايا خاصة بهم كالهنود مثلا ، وأقام الدمشقيون صلات حسنة وعلاقات تجارية مع العديد من التجار الاجانب في مختلف أنحاء العالم ، وكانت التجارة بيد أبناء دمشق يتحكمون بها ولا ينافسهم أحد الى أن سمح ابراهيم باشا بدخول الاجانب دمشق عام (١٨٣٤) وبدخول هؤلاء البلاد نوافذ التجار الاجانب بمصنوعاتهم الحديثة التي دمرت الصناعة المحلية دونمعارضة

احـد . واعترفت الدولة بهـؤلاء التجار كطوائف أو ملـل مستقلة ، فاقاموا في البلاد ، وتاجروا فيها مستفيدين من حماية الدولة ، ونظام الامتيازات ، واصبحوا صلة الوصل بين السوريين والمؤسسات التجارية والصناعية الاجنبية في الخارج ، واصبح تجار دمشق منذ ذلك الحين مجبرين على التعامل معهم وانخرطوا في لجة التجارة المربحة ، والتي اصبحت أهم من العمل في المهن اليدوية ، او الاعمال الزراعية، واصبحت التجارة منذ ذلك الحين تجري تحت اسم أوربي(١) فالتجارة الاوربية دفعت عجلة التجارة الخارجية في دمشق الى درجة أعلى وأوسـع ، وكانت التجارة سببا في ازدهار الاحوال الاقتصادية في منتصف القرن التاسع عشر وكانت أحوال الذين يعملون في التجارة أو فروعها أحسن من أحوال غيرهم بدرجات(٢) .

التجـار المحليـون :

بعد رحيل الحملة المصرية من دمشق ١٨٤١ م أخـذ العديد من وجهاء مدينة دمشق يتنافسون على المراكز في المدينة ، واستخدم هؤلاء مراكزهم لبناء قاعدة موارد مادية في القطاع التجاري ، واخذ كل من الوسيط والتاجر دورا متعاظما فهو يشكل صلة الوصل بـين الفلاح والسوق في عملية استغلال تجاري ربوي ، عرقل الى حد بعيد نمـو العلاقات السلعية النقدية ، وجاء سيل السلع الاجنبية الاوربية ليوجه ضربة للحرفة التي تناقص عدد أفرادها بشكل ملحوظ ، وتحول هؤلاء الى العمل في التجارة وتصريف السلع الاجنبية ، وتشكلت فئة نصف اقطاعية تحدرت من تجار المدن الذين استثمروا رأسمالهم في تجارة الريف ، وانتشر الاقتصاد القائم على التبادل السلعي بالنقد بازدهار الاستثمار القائم على التجارة والقروض بالفوائد ، وزاد غنى التجـار من استثمار الفلاحين بشكل بشع ، وانتقل الاقطاعي الذي يملك المال الى تاجر، ووظف الرأسماليون أموالهم لجني الارباح الطائلة، ولعب بعض التجار دورا اساسيا في امتصاص اقتصاد دمشق الى داخل الاقتصاد

الاوربي ، ولا عجب أن يصبح أصحاب الاموال المصرفية ، والمرابين من تعداد الوجهاء والزعماء الذين يسيطرون على السيولة النقدية ، فأقاموا صلات قوية مع اصحاب الاراضي ، وقدموا لهم الراسمال لتمويل مشتريات البيروقراطية من الاراضي ومشاريع البناء السكني . ووصل الكثير من التجار الى مراكز اجتماعية بفضل التجارة ، وحصلوا على ثروات ضخمة بسببها ، واحتفظ التجار بعلاقة خاصة مع الادارة السياسية التي استفادت هي الاخرى من نشاط التجارة ، وشملت فئة الاعيان ايضا أفراد آخرين ذوي رصيد مالي ملحوظ جعلهم موضع الاحترام ، واوصلهم الى المجد الذي لعبته التجارة ، فاذا حصل ازدهار في دمشق فان ذلك يعود الى تجارتها .

وقد رغب أصحاب الثروة من التجار وأصحاب الاموال بتعزيز هذا النجاح الاجتماعي فتحول عدد منهم الى علماء وأتى بعد هؤلاء في السلم الاجتماعي فئة الحرفيين الذين كان لهم ارتباطات اجتماعية هامة ، وزاد عدد العاملين بالتجارة بعد أن افلست الحرف التقليدية ، وهجر العمال أماكن عملهم . أما الفلاح فكان على درجة أقل من هؤلاء ويعتبر من المرتبة الثالثة من حيث السلم الطبقي .

التجارة الداخلية :

ان سوق دمشق تعتبر بحق مركز أساسي يحدد انتاج الغوطة ، ويتحكم في توزيع هذا الانتاج وتسويقه ، وقد خضع ريف دمشق وغوطتها الى عامل جغرافي زراعي حيث نجحت دمشق في اقتطاع أراض من الريف القريب منها وقرى كاملة تستمد منها ذاتها وغناها .

وفي الوقت نفسه كانت دمشق الافق الاقتصادي الوحيد الذي يعرفه الفلاح المجاور وهي الرقعة الجغرافية الزراعية التي يتم فيها اتصال الوحدات الاقتصادية الصغيرة والتي تشكل ـ متحدة ـ لحمة حقيقية لدى الحياة الاقتصادية للمنطقة المحيطة بدمشق ويتضح أن

علاقة دمشق بغوطتها هي علاقة مبادلات تجارية واقتصادية متينة . فاهالي الغوطة لا يجدون في قراهم احتياجاتهم وهم مضطرون لتأمينها من اسواق دمشق بزيارات يومية أو اسبوعية . كما ان فلاحي الغوطة يبيعون منتجاتهم خاصة من الخضار والفواكه ، والالبان الى المستهلك في المدينة مباشرة ، في رحلة يومية أو شبه يومية . وكما أن دمشق مركز التجارة ، فانها أيضا مركز فائض الغوطة الحيواني حيث تقام لها اسواق تقليدية سميت باسماء أيام الاسبوع كسوق الجمعة وسوق الاحد ، وسوق الخميس ، وارتبط هذا الشكل الاقتصادي من التبادل بعلاقة قوية ، فرخاء الريف من رخاء المدينة ، والعكس بالعكس . والمبادلات التجارية تتم عادة في أسواق دمشق المخصصة ، فنجد اسماء الاسواق متناسبة مع معروضاتها . اما المحاصيل الزراعية فيلجأ اصحابها الى بيعها صفقة واحدة لتوفير الوقت في الفرز ، والنقل ، والحراسة . أما بائعي الخضار ، والفواكه ، فهم يحملون محاصيلهم الى اسواق المدينة ويبيعونها ، اما في الاسواق ، أو يتجولون في الحارات على ظهور دوابهم بشكل يومي . وقد تتم عملية التسويق بارسال المحصول الى بائع المفرق مباشرة دون وساطة السماسرة ، وعلى اتفاق مسبق بين المنتج والبائع ، أو عن طريق عرض المنتجات على الباعة مباشرة . واصحاب الملكيات الزراعية الصغيرة يبيعون بهذه الطريقة نظرا لضآلة منتجاتهم . وهناك نوع آخر من التجارة المحلية تتلخص بعرض هذه المنتجات على الارصفة ، أو في الاماكن التي يرتادها الناس كالساحات العامة ، وباحات الدوائر الرسمية ، حيث يرغب المستهلك شراء هذه المنتجات الطازجة . اما الكميات الكبيرة فتنقل الى سوق الخضرية فيتولاها بائع الجملة الذي يقوم بتصريفها .

أما في القرية فان الاحتياجات الضرورية تنتج محليا دون الاعتماد على الأسواق البيعدة فأدى ذلك الى ضعف المبادلات التجارية داخل القرية ، الا أن التجارة المحلية القائمة بين القرى المجاورة اتاحت للناس ابتياع حاجيات غير متوفرة في القرية الواحدة ، كما ان الموقع الجغرافي

للمنطقة فرض اقامة علاقات دائمة مع المناطق المجاورة ، فدمشق تعتمد على قرى الغوطة في امدادها بالخضار والفاكهة ، والحبوب ، والغلات الزراعية الاخرى ، وموقع دمشق الهام ــ والذي لا تحده عقبات تذكر ــ أدى الى اتصال مباشر مع الجوار ، وكذلك مع البدو ــ المقيمين والمتنقلين ــ في حوض وادي بردى ، وبراري دمشق .

كما ان الاتصالات كانت متيسرة مع الاقاليم المجاورة ، كحوران ، والجولان ، والقلمون ، وجبل العرب ، وغيرهم ، وكانت المبادلات التجارية تتم داخل الاسواق العديدة والخانات . وكانت مشتريات بلاد الشام ، والريف السوري ، من اللباس ومتماته تشترى من دمشق وعلى الاخص لباس الفلاحين وحاجياتهم .

الى جانب ذلك كانت دمشق مركزا تجاريا هاما ، ومركزا لتجمع الحج القادم من الاناضول ، والبلاد المجاورة ، وتنطلق منها قافلة الحج الشامي ذات الشهرة التجارية الواسعة ، لانها كانت بالضرورة قافلة تجارة أيضا ، وتعود اليها هذه القافلة محملة بالبضائع مما جعل موسم الحج يعود بالنفع الاقتصادي على المدينة في فترة ذهاب القافلة ، وعودتها .

وكانت التجارة المحلية ، داخل دمشق تعتمد على ثلاث فعاليات اقتصادية مختلفة غير منفصلة عن بعضها ، أو متنافسة بشكل تام ، فعلى الاغلب كانت هذه ، القطاعات متصلة بعضها ببعض ضمن المدينة . واول هذه القطاعات يضم المدينة ، والضواحي ، والقرى المجاورة . فالفلاحون في غوطة دمشق يحملون انتاجهم الخضري ــ والذي لا يتحمل التخزين ــ الى المدينة يوميا ، ويبتاع هؤلاء حاجياتهم من البضائع ، والحبوب ، واللحوم ، وغيرها من تجار الفرق ، والحرفيين في اسواق المدينة . وكان لهذا القطاع أهمية خاصة بالنسبة لحياة المدينة اليومية كنشاط تبادلي بسبب المباشرة ، ونوع البضاعة المتبادلة ، والحالة النقدية الراهنة (٣) .

أما القطاع الثاني : فهو تجارة الاستيراد والتصدير من مراكز التصنيع والانتاج المدني الاخرى في سورية ، والامبراطورية العثمانية ، والبلاد المجاورة ، والدول الاجنبية . وهذا القطاع يتمركز في الخانات ، ومراكز التجارة الهامة في المدينة . ويدل على نجاح هذا القطاع وازدهاره عدد الخانات التي بنيت ، وازدهار العائلات القائمة بالتجارة ، ونشاطها .

أما القطاع الثالث : فهو يقابل علاقات المدينة الاقتصادية مع المناطق التي تعتمد الزراعة البعلية ، اي الاراضي الواقعة على حدود الغوطة ، وعلى السهول المنتجة للحبوب كحوران ، وانتاج المواشي ، كالجولان ، ومناطق البدو وغيرها .

اما النشاطات الاقتصادية في المدينة التي تتصل بها مباشرة ، فلها موسمان اقتصاديان في السنة ، أولهما : وقت الحصاد في شهري حزيران وتموء ، والثاني : موسم الحج السنوي الى الديار المقدسة .

وهذان الموسمان يعتمدان الحبوب في هذه المنطقة والحيوانات التي توجد لدى البدو ، وفي المنطقة نفسها أيضا (٤) . ومن هاتين المادتين كانت تشكل اعمال تجارية محلية رائجة ، وكانت تجارة الحبوب تتركز في حي الميدان حيث اعتمد التجار في هذا الحي على حبوب حوران ، كما كان هناك سوق آخر للحبوب داخل المدينة قرب جامع السنانية ، وهذا يعتمد على انتاج السهول السورية الشمالية . واكتسب التجار القائمون على تجارة الاستيراد والتصدير في مراكز المدينة وضعا أقوى من الحرفيين ، وفلاحي الغوطة الذين كانوا يتعاونون معهم ، ويزودونهم بالمؤن اليومية .

مراكز التجارة داخل دمشق :

تشكل اسواق مدينة دمشق بمجموعها قلب المدينة ، ويتوزع بعضها في الاحياء البعيدة عن المركز ، وكانت اسواق دمشق تشتمل على

٦٩٠٠ دكان(٥) يمتلكها اصحاب التجارة ، والعاملين بالبيع والشراء . ومن اشهر هذه الاسواق : سوق العلبية : وتصنع به العلب الخشبية وغيرها ، وسوق الدقاقين : حيث يدق الصناع الاقمشة الحريرية ، وسوق البزورية التي تباع فيها مشتقات العطارة ، والسكاكر والتوابل، والمربيات ، والحلويات ، وانواع البذور ، وسوق الحبالين : لبيع الحبال والخيوط . وسوق العبجية : لبيع العباءات ، والاكسية ، وسوق الجقمق : (سوق الطويل) لبيع الديما ، والعباءات ، وفيها ايضا بضاعة المانيفاتورة يبتاعها الفلاحون من الريف القريب ، والبعيد ، وسوق القطن : لبيع القطن وغزوله ، وتمتد أسواق المدينة كلها تقريبا من جهة الشرق الى جهة الغرب باستثناء سوق البزورية فهو يمتد شمالا ـ جنوبا . ثم سوق باب الجابية ، ويباع فيها العطارة ، والحلويات ، وسوق السلاح ، وسوق التبن وسوق العقادين ، وفيها العاملون في عقاد الحرير او العقود الحريرية ، والانسجة الحريرية .

ويتصل به سوق الصاغة ، وسوق القباقبية : لبيع القباقيب ، والصناديق ، والصواني الجميلة المطعمة بالصدف ، والموشاة بالرسوم الدقيقة البديعة ، وسوق القوافين : لصناعة وبيع الاحذية ، وسوق الحرير : ويقيم فيه باعة الحرير ، وصانعو الكنادر وباعة المانيفاتورة ، وسوق البهرامية ، وسوق الجديد ، وسوق القماحين ، وسوق القلبقجية ، وسوق النورية (الغزولية) حيث تباع غزول النسيج القطنية والحريرية ، وسوق الخياطين ويقيم فيه صانعو الاجواخ والمنسوجات وبائعوها ، وسوق البريد : وهذا يعتبر من اجمل اسواق المدينة ، تباع فيه منسوجات البلاد ، والبضائع الاجنبية الثمينة ، ويكثر فيه الازدحام لكثرة الزائرين .

وسوق العصرونية : لبيع الاواني الزجاجية ، والخزفية ، وهي سوق مكشوفة ، وكذلك سوق باب القلعة ، مكشوفة ايضا ، ثم السوق الجديد : وتمتد مابين قلعة دمشق ، والمرجة ، تشبه سوق باب البريد

من حيث الازدحام ، ويتم فيها تجارة الجواهر ، وخياطة الثياب الافرنجية .

وسوق الاروام : وتسمى ايضا سوق الدلالين ، وسوق النسوان : وهي جزء من سوق الاروام بين سوق الحميدية ، والحريقة ، وسوق القملية : موضع شارع النصر الآن لبيع النحاس المستعمل والحديث ، والاثاث المستعمل ، والاسلحة ، وغير ذلك . ثم سوق السروجية : لصنع ادوات الخيل ، ولباس الفرسان ، وسوق الزرابلية ، وسوق الدرويشية : وتمتد من سوق الاروام الى باب الجابية جنوبا . وسوق السنانية : تصنع وتباع فيها العلب ، وبها تجارة متنوعة ، وصياغة الذهب . سوق الارز : وهي سوق صغيرة تتصل بسوق البزوربة . والى جانب هذه الاسواق المجتمعة داخل المدينة نجد اسواقا متفرقة كسوق الخيل ، وسوق الجمال ، وسوق الخضرية وسوق الحمير ، وسوق المحايرية ، وسوق المناخلية ، والبوابجية ، وسوق العمارة ، وسوق الاغنام لبيع الغنم المعد للذبح اليومي ، حيث يشترى منه الجزارون لوازمهم ، وسوق الميدان الذي يمتد من باب الجابية وسط المدينة — الى الجنوب بطول ميلين يخترق حي الميدان حتى (باب مصر) أو البوابة (ساحة الاشمر) اليوم ، ويوجد في هذه السوق دكاكين ، ومحال تجارية على جانبيه ، وهي مكشوفة ، وزرع على جانبي السوق اشجار الازدلخت ، وتسير ضمنه المركبات ، ومعظم هذه الاسواق باقية الى يومنا هذا ، وتحمل نفس الاسماء ، ومن المراكز التجارية الهامة في دمشق الخانات المعدة لبيع المواد التجارية، وهي ما زالت بحالة جيدة حتى اليوم ، ولا زال يتبع بعضها التقاليد القديمة التي نشأت بسببها ، ففيها حوانيت تبيع البضائع في موضع واحد ، وتحتفظ كذلك باسمائها القديمة ، وتؤدي وظيفتها كمستودعات . وكانت هذه الخانات تمتد جنوبي الجامع الاموي ، بين القلعة — وسوق مدحت باشا ، حيث توجد الاسواق التجارية المختلفة يتموّن منها الجنوب السوري (حوران — جبل العرب — الجولان) وقد بلغ عدد هذه الخانات (١٣٩) خانا ولا يزال

بعضها عامرا حتى الان . وكانت هذه الخانات تضم الاسواق والدواب ، والمكاربة ، وبعض الفقراء(٦) ، ونظرا لصغر المتاجر امام سيولة المواد الغذائية والبقول ، والمحاصيل . استعان التجار بالخانات لايداع البضائع الزائدة لحين الطلب . او انها اقيمت من اجل تخزين وبيع المنتجات ، مما يدل على ذلك اسماؤها ، ومواقعها القريبة من المواد المخزنة ، ومن أهم هذه الخانات :

خان أسعد باشا ، وخان الدالاتية ، وخان العمود ، وخان سليمان باشا ، وخان الحماصنة (لنزول اهالي حمص به) وخان الجمال ، وخان البطيخ ، وخان الدبس وخان الدواب ، وخان العصرونية وخان الفرو ، وخان عيسى الغاوي ، وخان فتحي ، وخان حبيطر ، وخان بخطر ، وخان الزيت ، وخان المردانية ، وخان الخياطين ، وخان الجوخ ، وخان الزعفرنجية ، وخان الشيخ قطنا ، وخان العمارة ، وخان باب مصلى وخان الشاغور ، وخان العلبية ، وغيرها .

وكانت هذه الخانات تشبه الفنادق في أيامنا هذه ، ويقصدها التجار ، والغرباء ، للتجارة والمبيت ، وكما قسمت اسواق دمشق بحسب اختصاصاتها كذلك الخانات ، وكان اصحاب هذه الخانات من جنسيات مختلفة .

طرق المتاجرة :

أقام الدمشقيون صلات حسنة ، وعلاقات تجارية ، مع الريف السوري والتجار في البلدان المجاورة منذ القديم ، كما اقاموا علاقات تجارية متميزة مع بغداد ابتداء من القرن التاسع عشر ، مما سهل السفر ، والتجارة ، وسير القوافل ، وورود الحجاج . وكان ذلك سببا في انتعاش دمشق اقتصاديا . وعلى الرغم من احتكار بعض الطوائف للتجارة ، فقد وجد الكثير ممن يعملون بالتجارة ، وخاصة الذين تركوا العمل في الحرف اليدوية . أما العاملون في الزراعة فقد تغيرت احوال معيشتهم بعد

انتقالهم الى العمل التجاري ، وخاصة بعد دخول الاجانب دمشق ، فأصبح الفلاح الذي كان قبل ذلك يحمل منتجاته بنفسه الى السوق، اصبح الان يبيع انتاجه للعميل الاجنبي الذي اصبح وسيطا بين الفلاح والسوق ، ويذكر السباعي(٧) الذي يصف اللوحة التي تتكرر كل عام قائلا :

(ففي وقت جمع الضرائب ، وهو الوقت الذي يكون فيه الفلاح في امس الحاجة الى النقد ، يتوجه جيش من التجار واغلبهم وكلاء التجار الاجانب الى القرى ليساعدوا الفلاح بتقديم النقد الضروري له لقاء محصوله القادم بفائدة قدرها ٣ ــ ٥٪ في الشهر ، أو بشراء المحصول كله لقاء ثلثي ، او نصف ثمنه) وقد مر معنا انفا كيف يبيع الفلاح محاصيله من الحبوب دفعة واحدة ، ويتجول بائع الخضار والفواكه في احياء المدينة ، او يعرضوا انتاجهم في أماكن معينة لبيعها بشكل يومي.

التجار الأجانب :

كانت دمشق حراما على الأجانب حتى عام ١٨٣٤ ابان حكم ابراهيم باشا في بلاد الشام ، حيث سمح للتجار الأجانب بدخول دمشق . ويرجع سبب منع هؤلاء قبل تلك الفترة الى خوف التجار الدمشقيين من انتقال زمام المبادرة التجارية الى أيدي الأجانب ، وبعد أن سُمح لهم بالدخول، اخذوا يتاجرون بالبضائع الأجنبية دون معارضة أحد ، وسمح لهم في الاقامة داخل الامبراطورية العثمانية بعد صدور التنظيمات الخيرية ، والاصلاحات التي اعلنها العثمانيون بعد رحيل ابراهيم باشا عن دمشق ، واعترفت بهم الدولة كطوائف ، أو ملل مستقلة ، لها شرائعها الخاصة المستقلة ، ومنحهم السلطان عهد الأمان ، ووزعت طوائف التجار الأجانب تحت الاشراف المدني ، والقانوني لقناصل دول هذه الطوائف الذين توطدت دعائم مصالحهم ، ورزحت الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر تحت وطأة الامتيازات الأجنبية .

وبدخول التجار الأجانب دمشق ، أخذوا يقيمون بها ، ويتاجرون فيها ، مستفيدين من نظام الامتيازات الآنفة الذكر ، واصبحوا صلة الوصل بين السوريين والمؤسسات التجارية والصناعية الأوربية في الخارج ، وزادت المنتجات ، وازدهرت التجارة العالمية ، وكان للتجار الاجانب مزايا متعددة ، كخفض الرسوم النسبي على بضائهم ووارداتهم ، وصادراتهم ، فاستفادوا من هذه المزايا بالمضاربة التجارية ، فعرضوا بضائهم بأسعار أقل من تلك التي يعرضها منافسوهم من الجنسية العثمانية ، واستطاعوا أن يحصلوا على احتكار شبه كامل لتجارة الجملة داخل الامبراطورية العثمانية، واستفادوا أيضا من حماية نظام الامتيازات كاعفائهم من الرسوم ، في حين كان يدفع التاجر المحلي ضريبة تتراوح بين ١٨ ــ ٢٠ ٪ وأصبح التجار المحليون يدفعون التجار الاجانب مبلغا يتراوح ما بين ٣٫٥ ــ ٤ ٪ مقابل الاتجار باسمائهم تخلصا من الضريبة ؛ كما كان يسمح للتجار الأجانب باحتكار بعض المواد التجارية ، ويحرم ذلك على غيرهم من التجار .

وتمتع التجار الأجانب بمزايا قانونية متعددة ، فكان لهم الحق بالتعامل مع التجار المحليين وخاصة المسيحيين منهم ، واليهود(٨) . ومن أسباب اشتغال التجار المسيحيين المحليين بالتجارة مع الاجانب هو حاجة الأخيرين الى وكلاء وتراجمة ، ومقاولين ، فاستفاد من ذلك أبناء الطوائف المسيحية الذين يمتلكون معظم صناعة النسيج ، والتي لحقها الخراب على أيدي الصناعة الأجنبية ، فهجروا صناعتهم تلك ، واشتغلوا بالتجارة التي درت عليهم أرباحا وفيرة . ونعموا بالرعاية الأجنبية في ظل قناصل كل من دولة فرنسا ، والنمسا ، والسويد ، وبريطانيا ، وغيرها من الجنسيات الأخرى ، ويقول كرد علي(٩) : (أصبحت معظم التجارة العربية في بلاد الشام تجري تحت اسم أوربي ، كما وجد في دمشق جاليات أجنبية عديدة ، قدمت لأغراض سياسية ، وعسكرية ، الى جانب عملهم في التجارة ، ومعظم هذه الجاليات من الفرنسيين الذين

استقروا في باب توما .) كما بلغ عدد اليونانيين في دمشق في نهاية التسعينات من القرن التاسع عشر (٣٥٠) نسمة(١٠) .

وهكذا استولى التجار الأجانب على مفاصل التجارة ، وجنوا ارباحاً طائلة ، من تحويل السلعة الى نقد ، والنقد الى سلعة كمادة أولية ، أو غذائية .

وفي تعاظم اللا تعادل في المبادلات التجارية ارتفعت أسعار السلع المصنعة في اوربا ، والمصدرة الى الدولة العثمانية ، وقد باع التجار الأجانب ، ووكلاؤهم ، سلعا مغشوشة ، بأسعار فاحشة ، ونهبوا العمال المحليين كمستهلكين ، يضاف الى ذلك استغلال الشغيلة كمنتجين عن طريق شراء محاصيلهم بأسعار زهيدة ، وابتدعوا كل الوسائل لتأمين مثل هذا الشراء المربح . وعن طريق المتاجرة ــ بيعا شراء ــ حققوا رأسمالا تجاريا مجزيا .

التجارة الخارجية :

اصبحت التجارة في دمشق ــ داخلية كانت أم خارجية ــ تجارة رأسمالية حيث بنيت أساسا على انتقال البضائع المصنعة ، أو غير المصنعة ، والاتجار بها ، مع تصدير البضائع المصنعة محليا كالصناعات الغذائية والأقمشة ، والصناعات الحرفية اليدوية .

وقابل الانتاج الصناعي المحلي ، البضائع الأجنبية المتنوعة والرخيصة ، وسيطرت التجارة الأوربية على المواد الخام التي تتطلبها الصناعة الغربية ، فالشكل الرأسمالي الأجنبي للتجارة الأوربية المتفوقة، وعملية تبادل البضائع الرخيصة بالمواد الخام ، والمواد الغذائية التي يحتاجها السكان ، نتج عنها تلك الفعاليات التي شهدتها دمشق في هذه الفترة ، ولم تتشكل البروجوازية المحلية ابدا من التناقض بين برجوازية صناعية أو تجارية في بدء تكوينها وبين طبقة اقطاعية ثانية .

فالعلاقات غير المتكافئة بين القوة الرأسمالية الأوربية ، والتجارة المحلية التابعة ، أدت الى الهيمنة الرأسمالية الواضحة ، وعملت الرأسمالية الأوربية على تحطيم العلاقة الضرورية لهذه التجارة ومنعت أيضا تشجيع ظهور رأسمالية محلية في أي وقت ، فكان همها تفكيك البنى الاقتصادية ، والاجتماعية ، وقد رأينا كيف استغل التجار الأجانب ، المواد ، والأسواق بأقل تكلفة ممكنة وغطوا الأسواق المحلية بالسلع والخدمات الجديدة ، حتى لم يبق لهذه الأسواق سوى بعض الامكانات المتوفرة ، وكان لا بد لتجار دمشق كغيرهم من تجار العالم أن يفتشوا عن أسواق لفائض منتجاتهم ، وكان هذا الفائض يشكل سوقا رائجة ، ويستثمر هذا الفائض صناعيا ، أو يباع على شكل سلع مصنعة كالقطن ، او يباع غلالا كالقمح ، والشعير ، والحبوب الأخرى .

ومن الصناعات الزراعية أشكال وأنواع شتى ، فهناك القطن ، والقنب ، والفاكهة ، والزيتون ، والحبوب ، والأخشاب وغيرها وكلها مواد تجارية رائجة في الأسواق المجاورة ، والبعيدة ، وتعاملت دمشق مع أسواق الوطن العربي : كفلسطين ، والعراق ، ومصر ، والحجاز ، والأجنبية : كالأناضول ، وأوربا ، وقبرص ، وقد شهد لبضائع دمشق بالجودة ولأهلها بالمهارة(١١) ، وقيل أن انتاج دمشق يذهب الى الأستانة، والقاهرة ، ويباع بأسعار رخيصة(١٢) لأن التجار الكبار يشترونه ، ويرسلونه الى البلاد البعيدة فتقل هذه المواد في السوق المحلية . وهذا يدل على أن التجارة الخارجية كانت تخضع لتجارة التصدير التي تحصل على المصنوعات والمواد الأولية ، وبأثمان جيدة .

انواع السلع :

تدل جداول الصادرات على أنواع السلع التي كانت تصدر الى الأسواق الخارجية ، ففي عام ١٨٥١ بلغت الصادرات السورية الى مصر بحرا ما قيمته ٧٥٠ ألف فرنك(١٣) ثمنا للأخشاب والثمار والتنباك وشلل

حرير كاشمير ، وسيوف عجمية ، أما الى فلسطين فقد بلغت الصادرات في تلك السنة ١٦٢٫٥٠٠ فرنك ثمنا للاقمشة ، والتنباك ، والمحارم والعباءات . كما بلغت الصادرات الى صيدا ، وصور ، وعكا من الثمار والتنباك ما قيمته ١١٢٥٠ فرنكا . وبلغت الصادرات الى الاستانة من خشب البز ، وتنباك العجم ، والقمر الدين واللؤلؤ ٤٤٧٥٠٠ فرنك والى أزمير من ثمار ، وملابس شامية وأخشاب ، ما قيمته ١٣٥٠٠٠ فرنك ، والى حلب من ثمار وأقمشة ، ما قيمته ٧٠٠ فرنك .

وهذا يوضح أن الغلات الزراعية هي الأكثر عددا بين الصادرات ، الا أن الكمية والمقادير غير دقيقة ، فلا نقدر أن نميز قيمة وثمن السيوف العجمية مثلا ، وثمن اللؤلؤ المباع ، حتى نحدد الكميات الباقية بدقة . الا أن عمليات التصدير تدل بوضوح الى خريطة السوق التي تتعامل معها دمشق .

ومن خلال استعراض الصادرات ، والواردات أيضا ، يتبين لنا أنواع السلع التي كان التجار يتعاملون بها ، وما هي أنواعها ، وهل كانت مصنعة محليا ، أومستوردة من الخارج . فقد ورد في جدول الصادرات من دمشق الى البلدان المجاورة عام ١٨٣٣ ما يلي :

الى لبنان بضائع هندية ، وعجمية من بغداد ومكة وملابس دمشقية بقيمة ٧٥٠ ألف فرنك . الى الاستانة : خشب البز ، وثمار ، وملابس شامية ١٣٥ الف فرنك الى حلب ثمار وأقمشة دمشقية ٧٠٠ ألف فرنك الى حماه ، وحمص ثمار ، وبضائع دمشقية ، وهندية ١٨٧٥٠٠ فرنك .

اما البضائع القادمة من بغداد ، والموصل ، كالموسلين الهندي والبهارات ، واللؤلؤ والتنباك والطنافس ، والشال والحرير ، وقماش الكشمير ، وجلود الابل ، والصوف ، والمحارم والعباءات ، والفرشات تقدر قيمتها بـ : اربعة ملايين وخمسمائة وثلاثون فرنكا . والمواد الواردة

من مكة : كالقهوة (من مخا ــ اليمن) والموسلين الهندي ، والتمر هندي والشال ، والمسك بقيمة ٧٥٠ الف فرنك .

ــ من مصر ، نيل ، حنة ، جوز الهند ، جلد الجاموس ، عاج ، رز ، سكر ، طرابيش ، تمر ، بقيمة : اربعة ملايين وستماية وثلاثة وسبعين الف فرنك .

ــ من فلسطين ، القطن ، والزيت ، والصابون ، والشمع ، والقمح، والبطيخ الأحمر بقيمة ١٠٧ آلاف و ٥٠٠ فرنك .

ــ من صيدا ، وصور وعكا : دخان ، حرير ، زيت ، تين مجفف ، بقيمة ١٦٢ الف فرنك .

ــ من بيروت : بضائع واقمشة اوربية بقيمة : ثلاثة ملايين و ٤٥٠ الف فرنك .

ــ من تونس : طرابيش ، دراهم ، فضة ، ذهب : أربعة ملايين واربعماية ألف فرنك .

ــ من طرابلس الغرب : زنانير : حرير ، اسفنج ، برتقال ، ليمون، دراهم فضية وذهبية ، بقيمة : ١٢٦ الف و ٧٥٠ فرنك .

ــ من لبنان : حرير، زيت ، دخان ، بقيمة : ٧٥٠ الف فرنك .

ــ من استنبول : البسة ، محارم ، فراء ، حرير بروسه ، بندق ، جلد ، جواهر ،دراهم . بقيمة : ٩٧١ الف فرنك .

ــ من ازمير : سجاد ، أفيون ، حرير ، طرابيش ، مصنوعات اوربية بـ ١٤٠ الف فرنك .

ــ من حلب : اقمشة ، حرير ، محارم مطبوعة ، شال ، ومن انقرة سمك ومن انطاكية ملح وكتان ، ومن أورفه : جلود ، ومن انطاكية جلود ، وجميعها بـ٧٢٣ الف فرنك .

ويتضح مما تقدم أن هذه المواد المستوردة من اثني عشر جهة كانت تتم المبادلات التجارية بينها وبين دمشق وتدل على اتساع تجارة دمشق وازدهارها ، وتوضح أهمية التجارة مع مصر ، وبغداد ، وبيروت ، والأقطار العربية ، والأناضول ، والمغرب العربي وتدل بنفس الوقت على السلع المنقولة ، والمصنعة خارج دمشق وكذلك المصنعة محليا . وكذلك فان صادرات دمشق تدل على أنواع السلع المتبادلة والمصنعة محليا ، ومكانتها ، وقيمتها التجارية . فقد صدرت دمشق الى بغداد بللور من المانيا ، ومصنوعات من انكلترا ، وسويسرا ، وفرنسا . وأقمشة ليون الفرنسية ومن ايطاليا الأقمشة الحريرية ، والطرابيش وفولاذ ، وحديد وماء سليماني ، ومجوهرات وأسلحة نارية ثمينة ، وساعات فرنسية وسويسرية ، ومصنوعات مصرية .

اما من صناعتها المحلية الخاصة فقد صدرت دمشق ، الاقمشة ، والصابون ، والطرابيش والبللور ، والجواهر ، والساعات ، وأحجار كريمة ، وخشب البز وثمار وملابس رجالية ، وتنباك ، وشال ، وأقمشة حلبية ودمشقية وعباءات . وكانت جهة التصدير الى مكة ومصر وفلسطين ، وبيروت ، واليونان ، وازمير ، وطرابلس . وقدرت صادرات دمشق الى مصر فقط عام ١٨٤٠ بـ ٣٧٥ الف جنيه ، وهذه المواد هي من الفاكهة ، والتبغ ، والحلويات ، والسكاكر الافرنجية(١٤)

وكانت السفن الاوربية في اربعينيات القرن التاسع عشر تصل الى بيروت باعداد كبيرة قدرت بحوالي ١٥٠٠ سفينة سنويا ، وقدرت حمولتها بثمانية الاف طن تقريبا ومن نفس الميناء يخرج ٨٠٥ سفينة تحمل اكثر من خمسة الاف طن من المواد المصنعة ، والغذائية . وهذه المواد مكونة من المواد القطنية ، والحريرية ، والاسفنج ، والتبغ والصابون ، والسمسم ، والكمون والعفص . وكانت المواد الفرنسية التي تصل من فرنسا تحضر من خمسة اصناف هي : الاجواخ،والصباغ والنيلة ، والسكر والقهوة ، بالاضافة الى اصناف اقل اهمية هي

الاواني المنزلية ، والحديد والصلب ، وصفائح الرصاص والتوتياء ، وشرائط حريرية ، وبعض أنواع الصابون .

وتستورد فرنسا بالمقابل : القطن بنوعيه (الخام والمغزول) والنسيج ، وجوز العفص ، والنحاس ، والصوف ، والجلود ، والشرانق وخيوط الحرير الطبيعي(١٥) ومن خلال المبادلات التجارية ايضا والقائمة بين دمشق وبلاد الشام من جهة ، ودمشق والدول العربية والاجنبية من جهة أخرى ، يتضح لنا أن اوسع تبادل تجاري في منتصف القرن التاسع عشر كان بين مصر وسوريا . وقد احتلت مصر المكان الاول بالنسبة للتجارة الخارجية ، ثم جنوب سوريا ، وتركيا ، والعراق ، بالدرجة الثانية .

وفي الجهة الشرقية فقد كانت بغداد ، والبصرة ، تستوردان تشكيلة متنوعة من منتجات الهند وفارس ، والجزيرة العربية ، ومعظم هذه المواد كانت تصل الى دمشق . وسببت تجارة الواردات الهندية ، والتوابل ، والبن ، والمواد المستوردة من الجزيرة العربية نزفا في العملات الذهبية والفضية من كل من مصر وسورية ، والعراق ، حيث كانت صادرات كل من هذه المناطق الثلاث ، تعتبر قليلة بالنسبة للواردات . وكان يتم تعويض هذا النقص عن طريق التجارة مع أوربا ، والصادرات الى الدول المجاورة الى حد ما حيث كان اكثر التجار يتعاملون معها ، وكانت التجارة العالمية في سنة ١٨٣٤ تقدر بـ ٨ر١ مليار دولار .

وفي سنة ١٨٤٠ تقدر بـ ٧ر٣ مليار دولار .

وفي سنة ١٨٥٠ تقدر بـ ٦ر٥ مليار دولار .

وفي سنة ١٨٦٠ تقدر بـ ٥ر١٠ مليار دولار .

ومن دراسة الجدول يتبين أن التجارة العالمية قد ازدادت ما بين عام ١٨٤٠ ـ ١٨٦٠ الى ثلاثة امثال تقريبا . وهذه الظاهرة تدل على ازدياد العرض والطلب العالميين على التجارة التي انخرطت دمشق في لجتهـا .

وكانت المصنوعات التي تعتمد على الزراعة تتصف بجودتها ، وكانت العناية بتصديرها الى الخارج تزيد من اتقانها فيكثر الطلب عليها ، وتزداد شهرتها عالميا وبلغت نسبة الصادر منها ٥٠٪ من مجموع الصادرات العثمانية ، ولهذا كان للانتاج الزراعي المتنوع كالقمح والشعير ، والتبغ ، والعنب ، والذرة والارز ، والزيتون واللوز ، والحمضيات ، والحرير ، والكتان ، والماشية ، والماعز ، والاغنام مدلولات اقتصادية هامة . فالقمح والشعير ، يشغلان مساحة واسعة من الارض ، ومع أن الدولة العثمانية كانت تصدر القمح الا أنها كانت تستورد الدقيق نظرا لصعوبة النقل بين القرى المنتجة والمدن المستهلكة وكان استيراد الدقيق عن طريق البحر أكثر سهولة ويسرا . وكانت كثرة البضائع الواردة من اوربا الى دمشق في القرن التاسع عشر سببا في إنشاء ميناء جديد لاتساع السفن الكبيرة فأقامت ميناء بيروت ، هذا الميناء التجاري تطلب بالضرورة طريق صالحة من الداخل فأقيم طريق دمشق ـ بيروت لتصريف البضائع من الداخل مما يسهل عملية التجارة الخارجية ، وزاد من كميات المواد المصدرة .

القوافـل التجارية :

امتازت دمشق بموقع جغرافي هام ، فهي ضمن غوطتها الغنـاء تعتبر مركزا للانتاج الزراعي ، ومكانا للمبادلات التجارية بين البـدو والحضر . وهي نقطة اتصال بين الطرق البرية ، والممرات التي تخترق المنطقة الجبلية . ودمشق التي لم تكن تعرف سوى الحياة الرغيدة كان

حري بها أن تفرض على المناطق المجاورة دورها الحضاري ، والاقتصادي المدني ، والتجاري . فقيام المبادلات التجارية بين الاقاليم ذات الموارد المختلفة جعلت من دمشق سوقا اقتصاديا رائجا ، فهذا الموقع جذب التجار للعمل ، والاقامة . وكذلك نرى أن دمشق استمدت مكانتها وأهميتها من اطارها الطبيعي . فهي السوق ، وهي الممر الالزامي ، وهي الحياة السعيدة المستقرة ، وهي الامان ، وهذه الصفات صبغتها بطابعها الذي يتفق مع موقعها المتميز . فالطرق والدروب ، تتجه الى دمشق ، والقوافل التجارية تقصدها وتأمها ، والحركة التجارية دائبة نشيطة جعلت منها مركزا اقتصاديا مزدهرا ، وادت كثرة المبادلات التجارية الى نشوء الاسواق ، والمراكز التجارية داخل دمشق للتصدير والاستيراد ، والاستهلاك المحلي . وبازدياد العمليات التجارية ، والمبادلات ، بدات الحاجة الملحة لانشاء الطرق ، واصلاح القديم منها . فالقوافل التجارية التي كانت تتجه من دمشق باتجاه بيروت ، وبغداد ، وحلب ، والقدس ، والى مصر برا ، كانت تسير على الدروب الطويلة باعداد كبيرة ، لتسهل على المسافرين عملية السفر ، وتقلل من رهبة الارتحال ، وامكانية التصدي لقطاع الطرق ، وايجاد الامان لدى المسافرين . والتأمين على بضائعهم ، فكانوا يتكتلون جماعات ، ويسيرون معا ليلاً نهاراً .

وقد اعتاد التجار ، والمسافرون ، في نقل السلع والمواد التجارية ، طريق القوافل التي تعتمد بالدرجة الاولى على الحيوانات كالبغال ، والخيل ، والحمير ، والجمال . وكانت الطرق الوعرة تعيق سير القوافل ، وكان اصحاب القوافل يجدون مشقة زائدة من وعورة الطرق ، ووجود البرك ، والوحل ، وفي الشتاء أثناء هطول الامطار يتعذر السير نظرا لعدم وجود خنادق لتصريف المياه على جانبي الطريق . كما ندر وجود الجسور على الانهار ، والوديان ، وان وجدت فهي قليلة بدائية .

ونظرا لهذه الحالة ، وتعذر السير شتاء ، كانت القوافل تبدأ رحلاتها في فصول الجفاف وعلى الاخص في الصيف . والانتقال بين

المدن مقتصر على عدد محدود جدا من الناس ، وبعد دخول الرساميل التجارية ، وازدياد الطلب على المنتجات ، والمواد الاولية من دمشق ، وداخل بلاد الشام ، بدأ التفكير في اقامة الطرق . وقد بذل الرأسمال الاجنبي اموالا طائلة — وخاصة الفرنسي — في هذه الناحية من اجل توطيد نفوذه ، وتعميق تغلغله . وباشرت شركة فرنسية بشق طريق بين دمشق وبيروت عام ١٨٥٧ (١٦) لمسافة قدرها ١١٢ كم ، وبدأ العمل به عام ١٨٥٨ . وشهدت البلاد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر شبكة مواصلات ، تمتد من غزة وبئر السبع جنوبا ، الى اقصى الشمال في الاسكندرية مارة بالمدن الرئيسية ، القدس ، دمشق ، حمص ، حماه ، حلب ، انطاكية ، وكان الطريق الهام لمرور القوافل التجارية ، واعمالها ، طريق دمشق — بيروت .

وكانت القوافل الخارجية تعتمد على الابل بشكل خاص واهمها : قافلة الحج الشامي الى الحجاز لاداء فريضة الحج . وعلى الابل ايضا يتم نقل المتاع المعد للتجارة بين المدن الشامية البعيدة ، والمصرية ، أو العراقية . وكذلك نقل الحبوب ، والاغذية من الاقطار الاخرى .

وكان هناك وسيلة اخرى للنقل تشاهد بين دمشق والقنيطرة ، وهي عبارة عن عربة طويلة تجرها الثيران .

أما واسطة النقل بين دمشق والقرى المحيطة ، فكانت عربات تجرها الخيول ، وتنقل القروين وحوائجهم للمدينة (دمشق) ، وبعض الناس الفقراء يتنقلون سيرا على الاقدام ، ويحملون حوائجهم فوق ظهورهم .

أما قوافل الابل ، فكانت أهم هذه القوافل ، فهذه عماد الانتقال في بر الشام . وقد سمي الجمل من قبل (سفينة الصحراء) وبواسطة الابل لعب البدو دورامهما في الحياة الاقتصادية في جميع الولايات العربية فهم المنتجون للابل ، والمزودين قوافل التجار بجمالهم . كما

ان الأدلاء (جمع دليل) لتلك القوافـل انحصرت بهم ورافق القوافل عدد من الحراس المسلحين يمثلون العشائر التي ينبغي على القافلـة المرور في حماها . وبهذا كان البدو مسؤولين عن حماية القوافل ، مقابل تقاضيهم اجورا وافية ، فالقوافل التي تنتقل من دمشق الى حمص ، وطرابلس ، كانت تتعرض لغارات قطاع الطرق ، واللصوص ، في وقت عجزت الدولة عن حماية هذه القوافل ، وفرض الامن . كذلك ادى تأخر المواصلات الى تأخر الاعمال التجارية الخارجية .

وكانت الطرق التي تتبعها القوافل صعبة ، ومسافتها بعيـدة ، وطرقها وعـرة .

وازدادت اهمية موقع بيروت مع ازدياد التدخل الاجنبي ،والتجارة الاجنبية في منتصف القرن التاسع عشر ، واعتبرت بيروت مساندا حقيقيا لتجارة دمشق من حيث التصدير ، والاستيراد ، وكانت اكثر المبادلات التجارية القادمة والمغادرة تنقل بواسطة القوافل من دمشق الى بيروت ، ولما كانت هذه القوافل تتعرض لصعوبات الطرق ومخاطره ، وانعدام الامن ، واعتبار هذه الامور من السلبيات التي اثرت في اتساع التجارة وحدت من نموها لذلك فان الحاجة استدعت انشاء الطرق واصلاحها . وكانت طرق التجارة بين دمشق والمناطق الأخرى ، وطرق القوافل على الطرق التجارية المتبعة ، ومـدة سـير هـذه القوافـل محددة على الشكل التالي :

من دمشق الى بيروت اربعة ايام . ومن دمشق الى يافا ١٠–١٢ يوما

وبين دمشق وصيدا اربعة ايام ، وبين دمشق وطرابلس ٦ ايام .

وبين دمشق وبغداد من ٣٠ – ٤٠ يوما .

وكان للقوافل التجارية التي تنقل البضائع والمسافرين عادات ، وتقاليد ، درجوا على اتباعها . فواسطة النقل هي حيوانات الجـر ،

والجمال حيث يحزم التجار امتعتهم ويركبون ، وعندما تكون القافلة من الابل يوضع عادة في عنق الجمل الاخير من القافلة جرساً لاعلام قائــد القافله او التجار الذين يسيرون في المقدمة ويقطرون جمالهم خلف بعض ولا يرون القافلة خلفهم يتنبهوا لحسن سير القافلة بأنها مازالت تسير بشكل متصل طالما يسمع رنين الجرس ، وعندما يتوقف الجرس عن الرنين يكون جزء من الجمال قد توقف او توقف الجمل حامل الجرس فقط ، اضافة الى كون الاجراس وسيلة لحث الدواب على النشاط ، والجد في السير . كما كان المسافرون يلقون من صوتها استئناسا ، ويعلم كل من يسير على الطريق ويسمع اجراس غيره انه ليس لوحده ، وان الطريق أمان . وقد اقيمت الخانات على الطريق كأماكن للراحة ، فيضع التجار امتعتهم ، ويتزودون بالمواد الغذائية ، ويزودوا حيواناتهم بالعلف والماء اثناء الاستراحة . وكان هناك الحنتور يسير بين دمشق ، وبيروت في تلك الفترة .. اضافة الى البريد الذي تنقله الخيول ، وله اماكن استراحة لتبديل تلك الخيول .

ولعل من افضل حسنات الحكم المصري في بلاد الشام هو تأمين المواصلات طوال فترة حكمه ، ولكن الاضطرابات التي ظهرت بعد خروج الجيش المصري جردت المنطقة من هذه الهبة التي قدمها ابراهيم باشا في تأمين المواصلات الداخلية .

وكانت القوافل التجارية تستطيع التوجه من بغداد الى دمشق مباشرة عبر الصحراء محملة بالبضائع الهندية ، والفارسية . وتعود ومعها الاقمشة الانكليزية التي تصرف فيما بين النهرين ، والبحرين ، وجنوب فارس ، وفي عام ١٨٤٥ هاجم البدو قافلة كبيرة مؤلفة من ثلاثة آلاف جمل كانت في طريقها من دمشق الى بغداد ، ونهب البدو بضائع كثيرة قدرت بعدة ملايين(١٧) ، وافلس تجار دمشق من جراء ذلــك ، وارغموا التجار على حصر الاتصالات ببغداد عبر طريق حلب ، والموصل، بطريق أطول من الطريق المباشر من دمشق الى بغــداد بثلاثة اضعاف ،

واصبح افضل من الطريق المباشر عبر الصحراء لانه اقل خطرا ، ولكن طول الطريق زاد ثمن البضائع في الاسواق لزيادة التكلفة وعناء السفر .

وقد بلغت تكاليف نقل الطن الواحد من البضائع بالعربات بين دمشق وبيروت ٥٦ سنتيما اي ١/١٠ من الفرنك ، وبعد انشاء الخط الحديدي نقصت هذه الاجرة الى النصف تقريبا لنقلها بالقطارات . ومن جراء ازدياد حركة التصدير بين دمشق وبيروت انشأ طريق دمشق ـ بيروت حيث كانت وعورة الطريق قد حالت دون الاستخدام الكثيف للتجارة . وفي السنوات الثلاثين بين ١٨٥٦ ـ ١٨٨٦ مدت السكك الحديدية بمقتضى امتياز صدر منذ ١٨٦٠ . وقد ظهر الوعد بمزيد من الطرق في الخط الهيمايوني عام ١٨٥٦ ، وصدرت فرمانات عديدة لتحسين الطرق ، ولكن المباشرة الجدية بدأت بعد هذا التاريخ . وكانت الطرق السلطانية ، وطرق البريد ، وطرق الاسكندرونة ـ حلب ، أو بيروت ـ دمشق ، تفي بالغرض نظرا لعدم وجود عربات .

قافلة الحج الشامي :

لعل قافلة الحج الشامي ، وطريق الحج الخاص لنقل الحجاج يعد من أهم الطرق التجارية حتى تلك الفترة ، لان قافلة الحج الشامي بالضرورة كانت قافلة تجارية ايضا ، وتحمل البضائع من الحجاز الى دمشق وبالعكس(١٨) . فموسم الحج السنوي يتسم بمظاهرة تجارية واسعة يعتمد عليها كثير من السكان في تأمين موسم سنوي ، والارتباط بين الحج ، والتجارة كان ولا يزال وثيق الصلة بالعالم الاسلامي عامة حتى الان ، وكانت دمشق مركزا هاما لتجمع الحجاج ، وكان منصب امير الحج تابع للوالي ، وتختار له الدولة رجلا شجاعا ، وعلى الوالي الذي اصبح (امير الحج) في دمشق القيام بالدورة السنوية في ولاية دمشق لجمع عائدات الحج . ونظرا لاهمية القافلة فقد كان امير الحج عندما يصل بقافلته الى المزيريب يبعث برسائل الى السلطان يبشره

بالعودة سالما ، وتنشر اخبارها ليطمئن السكان على القافلة وذويهم ، نظرا لما كانت تتعرض له القافلة من الاخطار ، وقطاع الطرق ، وغارات البدو بين المزيريب ، والمدينة المنورة .

وكانت قافلة الحج الذاهبة من دمشق تعد من اكبر قوافل الحجاج سنويا ، وكان امداد الحجاج بالتموين لمدة الرحلة التي تبلغ ثلاثة اشهر ذهابا وايابا يتم في دمشق ، وتزويد هؤلاء بأدوات النقل والخيام ،وادوات التجارة قد جعل من دمشق سوقا تجاريا رائجا ، وضع لها اسس الرخاء الاقتصادي ، وتمتعت به خلال الحكم العثماني . وقد احتوت سجلات المحاكم الشرعية على العديد من القضايا بنقل الحجاج واجورهم ، ومنها نستنتج القيمة التي يجنيها المتصرف بالحملة فمثلا : بلغ ماتقاضاه شيخ حملة السخابة ٢٥٦٠٠ر قرش ، وشيخ حملة التدامرة ٢٣١٥٠٠ر قرش ، وشيخ القراونة ١٩٣٠٠٠ قرش ، وشيخ حملة الحماصنة ٩١٤٠٠ قرش، ومن هذه الارقام نستدل على مقدار ماينتجه هؤلاء من اجور الجمال ، واجرة النقل ، والخدمة ، وهذه الاجور للذهاب والاياب معا .

وقد ذكر علي الحسني مايلي : بلغ عدد الحجاج عام ١٨٥١ حوالي ٤٠ الف شخص ،

وباعت دمشق لقافلة الحجاج ٢٤٩٥ قطعة قماش انكليزي

و ٢٧٠٠ رزمة خيوط قطنية،

و ١٢٠٠٠ رطل سكر فرنسي ،

و ٨٠٠٠٠ رطل سكر انكليزي ،

وكان الناس يسافرون للحج في منتصف شوال ضمن احتفال كبير ، ويعود الحجاج في النصف الثاني من صفر باحتفال ايضا(١٩)

وعموما فان الدولة العثمانية اهتمت بقافلة الحج على الرغم من انه لم يقم اي من السلاطين باداء فريضة الحج سوى السلطان عبد الحميد الثاني الذي اعلن نفسه خليفة المسلمين . وربما يعود ذلك لأسباب أمنية.

ومع ذلك فقد أمن السلاطين سلامة قافلة الحج بوصفهم حماة الحرمين الشريفين طوال القرون الاربعة التي حكموا فيها بلاد الشام .

البيوتات التجارية :

في منتصف القرن التاسع عشر كانت سورية ، ولبنان ، وفلسطين غارقة بتوسع الرأسمال الاجنبي ، وبدرجة أولى الرأسمال الانكليزي ، يليه الفرنسي بالدرجة الثانية . وقد تفسخت العلاقات الاقطاعية في المنطقة ، وتطورت العلاقة بين النقد ، والسلع نسبيا . هذه التغيرات لم تكن كافية لاحداث نمو حقيقي يكمن في كونها غارقة في نطاق السيطرة الاستثمارية التامة على الاقتصاد والدولة ، ولم يقتصر ذلك على دمشق وحدها ، بل في سائر الامبراطورية العثمانية ككل . ففي سورية كانت المنشآت (كالمصارف والمصانع والموانىء وخطوط التجارة) خاضعة لرقابة ، وتحكم الرأسمال الاجنبي(١٩) . وكان هدف المصالح الاوربية تحقيق اكبر كمية من الربح ، ليتراكم هذا الربح في مراكز الرأسمالية التي كانت تنمو على حساب البلدان الخاضعة لاستغلالها ، وكانت المنافسة الاوربية فيما بينها داخل الامبراطورية تحميها دولها لدى الباب العالي ، وبواسطة القناصل ، والعملاء في المدن السورية ، وجميعها تهدف الى اقتسام الغنيمة العثمانية . فالخلل الأساسي الحاصل داخل الاقتصاد السوري بوجه عام ، اضافة الى ضآلة كمية الانتاج ، وحركة النمو الصناعي الضعيفة ، أدت الى تبعية اقتصادية كاملة للرأسمال الاجنبي . فالخدمات ، والارباح الكبيرة ، تخرج من البلاد لدفع أجور النقل البحري ، وخدمات التجارة ، والمصارف ، والتأمين . كل هذه الصور تعطي الصورة الواضحة للتبعية تجاه المراكز الرأسمالية

المهيمنة(٢٠) ، وتكشف المدى الذي بلغه التجار الاجانب ، والفوائد التي جنتها الدول الاجنبية بواسطة التجارة . وكان القناصل يحمون رؤساء الطوائف ، أو بعض افرادها ، من دفع الاموال الميرية المترتبة عليهم .

وتخلى بعض الافراد عن جنسيتهم العثمانية ، وانضموا الى الجاليات الاجنبية لمساعدة القناصل . وعملت بعض الطوائف اليهودية في الامور المالية ، وعمل أفراد أغنياء كمصرفيين لباشوات دمشق المتعاقبين ، واشتغل الكثير منهم في أعمال الصيرفة على نطاق واسع(٢١)، فاشترى الاغنياء منهم سندات مالية بأثمان بخسة ، واستغلوها في ظروف مناسبة ، وتمتعوا بنفوذ واسع في دوائر المال ، والجباية .

كما جنى المرابون منهم مالاً وفيراً جراء القروض التي استوفوها بأضعاف مضاعفة .

هذه الاوضاع ساعدت في نشوء طبقة نشيطة من التجار ، ومقرضي النقود ، والوسطاء الماليين ، والعاملين في التجارة الخارجية،والداخلية، خاصة بعد ما فتح الباب على مصراعيه أما المؤثرات الخارجية في أيام الحكم المصري . وتدفقت بذلك البضائع الاجنبية ، وكثر العاملون بالتجارة ، وتصريف تلك البضائع . وقد بلغ عدد الدكاكين التي تبيع البضائع الانكليزية في دمشق عام ١٨٣٩ (مئة وسبعة دكاكين) ويقدر مجموع رؤوس أموالها بمبلغ يتراوح ما بين ١٦ مليون الى ٢١ر٢ مليون قرش(٢٢) ، وجنى المتعاملون مع التجار الاجانب أموالا طائلة . وازداد الرأسمال الاجنبي ، وتطورت التجارة العالمية ، ولعبت الاسواق دورا هاما في الحياة الاقتصادية للدول الرأسمالية ، فازداد بذلك الرأسمال الاجنبي ، وتزايدت معه المعاملات التجارية ، ونشأت البنوك (المصارف) ، ودخلت القروض كعامل هام في توطيد السيطرة الاجنبية على تجار الامبراطورية . ومع مطلع النصف الثاني للقرن التاسع عشر

اخذ الرأسمال الاجنبي يفتتح فروعا لغزو الامبراطورية العثمانية . فأصبح الرأسمال الاجنبي يلعب الدور الاساسي في حياة دمشق الاقتصادية ، والاجتماعية ، وحتى السياسة(٢٣) .

كانت العلاقات التجارية ، والمالية بين دمشق ، والخارج ، تتم من خلال البيوتات التجارية التي كانت تمول التجارة . وهذه البيوتات تعتمد الرساميل التي كانت بالاصل من الدول الاجنبية . ففي نهاية حرب القرم ١٨٥٦ راجت اعمال تجارية في دمشق ، وكثر بح الاهالي القائمين بهذه التجارة ، وذلك بسبب الاموال الاجنبية التي اقرضتها كل من فرنسا ، وانكلترا للدولة العثمانية . فالبيوتات التجارية التي أسسها البريطانيون في دمشق تبعها زيادة ضخمة في الطلب على المصنوعات البريطانية ، وكانت سوق دمشق بحاجة الى المزيد من البضائع ، وتغيرت المبادلات التجارية بشكل ملحوظ عن سابق عهدها أثناء حرب ابراهيم باشا ضد الامبراطورية العثمانية ، واصبح ميزان التجارة يميل بعد عام ١٨٤١ لصالح بريطانيا ، وأصبحت البيوتات التجارة تقدم الى العاملين بالتجارة (عملاء بريطانيا) المقيمين بدمشق كدفع سلفة للتحول الى بريطانيا فيما بعد ، واصبحت المبادلاتالتجارية أكثر تنظيما(٢٤) ، وزادت بالتالي التجارة العالمية ، واخذت الاسواق الخارجية في البلدان المختلفة تلعب دورا في الحياة الاقتصادية لصالح الدول الرأسمالية المتطورة ، وكان الرأسمال الاجنبي التجاري المتزايد طوال هذه الفترة مع البنوك ، والقروض ، يوطد السيطرة الاستعمارية على التجارة في تلك البلدان .

وفي تلك الاحوال نجد : انه لم يكن في سورية كلها بنوك بمعناها الحرفي للتعامل ، والتمويل المالي ، بل كل ما كان فيها هو عبارة عن بيوتات تجارية فردية قليلة العدد ، ضئيلة الرساميل ، بدائية التنظيم ، وهي أقرب الى المؤسسات الربوية منها الى البنك الحالي . وربما مرد ذلك الى عدة مفاهيم اجتماعية ، ودينية ، وسياسية ، واقتصادية

أيضا . فالاسلام حرم الربا والتعامل به ، وايداع الاموال في البنوك ، وجني الارباح . والفوائد في نظر الاسلام محرمة ، لذلك اتجهت اموال المسلمين الى شراء الاراضي ، والبساتين ، والمساكن ، والتجارة ، والصناعة . كما أن ضعف الحالة الاقتصادية لبعض السكان ، وقلة المداخيل الفردية ، لم تشجع الكثيرين على استثمار الاموال على شكل ودائع . ونجد معظم الذين يدخرون الاموال فهم يدخرونه على شكل حلي ، ونقود ذهبية . وظهر ذلك من خلال دراسة صكوك الوفاة عند حصر إرث المتوفين(٢٥) . وجاءت الرساميل الاجنبية لتجد الساحة خالية فملأتها بالبنوك الاجنبية وارتبطت البلاد بالمؤسسات الاجنبية من بنوك ، وبيوتات تجارية ، وغيرها . وقد بلغ مجموع البيوتات التجارية التي يملكها مسلمو دمشق ، وتتعامل مع أوربة ، ستة وستين بينا يتراوح مجموع رؤوس أموالها ما بين ٢٠ ــ ٢٥ مليون قرش(٢٦) .

كما اقيم أول بنك عثماني في استنبول ، واسسته بريطانيا عام ١٨٥٦ ، ومركزه الاساسي لندن . وكان ليهود دمشق ٢٤ بيتاً تجارياً ، وراسمال يعادل اربعة ملايين ونصف مليون فرنك ، فالراسمال الاجنبي كان بشكل عام هو الغالب ، وساعد على انحلال الاسلوب الاقطاعي للانتاج في سورية عامة ، كما ان اقتصاد دمشق بدأ يتخذ وجهة جديدة تحت تأثير الراسمال الاجنبي الذي أقام منشآت اقتصادية بهدف السيطرة على اقتصاد البلاد ، وكان له تأثير سلبي في استغلال الثروات الطبيعية ، وامتصاص الفائض الاقتصادي بشكل عام ، وبطرق ووسائل متنوعة ، كالارباح ، والفوائد . وكان له نتائج مدمرة أيضا على الصناعة الحرفية . هذه الآثار ادت فيما بعد الى دفع البلاد في طريق التخلف ، ومنعتها من تحقيق النمو الاقتصادي ، وبقيت شبه مستعمرة تابعة مباشرة للمراكز الراسمالية العالمية .

٢ ــ نقابات التجار

كان الحرفيون والمهنيون ينتظمون في طوائف حرفية تشمل جميع فروع الصناعة ، وتتضمن التجار من كل الانواع . وقسمت الطوائف

الى تجار من جهة ، وحرفيين من جهة أخرى ، وكان معظم الحرفيين في السوق التجاري لهم طوائفهم ، ورؤسائهم .

وكان تجار السوق المحدودة المندمجون في طائفة واحدة ، يتعاملون بنفس البضائع ، ويتمركزون في سوق مخصصة تحمل اسم الحرفة ، او الفرع المعين للتجارة . وكان مجلس شيخ الطائفة ، أو النقيب ، يضم ثلاثة معلمين من كل طائفة(٢٧) .

وكان التحكم بجودة البضائع المصنعة ، أو المباعة من قبل الحرفيين ، والتجار ، هي أحد المهام الرئيسية لشيوخ الطوائف . وكانت الدولة تستغل نظام الطائفة كأداة فعالة للاشراف على تنفيذ تعليماتها . فالانظمة المتعلقة بالجودة ، والمقاييس ، والمكاييل ، والمعايير للبضائع المتنوعة ، والخدمات . كانت منوطة بشيوخ الطوائف ، حيث يشرفون عليها بأنفسهم كتثبيت العلامة المطبوعة على الاوزان ، والمنسوجات ، ومنع الاوزان المغشوشة ، والتأكد من سلامة التبغ ، ومنع الغش الذي كان يقدم عليه التجار ، وخاصة (التجار اليهود)(٢٨) .

وعلى أية حال كان اشراف الشيوخ على الطوائف يتطلب المحافظة على الجودة في الصناعة ، أو البيع . وعلى هؤلاء اليقظة في تحري ممارسي الاحتيال ، وضبط البضائع المغشوشة ، والمتدنية الجودة . ومن مهام شيخ الطائفة : التبليغ عن المجرم الى السلطات التي تترك العقاب للقاضي ، فهو الذي يفرض العقوبة على مستحقيها . وقد تعددت أشكال هذه العقوبات ، بين الزجر ، أو تعهد الجاني بعدم العودة الى مثل هذه الاعمال ، أو اتلاف المادة المصنعة . فالقاضي هو الذي ينفذ الانظمة المتعلقة بجودة البضائع المصنعة ، أو المباعة من قبل الحرفيين والتجار . وتظل الطائفة تشرف على تنفيذ تعليمات السلطات الرسمية ، وتبلغ عن المسيئين ، والذين يبيعون بأسعار أعلى . وهناك مفتش رسمي للسوق يقوم بضبط المخالفات ، وتلقي الشكايات من الطوائف ، حيث

كان في مصلحة الطائفة الا يرتكب أحد أفرادها او حتى القلة منهم ، غشا في المواد المصنعة من قبلهم ، أو انتاج ، أو بيع البضائع بجودة متدنية ، أو ممارسة الاحتيال . وكان الامر بالدرجة الاولى في مصلحة السلطات باعتبارها حماة الشعب المستهلك ، فاحتكار الطائفة أيضاً يجب الا يساء استعماله برفع أسعار المواد التي يحتاجها الشعب ، فالتسعيرة تضعها السلطات ، وكان يضطلع بها القاضي ، وآغا الاحتساب (المحتسب) ، وتنقل قائمة الاسعار المحددة الى الطوائف على شكل أوامر .

وعلى هذا الأساس فان السلطات كانت تعاقب مخالفي التسعيرة ، حيث لم تكن بحاجة الى تدقيق معين. وعلى سبيل المثال : كانت الشروط المرسومة للعقوبات الجزائية لعام ١٨٤٠ ـ ١٨٥٤ من المادة ١٩ لقانون ١٨٥١ تقول : ان من يرتكب مخالفة زيادة الأسعار المرة الرابعة ، يطرد من الطائفة(٢٩) ، وكانت التسعيرة تثبت من قبل القاضي ، وآغا الاحتساب (المحتسب) ، وبحضور شيخ الطائفة . وكان شيوخ الطوائف يطالبون القضاة لتعزيز الأسعار القصوى للمواد المقدمة من قبل باعة الجملة ، أو الناقلين لهذه البضائع ، وفي منتصف القرن التاسع عشر كان هنالك صلة غير مباشرة بين الطوائف ، وواضعي الأسعار . وقبل ذلك التاريخ لم تكن كل النشاطات الرسمية المتعلقة بتثبيت الأسعار مستحيلة عمليا دون عمل الطوائف ، باعتبارها صلة الوصل الادارية ما بين الحكومة ، والشعب . وكانت السلطات تجد المتاعب في تنفيذ التسعيرة ، ومعاقبة المخالفين في حال غياب شيوخ الطوائف . وكانت مستلزمات تثبيت الأسعار ، وتنفيذ التسعيرة ، تتبع احتكارات الطوائف لانتاج ، وبيع بضائع محددة ليتمكنوا من ضبطها . ويهدد بالعقوبة الشديدة كل من لم ينصع للأوامر ، ويتعهد هؤلاء بعدم المطالبة بزيادة الأجور مستقبلاً . وهذا يدل على أن وظيفة شيوخ الطوائف هي تنفيذ أوامر الحكومة الصادرة من السلطة ، والمتعلقة بالأجور ، وهم بنفس الوقت مسؤولين عن تنفيذ الأنظمة المتعلقة بالجودة ، والأوزان ، ومقاييس البضائع(٣٠) .

وبما ان التجارة اصبحت الميدان الاوسع ، وذات الربح الوفير ، خاصة بعد التدخل الأجنبي ، وبدخول البضائع الأجنبية ، وانتقال الكثير الى العمل بالتجارة ، فقد تسرب بعض الاغوات الى نقابات التجار والحرفيين ، طلبا للربح والثروة . ففي الميدان أصبح بعض الاغوات من كبار تجار الحبوب ، وحماة لبعض النقابات .

٣ ـ العملات النقدية والحالة الاقتصادية

كان التعامل بالنقود والدراهم عديد الوجوه ، والأشكال . وكانت أنواع العملات المستعملة كثيرة منها : المحلية ، والاجنبية ، خاصة بعد الغزو التجاري ، والصناعي الاوربي الغربي لدمشق في تلك الفترة ، فهناك الليرة الذهبية بأنواعها العديدة : كالعثمانيــة ، والانكليزية ، والفرنسية . وهذه الانواع الثلاث وجدت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . وكانت بقية الليرات (الذهبية ـ الاجنبية) قليلة التعامل نسبيا كالليرة الروسية ، والالمانية ، والايطالية ، والنمسوية . أما الليرة العثمانية فكانت اكثرها شيوعا في التعامــل بين الناس ، ومنها : المدوحية ، والمحمودية ، والعثمانية التي ضربت ايضا في عهد السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ ـ ١٨٦١) ، واسمها المجيدية ، وكان للنقد العثماني سعران ، الاول : ميري (من أميري) اي الدولة ، ويسمى صاغ ، أو صحيح وهو سعر الخزينة ، والثاني : سوقي ، ويقال له شورك ، اي غير سليم ، ويسمى ايضا دارجا ، أو مفشوشا .

وكانت الليرة الذهبية تساوي مئة قرش صاغ والقرش = ٤٠ بارة(٣١) وهناك عملات نقدية من المعادن المختلفة ، كالفضية ، والنحاسية ، والنيكل . وهناك ايضا الليرة واجزاؤها ، كالنصف ، والربع . وقطع نقدية بليرتين ذهبيتين تسمى (المجوز) ، وقطعة بخمس ليرات تسمى : (المخمسة) .

اما أكثر أنواع النقد تعاملا في تلك الفترة (المجيدي) وهو : عبارة عن قطعة فضية مستديرة الشكل ، ويدل اسمها على اسم السلطان الذي ضربت في عهده (عبد المجيد ١٨٣٩ ــ ١٨٦١) وقيمتها تساوي ١٩ قرشا صاغا وكسور قليلة ، وتستعمل في التعامل اليومي في الاسواق أما في معاملات البيع الرسمية كانت تدوّن الأسعار بالقروش الفضة الصاغ الميري .

وهناك أجزاء أصغر للمجيدي ، كالربع والعشر المسمى (بشلك) الذي يقسم أيضا الى عشرة متاليك (والمتليك) يساوي خمس نحاسات حمراء صغيرة ، والمتليك مع ثلاث نحاسات ويساوي نصف قرش ويسمى (القمري) . وهناك قطع نقدية نحاسية تساوي القطعة منها بارتان ونصف البارة ، وأم الخمسة أي (خمس بارات) . ومن النقود الفضية أيضا (الزهراوي) وهو مقعّر في الوسط ويساوي بشلكين ، أو اكثر قليلا .

ومن العملات ايضا (ابو المية) ويساوي قرشان ، وابو الخمسين ويساوي اربعة متاليك . وعملات اجنبية مثل : (ريال فرانسة عامود ، ويساوي ٣٢ قرشا ، وان كان مخروما فسعره ٣١ر٥ قرشا ، وهو ما يعرف بالاصل باسم (ريال ماريا تيريز) ، وعرف هذا في دمشق باسم عامود ، وسعره ٢٧ر٧٥ قرشا عام ١٨٦٠ . وكذلك (ريال شوشه) ، وسعره بين عامي ١٨٥٧ ــ ١٨٦١ قد هبط من ٦٥ر٥ قرشا الى ٢٥ر٧٥ قرشا .

اما الغازي الذهبي القديم كان سعره ٣٧ قرشا عام ١٨٦٠ . ونقدا نحاسيا اسمه (الفنس) ، وسعره بين عام ١٨٥٧ ــ ١٨٦١ قرشا . والجهادي ، ويساوي ١١٢ قرشا في تلك الفترة .

وكان للجهادي تسميات : كنصف جهادي يابس ، ويساوي ٣٩ قرشا ، ونصف جهادي طري ويساوي ٥٠ قرشا ، وكذلك جهادي

قديم = ٦٥ قرشا ، وجهادي جديد = ٢٥ر٢٦ قرشا . وكان هناك نقد آخر اسمه (عادلي) ، وهناك ليرات ذهبية كالمسكوبية نسبة الى موسكو ، وسعرها ٥ر٩٧ قرشا عام ١٨٦٧ ، اصبح ١٠٠ عام ١٨٦١ .

كذلك المجري عام ١٨٦١ كان سعره ٥ر٥٦ قرشا . واشارات المحكمة الشرعية بدمشق(٢٢) الى وجود ليرات ذهبية : كالليرة الفرنسية وسعرها ٥ر٩٥ قرشا عام ١٨٥٧ ، و ٥ر٩٨ قرشا عام ١٨٦١ ، والليرة الانكليزية ، وسعرها ١٢٠ قرشا عام ١٨٥٧ ، و ٥ر٩٨ قرشا عام ١٨٦١ . والليرة المصرية ، وسعرها ٨٠ قرشا عام ١٨٦١ .

وكذلك أشير الى وجود (دبلون) ، وسعره ٤٠٠ قرشا عام ١٨٦١ وقرانيصة ، سعرها عام ١٨٦٠ ، ٥ر٥٧ قرشا . وقرانيصة مربع ، وسعرها ٢٥٠ .

كما عرفت عملات اخرى مثل : (ثلاثين مصرية) ، وتساوي متليكين او (أم الخمسة) ، أو (شبه مصرية) ، وتساوي قرش ونصف . وهذه التسمية عرفت في دمشق بعد دخول الحملة المصرية ، وعرفت بالنقود باسم (مصاري) منذ ١٨٣١ .

ومن العملات أيضا (الغازي الذهبي) ، ويساوي ٦٠ قرشا ، والقمري الكبير) ويساوي ٥ر٤ قرشا ، و (ربع فندقلي) ، ويساوي ٩ قروش ، و(اسكان) ، ويساوي ٢٥ر٢٦ قرشا ، و (ربعية ظريف) ، تساوي ٣ قروش .

ومن أقسام العملة النقدية ايضا : (البارة) ، وتساوي ٣ اقجة وتساوي ايضا ٤٠ قرشا و (الكيس) ، يساوي خمسماية قرش ذهبا ، أو فضة .

والقرش يساوي خمس فرنكات في القرن الثامن عشر ، وفي القرن التاسع عشر ، يساوي ٤ قروش وخمس مصاري .

اما (الريال الالماني) كان يزن ٩ دراهم ، ويساوي ٨٠ اقجة .

الاسعار :

كانت اسعار الحاجيات ضئيلة تتناسب مع اجرة العامل اليومية ، فالعامل يتقاضى ٥ ـ ١٠ قرشا في اليوم . ولو احصينا ما يصرفه العامل في اليوم مقابل اجرته اليومية لوجدنا أن العامل يمكنه أن يوفر من اجرته دخلا لا بأس به ، فالبارة الواحدة تشتري رزمتين من البقدونس، أو صحن لبن ، أو قطعة من الجبن ، أو رغيفا من الخبز .

وقد ورد في قاموس الصناعات الشامية بعض اسعار المواد المختلفة، ونوعية العمل ، واجرة العامل نقتطف منه ما يلي :

اسم المادة	السعر	اسم الحرفة	الاجرة اليومية
رطل عنب	١ ـ ٣ قرش	دبّاح	١٥٠ بارة
رطل عوّامة (٢$\frac{1}{2}$ كغ)	٩ ـ قروش	ساعي بين دمشق وطرابلس ذهابا وايابا	$\frac{3}{4}$ مجيدي
رطل كشك	٥ ـ ٦ قروش	البراك	٢٠ ـ ٣٠ بارة
رطل فحم	١٠ ـ ٢٠ قرش	الطحان	٢٠ ـ قرش
رطل قشطة	١٠ ـ ٤٠ قرش	طيان، معلم	٢٠ ـ قرش
رطل كعك	٤ ـ ٥ قروش	طيان، صانع	١٥ ـ قرش
ذراع شال	٦٠ ـ ١٠٠ قرش	عربجي	٨ ـ قروش
جزة صوف	٧ ـ ١٢ قرش	غسالة	٣ ـ ٦ قروش
قطعة قماش مطبوعة	٣ ـ قروش	عامل بناء « فاعل »	٧ ـ قروش
قنطار قطن	١٠٠٠ ـ ١٣٠٠ قرش		
		قنواتي	١٥ ـ قرش
		كناس	٤ ـ قروش
		مزين (حلاق)	١ ـ مجيدي

كما ورد في وثائق المحكمة الشرعية بدمشق ، قيمة نفقة القاصر لطعامه ، وشرابه ، وحمامه ، وكسوته ، وزينته ، وصابونه ، واجرة حضانته ، ولساير لوازمه الشرعية التي لا بد له ولا غنى عنها في كل يوم قرش واحد صاغ ميري ، حسابا عن كل شهر ثلاثون قرشا صاغ ميري(٣٣) . وفي مكان آخر ، وقبل ذلك التاريخ ، كانت هذه النفقة أكثر من ذلك ، ومقدارها قرش ونصف عن كل يوم . وفي تواريخ أخرى أقل حيث بلغت ٣٠ مصرية وثلث عن كل يوم ، بمعدل ٢٥ قرشا فضة صاغ ميرية عن كل شهر .

واختلفت نسبة أجور الحضانة للقاصر حسبما يراه القاضي ، ودرجة الحاضنة والقاصر معا . فقد نجد نفقة لثلاث اخوة قاصرين بلغت ١٢ قرشا لكل يوم .

وان اجرة عامل النسيج تتراوح بين ٨ ــ ١٥ قرش يوميا ، امـا العمال الذين يتقاضون أجرا مقابل الانتاج فقد يصل اجرهم اليومي الى ١٥ قرشا(٣٤) .

وعن علاقة الاسعار ، والاجور ، وتأثير احدهما بالآخـر نجد ان الاسعار في تلك الفترة قليلة نسبيا ، ومتناسبة مع الاجور . أمـا في الازمات التي تعرّض لها الحرفيون بسبب منافسة البضائع الاجنبية للصناعة المحلية فقد أدت في الغالب الى افلاس الكثير من الحرفيين ، حتى ان المحاكم القضائية كانت تجري جردا على المدين المفلس ، وتوزع ممتلكاته بين الدائنين ، وبعض المفلسين من هؤلاء عجزوا عن وفاء دينهم ، فاستعاض الدائن كميات قليلة ، حتى بلغت أقل من الربع ، وسامح بالباقي ، وذلك بعد التأكد من ان المدين لا يملك شيئا من السداد(٣٥) . وبالمقابل نجد هناك أثرياء ، وذوي دخل كبير بين عامة الشعب ، وتبين ذلك من عمليات حصر الارث،وجرد الممتلكات ، أو شراء بساتين وقرى بكاملها ، أو نصفها ، أو بناء دار فخمة ، أو التحكم بتجارة ، أو احتكار

مادة ، أو ما الى ذلك من اعمال تجارية ، تدل على الحالة الاقتصادية المزدهرة في تلك الفترة . وقد ذكر كرد علي(٣٦) : (ان المسنين ذكروا ان عهد السلطان عبد المجيد ١٨٣٩ – ١٨٦١ وعهد السلطان عبد العزيز كان سعيدا على بلاد الشام عامة .....) كما أن الباعة الذين يتعاملون مع المواطن (المستهلك) فهم بحكم عملهم يتعاملون مع التجار ، والحرفيين من جهة أخرى . وكانوا في بحبوحة من العيش ، ووفروا الأرباح ، والاموال. اما التجار الكبار فقد كانوا من طبقة خاصة مميزة لسعة ثرائهم ، واتصالهم بالحكام بسبب عملهم التجاري ، وضمان حمايتهم على حساب عامة الناس .

وكان بعض هؤلاء التجار من يهتم بالتجارة الداخلية ، واحتكار البضائع ، وتخزينها ، لتحقيق ارباح باهظة . ومنهم من تعامل مع المنتجين الحرفيين ، وسيطر على صناعتهم ، ومنهم من تعامل بالتجارة الخارجية ، وكسب مالا وفيرا . وهؤلاء التجار يعتبرون من طبقة متميزة عن بقية فئات الشعب .

وكمحصلة لما تقدم :

فقد اعتبرت طبقة التجار من طبقة الاعيان ، واحتلوا المركز الاجتماعي الثالث من الطبقة الاجتماعية العليا بعد الاشراف والعلماء . ولوحظ تداخل ملموس بين فئة التجار ، والفئتين السالفتين ، وتمكن هؤلاء من أن يلعبوا الدور المهم في داخل المجتمع الدمشقي نظرا لاهمية التجارة التي عملوا بها ، واصبح من الممكن القول ان سبب الازدهار في دمشق مرده بالدرجة الاولى الى ازدهار تجارتها .

وشملت فئة الاعيان أيضا أفرادا آخرين ذوي رصيد مالي ملحوظ جعلهم موضع الاحترام ، وأوصلهم الى هذا المجد ذلك الدور التاريخي الذي لعبته دمشق ، ورغب هؤلاء التجار بتعزيز نجاحهم الاجتماعي ، فتحول عدد منهم الى علماء ، وأتى بعدهم في السلم الاجتماعي فئة

الحرفيين الذين كان لهم ارتباطات اجتماعية هامة ، جذبت حضورا كبيرا من المجتمع الدمشقي قبيل الغزو الاقتصادي الاوربي الذي أدى الى تدمير الحرف الدمشقية . أما الفلاح فكان على درجة أقل من هؤلاء ، ويعتبر في المرحلة الثالثة من حيث السلم الطبقي .

والى جانب هذه الطبقات الاجتماعية نجد طبقة دنيا في المجتمع الدمشقي عانت من الضائقة المادية ، وعاشت حياة بائسة . ويمكن ان نستدل على هؤلاء من أسماء الطوائف التي كانوا ينتمون اليها : كاللصوص والمجرمين ، والشحاذين ، والمومسات ، والمتسكعين في الازقة ، والغرباء العاطلين عن العمل ، والمهرجين ، والراقصات .

وهذه الشرائح لعبت دورا في الحياة الاقتصادية السلبية لا مجال لذكرها(٣٧) .

الحواشي :

١ ـ محمد كرد علي ، خطط الشام ج ٤ ، ص ٢٤٩ .

٢ ـ علي الحسني ، تاريخ سورية الاقتصادي ، ص ٢٠٤ .

٣ ـ ليندا شليشر ، المؤتمر الثاني لتاريخ بلاد الشام ج ١ ، ص ٢٤٠ .

٤ ـ قساطلي ، الروضة الغناء ، ص ٩٧ .

٥ ـ المصدر نفسه ، ص ٩٩ .

٦ ـ المصدر نفسه ، ص ١١٠ .

٧ ـ بدر الدين السباعي ، الراسمال الاجنبي ، ص ١٩ .

٨ ـ جب هاملتون ، وبوون هرولد ، المجتمع الاسلامي والغرب ، ج ٢ ص ١٥٩ .

٩ ــ محمد كرد علي ، خطط الشام جـ ٤ ، ص ٢٤٩ .

١٠ ــ قساطلي ، الروضة الغناء ، ص ٨ .

١١ ــ الحصني ، محمد اديب آل تقي الدين ، منتخبات التواريخ لدمشق ص ١١٤٩ .

١٢ ــ المصدر نفسه ص ٢١٤ .

١٣ ــ الفرنك يساوي أربعة قروش وخمس مصاري ، انظرو وثائق المحكمة الشرعية بدمشق سجل رقم ٤٢١ ، ٢٨ آيار ١٨٥٠ م .

١٤ ــ رزق الله هيلان : الثقافة والتنمية الاقتصادية في سورية ، ص ٣٠ .

١٥ ــ بدر الدين السباعي ، الرأسمال الاجنبي ، ص ١٧ .

١٦ ــ المصدر نفسه ، ص ٤٧ .

١٧ ــ قسطنطين بازيلي ، سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني ص ٢٨٣ .

١٨ ــ عبد الكريم رافق ، غزة ، دراسة عمرانية ، ص ٥٢ .

١٩ ــ قساطلي ، الروضة الغناء ، ص ١٣٠ .

٢٠ ــ بدر الدين السباعي ، الرأسمال الاجنبي ، ص ١٩ .

٢١ ــ رزق الله هيلان ، الثقافة والتنمية الاقتصادية في سورية ، ص ٣٠ .

٢٢ ــ عبد الكريم رافق ، بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام ص٤٢٥

٢٣ ــ بدر الدين السباعي ، الرأسمال الاجنبي ، ص ١٥ .

٢٤ ــ هرشلاغ ، ز . ي ، مدخل الى التاريخ الاقتصادي الجديد للشرق الاوسط ، ص ٥٣ .

٢٥ ــ وثائق المحكمة الشرعية بدمشق ، سجل رقم ٣٦٤ ص ١٦١١ تشرين الثاني ١٩٤١

٢٦ ــ بدر الدين السباعي ، الرأسمال الاجنبي ، ص ١٥ .

٢٧ ــ غابرييل بيير ، ص ١٥١ .

٢٨ ـ المصدر نفسه ، ص ١٥٦ .

٢٩ ـ المصدر نفسه ، ص ١٥٩ .

٣٠ ـ المصدر نفسه ص ١٥٩ .

٣١ ـ البارة : كلمة فارسية تعني الجزء .

٣٢ ـ سجل رقم ٥٠٠ ص ٧٤ ـ ربيع الثاني ١٢٧٧ هـ .

٣٣ ـ سجل رقم ٣٦٢ ص ١٩٢ ١٩ شعبان ١٢٥٧ هـ .

٣٤ ـ شارل عيساوي ، ص ٤٢٥ .

٣٥ ـ عبد الكريم رافق ، بحوث في تاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام ،ص٩٧

٣٦ ـ خطط الشام جـ ٣ ، ص ٩٧ .

٣٧ ـ عبد الله حنا ، تحركات العامة ، ص ٥١٤ .

* * *



ملحق

حوادث عام ١٨٦٠

كان لسياسة المساواة بين الطوائف في مدينة دمشق ، والتي أقرتها الدولة العثمانية في عهد الاصلاحات : كخط كلخانة ١٨٣٩ ، وخط شريف همايون ١٨٥٦ ، وقانون الاراضي عام ١٨٥٨ ، أثار سلبية على مشاعر المسلمين تجاه الطوائف الاخرى في مدينتهم التي يعتبرونها مقدسة ، وبستان الجنة ، وبوابة مكة ، ومجمع الحجاج الخ .. وزاد من هذا الشعور تلك الامتيازات التي منحها ابراهيم باشا للمسيحيين أثناء حكم الادارة المصرية بدمشق ما بين ١٨٣١ ـ ١٨٤١ حيث حقق لهم حرية تجديد معابدهم ، واديرتهم في كل مكان ، وبناء الجديد منها دون اذن المحكمة الاسلامية كما كان سائدا . وعاقب كل من أهان مسيحي بالجلد(١) ، واصبح المسيحي الذي كان يترجل عن دابته اذا ما صادف مسلما ، يمتطي جواده علنا في مدينة دمشق ، وعلى مرأى الجميع . وكان لا يرتدي الا السواد من الثياب فاصبح يلبس الازياء الملونة ، ويحضر في المحكمة التي كان ، حرام عليه الشهادة فيها . وهذه الامتيازات التي منحها ابراهيم للمسيحيين اعتبرها العامة تدنيس للحقوق الغالية لمدينة دمشق المباركة . وعندما سئل ابراهيم عن الفرق بين المسلم ، والمسيحي . اجاب : (خارج المسجد ، والكنيسة ، لا فرق بين مسلم ، ومسيحي ابدا ...)

وكان شعور الغالبية التي استاءت من هذه الاوضاع ، ان ابراهيم باشا ساعد هؤلاء لانهم كانوا عماد جيشه ، واعطاهم مناصب ، والقاب

واعتمدهم في الخدمة العسكرية ، والادارية(٢) ، ويقول بازيلي(٣) : ان ابراهيم باشا لم يمس قانون الامبراطورية الديني ، ولكنه على الاقل خفف العبء عن المسيحيين بتحريمه الاهانات التي لا ينص عليها القانون ولكن التسهيلات التي منحهم اياها اسبغت عليهم حياة جديدة في الزراعة ، والتجارة ، والصناعة . وكانوا قبل ذلك العوبة بيد الباشوات الاتراك ، ومحط سخرية تعصبهم وانانيتهم ، حتى انهم كانوا يصبون جام غضبهم على المسيحيين حينما تهيج القبائل الاسلامية ، وكانوا يفرضون عليهم الغرامات حينما يحتاجون الى النقود . وكان الباشوات يرمون من وراء ازدراء ، واضطهاد المسيحيين ، كسب ود الاهالي المسلمين وثقتهم . (فالحرص على الاسلام يتجلى دوما في كره الاديان الاخرى)(٤) . وقد بادل المسيحيون ابراهيم باشا الولاء ، وباركوا دخوله دمشق ، وساندوه ضد الثورات الشعبية التي قامت ضده وقاومها حتى رحيله عام ١٨٤١ . وبعد خروجه اصبحت الفرصة سانحة بنظر البعض لتحطيم هؤلاء ، واعادة الامور الى مجاريها ، ولكن ليس من قبل الجميع ، واصبح ظل المسيحيين ثقيلا على المسلمين واصبح من غير الممكن العودة الى الوراء ، اذ شعر المسيحيون لاول مرة بحريتهم ومعاملتهم كما يجب من قبل الدولة .

ولما كان من مصلحة الدولة العثمانية استمرار الفتن ، فقد مارس رجالها سياسة ايقاد جذوة التعصب الديني بين الاهالي ، ليسهل عليهم انتزاع الحكم من أرباب الاقطاعات والمتنفذين . وظهر ذلك جليا في لبنان حيث كثرت الفتن ، والمناوشات التي حرضت عليها الدولة بين النصارى ، والدروز بادىء الامر (٥) ، ثم تلتها فتن أخرى متفرقة بين الطوائف الدينية المختلفة في لبنان ، وسورية ، حتى الف الاهالي حالة التعصب ، وكان أكثرها بروزاً حادثة عام ١٨٦٠ في لبنان . وقال بازيلي (٦) : (لم تكن العداوة الدينية بين الدروز ، والمسيحيين ، سبباً للحرب ، بل نتيجة لها) . فقد اوغر الاتراك صدور الطائفتين ، وأثاروا الاحقاد والضغينة بينهما .

أما في دمشق فقد استقوى المسيحيون ، وتعصبوا بقوة الاجانب الفرنسيين الذين قدموا لهم المساعدات ، ومنحوهم الامتيازات (٧) . وان جهلة النصارى أو"لو (فسروا) مساواتهم التي حصلوا عليها بموجب قانون ١٨٥٦ بانهم اصبحوا بموازاة عظماء المسلمين ، ولم يفهموا ان المساواة هي في الحقوق ، والشرعية ، واعتبار اهل الاعتبار بالدرجة اللائقة . فاستاء بعضهم ، وزاد عن حده المألوف ــ وهم الجزء الاصغر ، والاخفض في المدينة ــ ولم يحافظوا على احترام كبار المسلمين . فزاد ذلك من النقمة ، والانقسام ، والتعصب . وشعر معظم السكان بالاستياء الشديد إزاء هذا التطور الخطير ، خاصة وإن بعض المسيحيين وصل الى درجات هامة في السلم الاجتماعي من حيث الغنى ، والجاه ، والمراكز الادارية ، ونافسوا المسلمين في الثروة . فكان الحقد : والتعصب الذي اثار رجال الدولة العثمانية قد اخذ مأخذه في نفوس العامة ، حتى ان الانفجار الذي حدث في تموز ١٨٦٠ قد اشعله بعض العلماء المستائين الذين ارتبطوا بالجمعيات الرافضة للاصلاحات في استنبول (٨) ، فان هؤلاء الذين رفضوا التنظيمات الجديدة ــ التي منحت المسيحيين حق المساواة ــ وجدوا الآن عاملا مشجعا لمشاعر الهياج ضد المسيحيين (٩) .

ولعل أهم الاسباب التي قادت الى تفجير الاحداث ؛ هو الحالة الاقتصادية التي كان لها الدور الاكبر في هذه الفتنة . فقد عاش المسيحيون في هذه الفترة حالة اقتصادية جيدة حيث استفادوا من المزايا ، والامتيازات الاجنبية التي منحتها الدولة التجار الاجانب ، وكانت حديثة العهد على السكان المحليين ، ولم يألفوها من قبل ، واستغلها المسيحيون احسن استغلال حيث عملوا لدى التجار الاجانب، وقناصل الدولة الاوربية كتراجمة ، وعملاء تجاريين ، ووكلاء ومقاولين. كما استفادوا أيضا من المنح ، والبراءات التي منحهم اياها القناصل . ونعموا ايضا بالرعاية الاجنبية في ظل الامتيازات الممنوحة لهم من الدولة. فمن خلال عمل المسيحيين بالتجارة التي قويت بسبب اتصالهم بالتجار

الاجانب ، ومشاركتهم بالمزايا الممنوحة ، وتخلصهم من الخضوع لسلطة الباشاوات ، وعدم انتظامهم في سلك الطوائف الحرفية ، واعفائهم من الضرائب . فقد مكنهم ذلك من ممارسة المضاربات التجارية ، وباعوا بضائعهم باسعار ارخص من زملائهم المسلمين المحليين . فزادت ثرواتهم، وتحسنت حالتهم الاقتصادية ، واجتماعية . فزاد ذلك من نقمة زملائهم المسلمين ، ليس لانهم حرموا من هذه الامتيازات ، بل تضرروا بسببها ، وزادتهم فقرا ، وافلاسا ، وصل الى درجة عدم قدرة المدين على سداد دينه (١٠) . كما تحدث البعض عن حدوث مجاعات ، واوبئة(١١) . وكان اكثر المتضررين من الشعب المسلم . وازداد الامر سوءا عندما شعر المسلمون ان زمام التجارة الذي ملكوه على مدى السنين الطويلة افلت من ايديهم لصالح التجار الاجانب ، وعملائهم المسيحيين . وعمت نقمة العامة لتشمل الاثنين معا ، (الاجانب ـ والمسيحيين) .

وقد استغل القناصل هذه الاحداث المخيمة على الواقع الدمشقي ، فاتصلوا بالاهالي لاثارة الدسائس ، واضطراب الامن ، مما اعاد الى الاذهان جوادث لبنان التي جرت في نفس العام في لبنان ، وكانت بسبب التدخل الاجنبي ، وبتحريض فرنسا ، ووقوفها الى جانب محمد علي ، وقامت بالدعاية له ضد الدولة العثمانية . بينما التزمت انكلترا جانب الدروز ، ووجدت فرنسا ارضا خصبة لدسائسها لدى الموارنة ، وانتقل الصراع بين فرنسا وانكلترا الى نزاع محلي بين الدروز ، والموارنة (١٢) . وسرت هذه الاحداث بالعدوى الى دمشق ، فكانت احداث دمشق عام ١٨٦٠ حصيلة الصراع بين القوى الرجعية المتمثلة في اجهزة الدولة القديمة ، وما يلحق بها من تقاليد ، حيث قاومت عهد التجديد والاصلاح ، محاولة دفنه في مهده . وبين القوى التقدمية الناشئة المتمثلة بالعناصر المتطلعة الى البرجوازية . ولعل عدم اشتراك جميع الاهالي بهذه الاحداث يدل ان الفئات الفنية والمتطورة ساءها هذا التصرف الاهوج ، فلجا المتضررون المسيحيون الى بيوت هؤلاء للاحتماء من غوغاء الثائرين . وقد دامت هذه الاحداث ثمانية أيام ،

من ٩ تموز ، الى ١٧ منه عام ١٨٦٠ ، وعجزت الدولة العثمانية عن وقفها ، أو انها تراخت امعانا منها في ازدياد الهوة بين السكان المحليين لتقوية نفوذها وبسط سيطرتها . وقد دان سواد الشعب والمتنورون في دمشق هذه الاحداث بدليل ان بيوتهم كانت ملاذا للمسيحيين المتضررين .

ومن هنا يتضح : ان الفتنة لم تكن طائفية دينية كما تصورها البعض ، او اقتتال بين المسلمين ، والمسيحيين كما وصفها الآخرون ، ولكن معظم الاسباب تعود الى الحالة الاقتصادية المتردية للعمال الحرفيين المتضررين من كساد صناعتهم بدخول البضائع الاجنبية الرخيصة الاسعار ، العالية الجودة . يقابل ذلك الغنى ، والتطلعات البرجوزاية ، والترقي في المناصب والجاه ، والامتيازات ، والمساواة التي حصل عليها المسيحيون . فهذه الأسباب مجتمعة دفعت بالعمال المتضررين بفقدان حرفهم ، ولقمة عيشهم ، داخل مدينتهم ، وفوق اراضيهم ، فشاركوا في اشعال الفتنة عام ١٨٦٠ .

الحـواشي :

١ ـ رمى درويش مسلم مسيحي بالقاذورات لانه لم يحترمه فجلده ابراهيم باشا مئة جلـدة علنـا .

٢ ـ احمد غسان سبانو . مذكرات تاريخية ص ٦٧ .

٣ ـ قسطنطين بازيلي ، سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني ، ص ١٦٣ .

٤ ـ نفس المصدر ص ١٦٢ .

٥ ـ احمد غسان سبانو مذكرات تاريخية ، ص ٧٤ .

٦ ـ قسطنطين بازيلي ، ص ٢٨٧ .

٧ ـ محمد كرد علي ، خطط الشام جـ٣ ، ص ٨٧ .

٨ ـ فيليب خوري ـ المؤتمر الثاني لتاريخ بلاد الشام ، جـ١ ص ٤٥١ .

٩ ـ كرد علي ، خطط ، جـ٣ ، ص ٨٧ .

١٠ ـ عبد الكريم رافق ، بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام ، ص٥٤ .

١١ ـ محمد اديب الحصني . منتخبات التواريخ لدمشق ، جـ١ ، ص ٢٦٥ .

١٢ ـ قسطنطين بازيلي ، سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني ، ص ١٦٤ .



فهرس اسماء الاعلام

الاسم	الصفحة	الاسم	الصفحة



فهرس الأماكن والبلدان

الاسم	الصفحة	الاسم	الصفحة

الاسم الصفحة

الاسم	الصفحة

الاسم	الصفحة	الاسم	الصفحة

ف

ق

ك

ل

م

الاسم	الصفحة

فهرس أسماء الوظائف والحرف

الاسم	الصفحة

الاسم	الصفحة

ط

ظ

ع

غ

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الاسم الصفحة



المصـــادر العربيــة

١ ــ البيطار ، عبد الرزاق : حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر تحقيق بهجة البيطار ، دمشق ١٩٦١ .

٢ ــ بازيلي ، قسطنطين : سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني ، ترجمــه عــن الروســية طــارق معصراني ، دار التقــدم ، موسكو ، ١٩٨٩ .

٣ ــ بيير ، جان : الثورة الصناعية ١٧٨٠ ــ ١٨٨٠ : ترجمة ابراهيم خوري دمشق ، ١٩٧٥ .

٤ ــ جب هاملتون ، وبووون هارولد : المجتمع الاسلامي والغرب ، جزءان ، ترجمة عبد الرحيم مصطفى ، مصر ، بدون تاريخ .

٥ ــ حنا ، عبد الله : تحركات العامة في دمشـــق وحلب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بحث في كتاب المؤتمر الدولي الثــاني لتاريخ بلاد الشام ، جزءان ، دمشق ز١٩٧٩ .

٦ ــ حنا ، عبد الله : القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سورية ولبنان ، ١٨٢٠ ــ ١٩٢٠ قسمان ، بدون تاريخ .

٧ ــ الحسني ، الأمير علي : تاريخ سورية (الاقتصاد روح الحريــة والاستقلال) دمشق ١٣٤٢ هـ .

٨ ــ الحصني ، محمــد اديب ال تقي الدين : منتخبات التواريـــخ لدمشق ، ٣ أجزاء ، دمشق ١٣٤٦ هـ ١٩٢٧ م .

٩ ــ الحكيم ، يوسف : سورية في العهد العثماني ، بيروت ١٩٦١ .

١٠ ــ خوري ، فيلب شكري : طبيعة السلطة وتوزعها في دمشق ، ١٨٦٠ ــ ١٩٠٨ بحث في كتاب المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام جزءان ، دمشق ١٩٧٩ .

١١ ــ خير ، صفوح : غوطة دمشق ، دراسة في الجغرافية الزراعية ، دمشق ١٩٦٦ .

١٢ ــ خير ، صفوح : مدينة دمشق ، دراسة في جغرافية المدن ، دمشق ١٩٨٣ .

١٣ ــ السباعي ، بدر الدين : أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية، ١٨٥٠ ــ ١٩٥٨ ، مصر ١٩٦٧ .

١٤ ــ السباعي ، بدر الدين : أضواء على قاموس الصناعات الشامية ، دمشق ، بدون تاريخ .

١٥ ــ سعيدوني ، ناصر الدين : نظرة في الأراضي الميري ببلاد الشام أثناء العهد العثماني ، بحث في كتاب المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام ، دمشق ١٩٧٦ .

١٦ ــ دروزه ، محمد عزة : نشأة الحركة العربية الثورية ، بدون تاريخ .

١٧ ــ الدمشقي ، محمد حسين العطار : علم المياه الجارية في مدينة دمشق ، أو رسالة في علم المياه تحقيق وتقديم أحمد غسان سبانو ، دمشق ١٩٨٢ .

١٨ ــ الدوري ، عبد العزيز : مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، بيروت ، بدون تاريخ .

١٩ ــ رافق عبد الكريم : غزة ، دراسة عمرانية والجتماعية، واقتصادية من خلال الوثائق الشرعية ١٢٧٣ ــ ١٢٧٧ هـ ١٨٥٧ ــ ١٨٦١ م،

بحث أعد بمناسبة المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام وفلسطين دمشق ١٩٨٥ .

٢٠ ــ رافق ، عبد الكريم : بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث ، دمشق ١٩٨٥ .

٢١ ــ رفق ، عبد الكريم : مظاهر من التنظيم الحرفي في بلاد الشام في العهد العثماني ، دراسة في مجلة دراسات تاريخية ، مجلة علمية تعنى بالدراسات حول تاريخ العرب العدد الرابع ، دمشق ، نيسان ١٩٨١ .

٢٢ ــ الزعبي ، احمد محمد : التحويل الاشتراكي الزراعي في سورية ، دمشق ١٩٦٦ .

٢٣ ــ زكريا ، احمد وصفي : الريف السوري ، جزءان ، دمشق ١٩٥٧ .

٢٤ ــ الشطي ، محمد جميل : روض البشر في اعيان دمشق في القرن الثالث عشر ، دمشق ١٩٤٦ .

٢٥ ــ الشطي ، محمد جميل : تراجم أعيان دمشق في نصف القرن الرابع عشر الهجري ، ١٣٠١ ــ ١٣٥٠ ، دمشق ١٩٤٨ .

٢٦ ــ شليشر ، ليندا : بعض مظاهر الأعيان بدمشق في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، بحث في كتاب المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام دمشق ١٩٧٩ .

٢٧ ــ طربين ، احمد : الحياة العلمية ـ بلاد الشام في القرن الثالث عشر الهجري من خلال حلية البشر ، بحث في كتاب المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام ، دمشق ١٩٧٩ .

٢٨ ــ عباس ، عبد الهادي : الأرض والاصلاح الزراعي في سورية ، دمشق ١٩٦٢ .

٢٩ ـ عزيز ، احمد : الحركة العمالية في سورية ، نشرة قدمت للمعهد النقابي المركزي بدمشق ، بدون تاريخ .

٣٠ ـ العظم ، عبد القادر : علم الاقتصاد ، ثلاثة اجزاء ، مطبعة الجامعة ، دمشق ١٩٣١ .

٣١ ـ الملاف ، احمد حلمي : دمشق في مطلع القرن العشرين ، تقديم علي جميل نعيسه ، دمشق ١٩٧٦ .

٣٢ ـ عوض ، عبد العزيز محمد : الادارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤ ـ ١٩١ ، تقديم أحمد عزة عبد الكريم ، مصر ، بدون تاريخ .

٣٣ ـ غرايبة ، عبد الكريم : سورية في القرن التاسع عشر ، ١٨٤٠ ـ ١٨٧٦ ، القاهرة ١٩٦١ .

٣٤ ـ فاتر شيري : وثائق البيع المثبتة في المحاكم الشرعية كمصدر لتاريخ القرن التاسع عشر في دمشق ، ترجمة عفاف سكر ، بحث في كتاب المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام ، دمشق ١٩٧٩ .

٣٥ ـ فخري ، ماجد مصطفى شاكر : بهجة المعرفة ، موسوعة علمية مصورة ، مجموعتن ، وعشرة اجزاء في عشرة مجلدات ، طرابلس ليبيا ، ١٩٨٣ .

٣٦ ـ القاسمي ، محمد سعيد ومحمد جمال الدين : قاموس الصناعات الشامية ، جزءان ، الجزء الثاني بالاشتراك مع خليل العظم ، تحقيق ، ظافر القاسمي ، دمشق ١٩٦٠ .

٣٧ ـ القدسي ، الياس بن عبده بك : نبذة تاريخية عن الحرف الدمشقية ، بحث قدم للمجمع العلمي الشرقي في ليدن ١٨٨٣ ، تقديم كارلو لندبرج ، دمشق ١٨٨٣ .

٣٨ ـ قساطلي ، نعمان افندي : الروضـة الغناء في دمشق الفيحاء ، بيروت ١٨٧٦ .

٣٩ ـ كرد علي ، محمد : خطط الشام ، ستة جزاء ، دمشق ١٩٢٥ .

٤٠ ـ كرد علي ،محمد : دمشق ، مدينة السحر والشعر ، سلسلة اقرأ (١٦) القاهرة بدون تاريخ .

٤١ ـ كرد علي ، محمد : غوطة دمشق ، ط١ ، ١٩٤١ .

٤٢ ـ المحافظة ، علي : الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة ، ١٧٩٨ ـ ١٩١٤ ـ بيروت ١٩٧٥ .

٤٣ ـ المحبي ، محمد الأمين : خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ، أربعة أجزاء ـ القاهرة ١٣٠١ هـ .

٤٥ ـ مردم بك ، خليل : أعيان القرن الثالث عشر في الفكر والسياسة والاجتماع ، بيروت ١٩٧١ .

٤٦ ـ مسعود ، محمد : الوطن العربي ، دراسة الملامح الجغرافية ، بيروت ، بدون تاريخ .

٤٧ ـ المنجد ، صلاح الدين : فضلاء الشام ودمشق ، تحقيق ونشر ابو الحسن علي بن محمد الربيعي ، دمشق ، ١٩٥٠ .

٤٨ ـ نسكايا ، ايرين سيميليا : البنى الاقتصادية في المشرق العربي على مشارف العصر الحديث ترجمة يوسف عطا الله ، دار الفارابي ، بيروت ١٩٨٩ .

٤٩ ـ هرشلاغ ، ز،ي : مدخل الى التاريخ الاقتصادي الجديد للشرق الاوسط ، بيروت ١٩٧٣ .

٥٠ ـ الهلالي ، عبد ارزاق : قصة الأرض والفلاح والاصلاح الزراعى في الوطن لعربي ، ط١ ، بيروت ، ١٩٦٧ .

٥١ ـ هيلان ، رزق لله : الثقافة والتنمية الاقتصادية في سورية والبلاد المتخلفة ، دمشق ، ١٩٦٧ .

٥٢ ـ وزان : صـــلاح : من التخلف الى التطور الاشتراكي في القطاع الزراعي ، دمشق ١٩٦٧ .

٥٣ ـ وهبي ، محمد : أزمة التمدن العربي ، بيروت ١٩٥٦ .

٥٤ ـ مذكرات تاريخية عن حملة ابراهيم باشا على سورية : مؤلف مجهول تحقيق احمد غسان سبانو ، دمشق ، بدون تاريخ .



المصادر باللغة الاجنبية

1 — André Latron, Lavie Rural en Syrie et Liban. Beyrouth, 1963.

2 — André Raymond, Artisans et commercant ou Cairescian XIIIe Siecle Damas, 1973-1974.

3 — André Raymond. Crand Villes Arabes à L'epequ Ottomane Sindbad, Paris 1985.

4 — Gabriel Dier, Fellah And Townsman in the Middle East London, 1982.

5 — Charles Issawi, The Economic History of the Middle East, 1800-1914, University of Chicago Press, 1966.

6 — John Bowring. Report on the Commercial of Syria. London, 1840.

7 — Lowis Girard, Collection d'Histoir 1848-1914, Leiden, Brill, 1964.

8 — Moshe Mao'z, Ottoman Reform in Syria and Palestine, Oxford, 1840-1861.

9 — Roger Owen. The Middle East in the Worlde Economy 1800 - 1914, London and Newyork, 1981.

10 — Z. Y. Herchlag, Introduction to the Modern Economic History of the Middle East Leiden, Brill, 1964.



الفهرس



٢٠٠٠ ط١ / ١٠ / ١٩٩٥





طبع في مطابع وزارة الثقافة

دمشق ١٩٩٥

سعر النسخة داخل القطر
١٣٠ ل.س

في الأقطار العربية ما يعادل
٢٦٠ ل.س